



PROVISIONAL

A/40/PV.103
16 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ٤ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

السيد دي بينييس (أسبانيا)
السيد هيبورن (نائب الرئيس) (جزر البهاما)

الرئيس :

شم :

قضية فلسطين

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف (A/40/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/40/168-S/17014)

(ج) مشاريع القرارات (A/40/L.23 إلى A/40/L.25)

السيد حسين (ملديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه السنة الأربعين من عمر منظماتنا ، أشير عدد من التطلعات العميقة وأعيد إحياء العديد من الآمال ، ومنها قضية فلسطين التي ظلت على جدول أعمال هذه الهيئة الموقرة عقوداً عديدة . ويمكن وصف قضية فلسطين بأنها مشكلة تبعث على قلق دولي عميق وتنتظر حلاً بشكل يبعث على الإحباط . بيد أن كل عام يمر يحمل معه أخبار تحدي إسرائيل من خلال أنشطتها المتزايدة في الوطن الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة .

ويحدونا وطيد الأمل بأن الإصرار على إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة منذ انشاء منظماتنا ، يشهد على تسليم المجتمع الدولي بأنه يجب إيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية . ونحن ندرك تمام الإدراك أنه لم يتم التوصل إلى حل لهذه القضية من شأنه أن يضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وهذه القضية هي سبب للقلق والخلافات في المنطقة على وجه الخصوص وفي العالم عامة . والقضية هي قضية الحق الأساسي لشعب في انشاء وطن ، وهو شعب عاش في البلد المسمى فلسطين فترة طويلة قبل القرن العشرين ، وكان تحت حكم الامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الاولى . أما المنظمة السابقة وهي عصبة الأمم ، فقد اعترفت بالفلسطينيين كشعب يحق له أن يعيش كأمة مستقلة . وقد أولت منظماتنا هذه الفلسطينيين اعترافاً قانونياً بمركزهم كشعب له حقوق وطنية بموجب أحكام قرار تقسيم فلسطين ، وأعطتهم الحق في إنشاء الدولة العربية . ولكن من المحزن أن نذكر أنه منذ

عام ١٩٤٧ ، أي العام الذي اتخذ فيه ذلك القرار وحتى عام ١٩٦٩ ، كان ينصب تأكيد الأمم المتحدة على دور الفلسطينيين كلاجئين وضحايا حرب من الناحية الواقعية . وكانت أعمال منظماتها تستهدف استعادة حق الفلسطينيين الفردي في العودة إلى ديارهم والتمتع بحقوقهم الانسانية الاساسية .

بالإضافة إلى ذلك ، تجسّد موقف المجتمع الدولي في مئات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بشأن هذه المسألة . وتقوم كل هذه القرارات على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي أكدت على أن الفلسطينيين شأنهم شأن أي شعب آخر في العالم ، يحق لهم التمتع بالحرية والاستقلال والسيادة في وطنهم .

ورغم كل الجهود التي بذلتها جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم رغبة منها في تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق السلم والتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف ، فإنه لم يتم إحراز أي تقدم بسبب تعنت إسرائيل . ومنذ إنشاء إسرائيل ، نشاهد أنها أنكرت حقوق الشعب الفلسطيني ، وذلك من خلال القيام بأعمال عدوانية مستمرة ضد الشعب الفلسطيني ، ومن خلال الانتهاكات الصارخة للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظماتنا .

إلى متى ستسمح حكومة الإنسان باستمرار هذه المأساة التي يعيشها الفلسطينيون ؟ إلى متى سنشهد العواقب المحزنة الناتجة عن هذه المشكلة غير المحلولة ؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين تعتمد إلى حد كبير على الرؤية الأخلاقية وهي ترتبط بالوقائع السياسية . وإذا نتحدث عن القضية الفلسطينية بشكل رشيد ، علينا أن نتوقف عن الكلام على الحرب وأن نولي اهتمامنا الجاد للحقائق السياسية السائدة . فإسرائيل تحتل الأرض التي تعود إلى الشعب الفلسطيني ، وهناك مئات الآلاف من الفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلي . ومن جهة أخرى ، هناك عدد كبير من الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى . وفي ظل خلفية هذه الحقائق المؤلمة ، أبدى الفلسطينيون يقظة كبيرة . لقد نضجوا سياسيا وحملوا على الاعتراف في جميع أنحاء العالم ، رغم كل أنواع القهر والمعاناة . وقد أبدوا للعالم أنهم سيستمرون في الوجود ، وفي إبداء

إرادتهم واختيار من يمثلهم وأين سيقومون وطنهم وهويتهم الوطنية والسياسية الآن وفي المستقبل .

إننا نعتقد أنه آن الاوان للفلسطينيين الذين يمثلهم الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ذاته أن يجلسوا مع اليهود الاسرائيليين لمناقشة جميع المسائل والخلافات التي اعترضت تحقيق تسوية سلمية ، كما تم التسليم بأن مفاهيم هذه المسائل وصياغتها تعتمد على المحيط المحلي المباشر لكنها تسمى طائفتين اعتبرتا أنهما كانتا فسي المنفى . وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للفلسطينيين هو بالتأكيد التحرر ، من النفي والتشرد .

وإذا ما أعطي شعب الامل في ممارسة حقه المشروع في إنشاء وطنه الخاص ، فمن الحتمي أن تترافق الثقة مع الامل بغية تحقيق هذا الهدف . ولكن الوضع بالنسبة للفلسطينيين ليس على هذا النحو . لقد مرت عقود عديدة وكل عام يمر يضيف إلى إحباطهم المتزايد ، ولا يزال أمل الفلسطينيين في إنشاء وطن لهم بعيدا عن الواقع .

إن المصير المظلم الذي أحاق بعدد من ملايين الفلسطينيين الذين وقعوا ضحايا التشرد والاضطهاد والاحتلال العسكري والحرمان الاقتصادي والطرده لا يمكن للإنسان أن يتفاضى عنه . وما يخبئه لهم المستقبل ينبغي ألا يقع اليوم بشأنه على ضمير العالم المتحضر . وما يشهده العالم اليوم هو عملية ضم للأراضي الفلسطينية بموجب الاحتلال العسكري الذي لا يولي أي احترام أو اهتمام بمقررات وقرارات هذه الهيئة الدولية . وليس من قبيل المصادفة أن يفكر الانسان في مسألة ما الذي يجعل من قراراتنا الجماعية وإرادتنا عقيمة وغير مؤثرة ولا تؤدي إلى أي شيء .

من الواضح اليوم بعد مضي عقود عديدة أن القوة الفاشية هي المسيطرة دون أن تتأثر باعتبارات العدالة والانصاف وقرارات الأمم المتحدة . وهناك مبادرات دبلوماسية جريئة تجري على كل جبهة تقريبا ، ولكن كلاً منها لها استراتيجيات ومناهج مختلفة . فالفلسطينيون الذين وقعوا عقودا عديدة ضحايا لهذه المقامرات قد امتنعدوا تقريبا إيمانهم وصبرهم .

لذلك يرى وفد بلادي أنه يجب على هذه الهيئة الموقرة ألاّ تدخر جهداً في إعادة هذه الثقة ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال نتائج محددة ملموسة لا تقوض حقهم الانساني الاساسي في أن يعيشوا بطريقة عادية وبكرامة وحرية في وطن ، وفي مكان خاص بهم شأنهم في ذلك شأن جميع أمم العالم . وحتى يتحقق ذلك ، فمن واجبنا ومسؤوليتنا بوصفنا أعضاء في الامم المتحدة أن نقدم تأييدنا الحاسم إلى الفلسطينيين الذين يواجهون عداء لم يسبق له مثيل .

السيد نتانياهو (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من جميع

الكلمات التي قيلت هنا بشأن "قضية فلسطين" ما من بيان تناول المصدر الحقيقي للصراع بين اليهود والعرب . وعلينا أن نسأل لماذا استمر هذا الصراع طويلاً . لماذا حُلّت جميع أنواع الشكاوى والمظالم في أجزاء أخرى من العالم منذ زمن بعيد ، بينما لا يبدو في الأفق أي حل لهذه القضية ؟ لماذا لا يزال هناك جدار ضخم هائل يفصل بين الأطراف ويمنعها من إقامة السلم فيما بينها ؟ من الواضح ما يدعيه معظم الممثلين العرب . انهم يدعون دائماً أن الصراع مع إسرائيل يكمن في حرب الايام الستة في ١٩٦٧ عندما استولت إسرائيل على يهودا والسامرة وغزة ، ويفترض بأن هذا هو منطلق الصراع . وهذا غير سليم . فقد كانت تلك الاراضي في حيازة العرب عند نشوب حروب أخرى التي حدثت وكانت في أيديهم عشية حرب الايام الستة . والواقع أنهم لم يخلجوا بالمرّة عندما أعلنوا للعالم كله عن نواياهم .

لنستمع إلى عبد الناصر رئيس مصر في ٢٧ أيار/مايو وهو يقول "سيكون هدفنا الاساسي تدمير إسرائيل" أو إلى الرئيس عارف رئيس العراق في ٢١ أيار/مايو وهو يقول قبل نشوب الحرب بأيام قليلة : "هدفنا هو محو إسرائيل من الخريطة" . أو الرئيس يومدين رئيس الجزائر في ٤ حزيران/يونيه ، أي قبل نشوب الحرب بيوم واحد وهو يقول "هذا النضال يجب أن يؤدي إلى تصفية إسرائيل" . أو إلى راديو دمشق وهو يقول ببساطة وإيجاز ، يوم اندلاع الحرب "ألقوا بهم إلى البحر" . لم تكن هناك كلمة واحدة عن الاراضي ، ولم تكن هناك كلمة عن عدوان ١٩٦٧ .

وعندما يواجه المتحدثون العرب بهذه الحقائق ، فإنهم يعودون بسرعة إلى حرب ١٩٤٨ . هذه الحرب مرة أخرى شنها العرب لتدمير دولة إسرائيل قبل أن تولد . ويقدمها المتكلمون العرب باعتبارها العدوان الإسرائيلي الأصلي . إن ما شكل ذلك العدوان هو مجرد إقامة إسرائيل . لقد رفض العرب رفضاً قاطعاً قرار التقسيم المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ودفعوا بخمسة جيوش عربية إلى قلب الأرض اليهودية ، ودخلوا إلى أعماق الأرض اليهودية ووصلوا إلى مشارف تل أبيب وكان الهدف من ذلك وفقاً لما قاله الأمين العام لجامعة الدول العربية هو أن تكون هذه الحرب "حرب إبادة ومذبحة خطيرة سوف يتحدث عنها العالم كما يتحدث عن مذابح المغول والصليبيين" .

إن الذي أدى حقيقة إلى قيام الحرب بين دولة إسرائيل الجديدة والعرب كان الرفض العربي التام لمجرد وجود دولة يهودية في الشرق الأوسط . ولكنني أعتقد أنه حتى هذا في حد ذاته لا يمل بالكامل إلى جذور الأمر لأن الحرب التي شنها المتطرفون العرب على المجتمع اليهودي في فلسطين تعود إلى ما قبل إنشاء دولة إسرائيل بعقود . ففي العشرينات والثلاثينات شن الإرهابيون العرب غارات قاتلة الواحدة تلو الأخرى على المزارع والقرى اليهودية ، وقتلوا المعتدلين العرب ، ورفضوا عروض السلام اليهودية ، والاقتراحات اليهودية والتنازلات اليهودية وأغرقوا المنطقة بأكملها في اضطراب وإراقة دماء .

هذا العنف العربي ، وهذا الإرهاب العربي كانا المبشرين بالعنف والإرهاب اللذين يتعرض لهما اليهود اليوم . ولا يمكن فهم الواحد دون فهم الآخر . فحملة الهجمات على إسرائيل في العقود الأربعة الماضية هي مجرد مواصلة للحملة المنتظمة ضد اليهود التي بدأت في وقت سابق . وحرب العرب ضد اليهود تعود في الواقع إلى بداية هذا القرن . والطبيعة الدائمة التي تتسم بها هذه الحرب لا تعود إلى أي مظلمة محددة ، أو حادث محدد . وليس لها علاقة باللاجئين ، لأنه لم يكن هناك لاجئون . وليس لها علاقة بالتنازع على الحدود ، فلم تكن هناك حدود . وسأذهب أبعد من ذلك ، إن هذه الحرب في جوهرها لا علاقة لها بحقيقة السيادة الإسرائيلية لأنه قبل ١٩٤٨ لم

تكن هناك مثل هذه السيادة ، ومع ذلك كان الصراع قائما منذ عقود . والواقع أن هذه الطبيعة الدائمة التي تتسم بها الحرب لم يكن لها علاقة بمسألة السيادة العربية . فلم تكن هناك سيادة عربية لأن العرب كما قلت رفضوا هذه السيادة برفضهم قرار التقسيم . فما هو السبب إذن ؟ إنه نابع أصلا من الاعتراض الجوهرى والرفض الاساسى لاي وجود يهودى في المنطقة .

والذين يتبعون هذا المنهج الاعمى لم يقدرُوا نتائج هذه الاعمال . لقد داسُوا على كل ما يقف في طريقهم ، وقتلوا العرب واليهود دون تمييز ، ولكنني يجب أن أقول أيضا أنهم قتلوا عن عمد وبتمييز وأن أهدافهم الاساسية كانت العرب الذين رفضوا الاعتراف بـ "التمثيل الحصرى" لـ "القضية العربية" الذي انتحله هؤلاء المتطرفون لانفسهم . وقبل كل شيء ، رفض المتطرفون فكرة التوفيق وفكرة التعايش ، اللتين يبغضهما المتعصبون في كل مكان .

من هم هؤلاء المتطرفون ؟ ومن هم قادتهم وحلفاؤهم ؟ وما دوافعهم ؟ وما هي علاقتهم بالصراع الذي يدور اليوم ؟ أعتقد أن الاجابة على هذه الاسئلة أمر ضرورى لتقييم الطبيعة الحقيقية التي تتسم بها العقبة التي تحول دون إقامة السلم بين العرب واليهود . ومن الصحيح خاصة أن ننظر في هذه الاسئلة في الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الأمم المتحدة لأن هذه الذكرى تواكب ذكرى الهزيمة التاريخية التي منيت بها النازية في أوروبا . ولكن تراث الحقد لم يمت هناك ، كما سابين . فقبل انهيار النازية ، وبعد انهيارها وجدت أكثر التابعين الفايورين لها في العالم العربى .

وقد يكون أبرز القادة العرب الرافضين في هذا العصر هو الحاج أمين الحسينى الذى عينه البريطانىون في ١٩٢١ المفتى الأكبر للقدس . فقد كان المحرض الرئيسى على الاعتداءات العربية الدموية وعلى الاضطرابات والمذابح التي ارتكبت ضد اليهود في النصف الاول من هذا القرن ، وهو شخصية رئيسية في بانتيون منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعتبر في الواقع أحد الآباء المؤسسين لمنظمة التحرير الفلسطينية من

حيث الروح والممارسة . وقد أشار عرفات دوماً إلى المفتي باعتباره معلمه ومرشده . ولا توجد شخصية أخرى لها مثل هذا النفوذ على عرفات وبقيّة قادة منظمة التحرير الفلسطينية مثل المفتي . وماذكر لكم مثالا ، ففي ٢٤ نيسان/أبريل من هذا العام ، أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر باندونغ ، ألقى عرفات على المفتي باحترام كبير ، وقال إنه يشعر "بفخر زائد" بأن يكون تلميذه . وأكد أن منظمة التحرير الفلسطينية "تواصل السير في الطريق" الذي وضعه المفتي .

ما هو هذا الطريق ؟ وما الذي كان يمثله المفتي ؟ إذا كان عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية يدعيان أنهما يتبعان خطاه ، فيمكننا إذن أن ننفذ إلى أهدافهما وأساليبهما من خلال دراسة السجل السياسي للمفتي . لقد عين الحاج أمين الحسيني في منصب المفتي العام بعد سنة من إشارته للاضطرابات الاجرامية المناهضة لليهود في مدينة القدس العتيقة . ولكن كانت الاهداف الرئيسية للمفتي ، كما قلت من قبل ، العرب - لا اليهود . وقد نظم بالاشتراك مع مؤيده إميل الغوري عملية منتظمة لقتل الزعماء العرب المعتدلين ، واسكات البقية . وقد شمل ذلك عشائر عربية كاملة لم توافق على سياسة المفتي . وعشيرة النشاشيبي مثال معروف جيداً . وهذه العشائر إما قضي عليها تماماً - أي أفنيت - أو أجبرها المفتي على الفرار إلى المنفى . وكانت نتيجة هذه السياسة الثابتة أنه مع نهاية الثلاثينات ، فإن الرأي العام العربي المعتدل - "المعتدل" كما يمكن أن يصفه أي شخص هنا - قد زال تماماً من فلسطين ؛ ولم يكن موجوداً - علانية على الأقل - لأن كل من تكلم عن فكرة التعايش ، وعن فكرة الاعتدال ، وعن فكرة السلم بين العرب واليهود ، كان يحسب ميتاً . وقد نقل المفتي هذا الموقف ، بنجاح كبير ، إلى الدول العربية المحيطة والمحميات العربية ، التي عُبئت جميعها لخدمة هذا التطرف العربي .

ولكن المفتي لم يكتف بذلك . فقد نظم مظاهرات معادية لليهود في القدس أولاً ، في عام ١٩٣٠ ، وفي صغد شانيا ، وبعد ذلك المذبحة الكبرى التي وقعت في الخليل في عام ١٩٣٩ ، والتي قضت على الطائفة اليهودية القديمة هناك . هذه الطائفة التي عاشت هناك منذ آلاف السنين . وهذا لم يكن كافياً للمفتي . لقد أراد أن يربط حملته بالآلة عالمية أقوى - آلة تضمن الإبادة المنتظمة والنهائية لليهود .

ولكنه لم يجد آنذاك سوى آلة واحدة : وتوفرت له بسبب ظهور النازية الالمانية في الثلاثينات . ومع ظهور النازية نجد أن المفتي بدأ يقارن بين القومية الالمانية النازية والقومية العربية . وقد حقق نجاحاً باهراً في هذه الحملة ، فعندما سن النازيون قوانين نورمبرغ العنصرية - التي جاءت بعد سنتين من توليهم السلطة ؛

إذ تولى هتلر السلطة في عام ١٩٣٣ وسنت قوانين نورمبرغ العنصرية ضد اليهود في عام ١٩٣٥ - تلقى هتلر فيضا هائلا من برقيات ورسائل التهنئة ، وجميع أشكال الثناء والتقدير ، من جميع أنحاء العالم العربي . واسمحوا لي أن أعطي الجمعية العامة مثالا على ذلك . إن الصحيفة العربية الفلسطينية "اللواء" أخذت شعارها مباشرة من النازيين ؛ فقد استعارت شعار هتلر : "بلد واحد ، شعب واحد ، قائد واحد" . وكتبت صحيفة أخرى ما يلي : "إن الهتلرية هي دلالة حقيقية على عالم يضيق ذرعا بأنشطة اليهودية الهدامة ، التي أمسكت بخناق الاقتصادات الدولية" . وفي أحد الأعياد الدينية في أيار/مايو ١٩٣٧ ، رفع المتظاهرون العرب في فلسطين الاعلام الألمانية ومور هتلر ، بينما رحبت الصحف العربية بهذه المظاهرة بوصفها "إيماءة هامة إلى التعاطف مع النازيين والفاشيين والتقدير لهم" .

ولم يكن ذلك سوى وضع الاساس لما سيأتي بعد ذلك . وجاء ما هو بعد ذلك . ففي بداية الحرب العالمية الثانية ، أي في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٣٩ ، أرسل المفتي رسالة شخصية إلى هتلر ، قال فيها : "بمناسبة انتصاراتكم السياسية والعسكرية العظيمة ... فإن الأمة العربية في كل مكان تشعر ببالغ السعادة وعميق الامتنان لتحقيقكم هذه النجاحات العظيمة ... وإن الشعب العربي ... سيرتبط ببلدكم بمعاهدة صداقة وتعاون" . كلمات هامة للغاية : صداقة وتعاون . وفي الحقيقة خلال السنتين التاليتين نمت العلاقة بين المفتي وهتلر وأصبحت علاقة صداقة وتعاون . وفي تشرين الاول/أكتوبر ١٩٤١ أصدرت الحكومة النازية بلاغا رسميا في برلين يَعيِّدُ بالمساعدة على "القضاء على الوطن القومي اليهودي في فلسطين" .

وبعد هذه الإيماءة ، أصبح المفتي الآن مستعدا للقيام بدخوله العظيم . فسافر إلى برلين وقابل هتلر شخصيا لأول مرة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١ . وأعرب الحسيني ، المفتي ، عن استعداده - كما قال - للتعاون مع ألمانيا بكل الطرق ، بما في ذلك تجنيد كتيبة عربية . ومقابل ذلك أكد هتلر للحسيني أنه سيصبح المتحدث الرسمي باسم العالم العربي . وافترض أن هذا سيُفسر على الاغلب في مصطلحات اليوم

بأنه "الممثل الشرعي الوحيد" . وقال هتلر للمفتي إنهما يرتبطان بهدف مشترك هو القضاء على اليهود الفلسطينيين .

وفي برلين عمل المفتي بجد ونشاط باسم النازيين . وأذاع بيانات عديدة من راديو النازية . وشجع المسلمين في كل مكان وحشهم على الثورة ضد الحلفاء . وساعد في التحريض على انتفاضة ناجحة ضد الحلفاء في العراق ، وأشار اضطرابات واسعة النطاق في مصر . وقد زار يوغوسلافيا من أجل تجنيد المسلمين المحليين ، وجند بالفعل المسلمين المحليين ، أرسل منهم حوالي ٦ ٠٠٠ للقتال تحت القيادة الألمانية .

وفي عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ ركّز المفتي أنشطته على يهود البلقان ، في أوروبا الشرقية . وقد منع إنقاذ اليهود من هنغاريا ، ومن رومانيا ، ومن بلغاريا ، ومن كرواتيا ، وأفضل هجرة الأيتام اليهود إلى فلسطين . وقد احتج لدى النازيين على عدم تكريس الموارد الكافية لمنع هروب اللاجئين اليهود من البلقان . وتوجد شهادات كثيرة على ذلك . فمثلا ، قال ويلهلم ميلخرز ، المسؤول النازي الذي شهد في محاكمات نورمبرغ في ٦ آب/أغسطس ١٩٤٧ ، ما يلي : "كان المفتي يحتج في كل مكان - في مكاتب وزير الخارجية ، ووزير الدولة ومقر 'إس إس' " . وكان لهذه الاحتجاجات أثر مباشر في أغلب الأحيان . فعلى سبيل المثال ، علم المفتي شخصيا في ١٣ أيار/مايو ١٩٤٣ رسالة لريبينتروب يحتج فيها على خطة لتهجير ٤ ٠٠٠ طفل يهودي من بلغاريا . وأذعن ريبينتروب لضغط المفتي . فأرسل بسرعة برقية إلى السفير الألماني في صوفيا ، منعه بموجبها حدوث هذه الهجرة . وكانت النتيجة المؤسفة هي بالطبع ، الحكم على ٤ ٠٠٠ طفل يهودي بالموت .

ولكن هذا المثل الأعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يكتف بذلك أيضا . لقد كان له هدف أكبر - هدف أكبر بكثير - من مجرد منع هروب بعض اليهود . لقد كان يريد ، كما قال ميلخرز وآخرون في محاكمات نورمبرغ ، أن يرى "فناءهم جميعا" . وفيما يتعلق بيهود البلقان ، عمل بصورة محمومة على تحقيق هذا الهدف . فقد شهد مساعد أدولف ايخمان ، ديتر فيزليسني ، على أن الحسيني "لعب دورا في قرار إبادة

اليهود الاوروبيين . ويجب عدم تجاهل هذا الدور ... فقد اقترح المفتي بصورة متكررة على مختلف المسؤولين الذين كان له اتصال بهم ، على هتلر في المقام الاول وريبينتروب وهيلمر ، إبادة اليهود الاوروبيين . فقد اعتبر هذا العمل خلا صحيحا لمشكلة فلسطين" .

وكان مساعد ايخمان شاهد عيان على دور الحسيني . فقد قال : "كان المفتي أحد الذين طرحوا فكرة الإبادة المنتظمة لليهود الاوروبيين وكان متعاوناً مع ايخمان وهيلمر ومستشاراً لهما في تنفيذ هذه الخطة . وكان من أعز أصدقاء ايخمان وكان يحرضه دائماً على الاسراع بتدابير الابادة . وقد سمعته يقول ، وكان بصحبة ايخمان ، "إنه زار متنكراً حجرة الغاز في اشويتز" . هذا هو الشخص الذي قطع ياصر عرفات على نفسه مواصلة "طريقه" . هذه عبارة عرفات : "طريقه" .

كيف نجا مجرم الحرب هذا من العقاب ؟ في نهاية المطاف ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كشف النقيب عن مجرمي الحرب النازيين والمتواطئين معهم ، وجرى محاكمتهم وأصدرت الاحكام بحقهم وتمت معاقبتهم . ولكن هذا لم يحدث في العالم العربي . لقد استقبل المتواطئون مع النازيين ومجرمي الحرب النازيين استقبال الابطال . ووجد مئات من النازيين الملاح ، بل وفوق الملاح ، العمل كمستشارين في القتل في كثير من العواصم العربية .

لقد تكلمت هناك منذ بضعة أسابيع عن آخر هذه المعلومات ، وهي الإقامة الطويلة - ويؤسفني أن أقول ، والسعيدة - للقاتل الفاشم الويس برونر من أفراد قوات إس إس ، في سوريا ، حيث يعمل بوصفه مستشارا شخصيا لشقيق حافظ الأسد ، المسؤول عن قوات الأمن .

وهكذا ، في الوقت الذي دُحرت فيه النازية في أوروبا ، وكانت لاتزال حية جدا في الشرق الاوسط بل وحتى بعد الحرب ، هرب الحسيني من أوروبا وأعطى منصبا قياديا في أعلى المجالس العربية . ومن ذلك المنصب ، واصل نشر السم النازي في جميع أرجاء الشرق الاوسط . وأثناء حرب عام ١٩٤٨ ، أصدر نداء الى الجيوش العربية يلخص أمله في الحياة : " انني أعلنها حربا مقدسة . اقتلوا اليهود . اقتلوهم جميعا " . ولم تسر الأمور على هذا المنوال . فعندما هزمت الجيوش العربية ، ظهرت بوادر عملية ، على الاقل بين اسرائيل وجارتها الى الشرق ، وبدأ عبد الله ملك الاردن يظهر بعض الدلائل التي فسرت حينذاك ، على الاقل من جانب المفتي ، على أنها استعداد لاقامة السلم مع اسرائيل . ولهذا ، فقد قتل عبد الله في عام ١٩٥١ ، على يد عملاء المفتي ، وببناء على تشجيع المفتي . وقد كان هذا تصاعدا حاسما للممارسة السابقة لعمليات الاغتيال ، لأن الاهداف الآن لم تعد تقتصر على الشخصيات البارزة ، بل تعدتها لتصل الى زعماء بلدان برمتها . ان هذا النظام الذي هو غاية النظم في التخويف ، والذي بلغ به المفتي واتباعه حد الكمال ، لا يزال موجودا حتى يومنا هذا .

على ان التركة النازية قد استمرت بأساليب مباشرة الى حد أكبر حتى من ذلك ، وأعني بهذا تجنيد ونشر النازيين والنازيين الجدد . ففي عام ١٩٦٩ ، مثلا ، جندت منظمة التحرير الفلسطينية مدربين نازيين سابقين هما ، اريك ألترن ، وهو قائد لقسم الفستابو لشؤون اليهود ، وويلي بيرنر ، وهو ضابط من ضباط قوات ال إس إس في معسكر الابادة "ماوشاوزن" . وقد عثر على نازي سابق آخر هو جوهان شولر ، وهو يزود منظمة فتح بالسلاح ويجند لحسابها مدربين عسكريين في روما . والبلجيكي جين تيريولت ، أمين منظمة "لا ناسيون يوروبيان" النازية الجديدة ، التي هي منظمة اوروبية ، صار يتلقى

راتبا من منظمة فتح . وهناك بلجيكي آخر ، وهو النازي الجديد كارل فان دير بوت ، قام بتجنيد المتطوعين لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي عام ١٩٧٦ ، اعتقل الالماني النازي الجديد اوت البريخت ، في المانيا الغربية . وقد كانت بحوزته أوراق هوية من منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد أعطته إياها المنظمة ، فضلا عن مبلغ ١٢ مليون دولار امريكي لشراء الاسلحة . وفي عام ١٩٧٧ ، وافقت منظمة فتح على تدريب أفراد من مجموعة "لي افرفرانسيز" وهي مجموعة فرنسية من النازيين الجدد ، وافقت بدورها على الاضطلاع بعمليات لحساب منظمة التحرير الفلسطينية . وفي عام ١٩٧٨ ، اعتقلت المانيا الغربية أربعة أفراد كانوا قد استخدموا منشآت لمنظمة التحرير الفلسطينية لتدريب الاسلحة من البلدان العربية الى المانيا الغربية ؛ وثلاثة من هؤلاء الافراد الأربعة كانوا أعضاء في "فرق ادولف هتلر الحرة" .

ان هذه الامثلة ، والعديد من الامثلة الأخرى على الاتصالات الجارية بين منظمة التحرير الفلسطينية والنازيين قد أصبحت معروفة تماما الى حد أن الصحافة العربية تعيّن عليها أن تعترف بها . ففي ١١ نيسان/ابريل ١٩٨١ ، مثلا ، أفادت الصحيفة السعودية "المجلة" ، بأن النازيين الجدد من اوروبا والولايات المتحدة كانوا يدرّبون في مخيمات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان . وهذه حقيقة ؛ لقد تدربوا بالفعل هناك . ونتائج هذا قد كشفت في العديد من العمليات ، بما فيها بعض العمليات التي جرت مؤخرا - وعلى سبيل المثال ، هجوم "القوة ١٧" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي جرى في لارنكا قبل عدة أشهر . واتضح ان أحد القتلة الثلاثة ليس عربيا بل بريطانيا من النازيين الجدد . وأفادت الصحيفة الفرنسية "نوفيل اوبزرفاتور" أنه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، قام الارهابي الالماني النازي الجديد السيئ السمعة ، اودفريد هيب - وهو أحد قائدي مجموعة هيب - اكسيل التي هي من المنظمات الارهابية الرئيسية في المانيا الغربية - بالانضمام الى أبو العباس في المقر الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس ، قبل ان يشتهر أبو العباس نفسه نتيجة تخطيطه لعملية "اكيلي لاورو" الشائنة .

وفضلا عن هذه السلسلة المحكمة الاغلاق من التحالف والتبادل العمليين بين النازيين والعرب الرجعيين ، فان هناك تعاطفا أعمق يربط بين الفئتين . ففي النصف الاول من هذا القرن ، وقع المتطرفون العرب بقيادة المفتي على اتفاق دموي - وهذه هي العبارة الوحيدة التي يمكنني أن أستخدمها - اتفاق دموي - مع الشمولية النازية لتصفية اليهود . وفي النصف الثاني من القرن ، تسعى منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات الى الحصول على مساعدة الشمولية السوفياتية من أجل تحقيق استمرار هذا الهدف في قلبه الجديد ألا وهو : القضاء على اسرائيل . وهاتان المبادرتان تستمدان الالهام من روح المفتي وكراهيته المتقدمة . انها الكراهية التي قتلت فرص السلام المرة تلو الاخرى . وهي الكراهية التي دفعت عرفات الى الرقص في الشوارع عندما قتل السادات أول صانع عربي للسلم - وهو حتى الآن صانع السلم العربي الوحيد مع اسرائيل . وهي الكراهية التي تتأكد من جديد سنويا في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي ينص بوضوح على نيته في تدمير دولة اسرائيل . انها الكراهية التي تتفجر ، مهما غطاها التشدد بالالفاظ المبهمة الذي تستخدمه منظمة التحرير الفلسطينية ، في مرح شيطاني عندما تسنح لقتلتها الفرصة لقتل اليهود - سواء كان القتل متقاعدا عاجزا على متن رحلة بحرية في مياه المتوسط ، أو سيدة عزلاء في لارنكا ، أو طفلا رضيعا في نهاريا .

ولكن هذه الهجمات ، على غرار الفترات السابقة ، لم تقتصر على اليهود ، لان منظمة التحرير الفلسطينية ، شأنها شأن المفتي ، قد اغتصبت العملية السياسية ، فراحت كالمفتي تقتل كل معارضيها الذين يجسرون على التكلم عن فكرة التعايش بين العرب واليهود - ابتداء بأشخاص مثل السرطاوي في البرتغال ، وكان هو نفسه عضوا سابقا في المنظمة ، الى الإمام خزندار في غزة ، وهو زعيم ديني موقر قتلتها منظمة التحرير الفلسطينية ، وانتهاء بعزيز شحادة في رام الله ، الذي قتل منذ يومين فقط لنفس الجريمة . والواقع انه في الفترة من حزيران/يونيه ١٩٦٧ الى كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ وحدها ، استهدفت منظمة التحرير الفلسطينية وقتلت على وجه التحديد ٣٤٦

عربيا فلسطينيا ، وكان في عداد المستهدفين في أغلب الاحيان نساؤهم وأطفالهم . وهؤلاء كلهم أناس قد تجرأوا على التكلم ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي المجموعة التي تدعي أنها تتكلم "ديمقراطيا" باسمهم .

ان هناك الكثيرين من الفلسطينيين العرب الذين كان يمكن أن يتحدثوا عن التعايش بين اليهود والعرب ، لولا التهديد باغتيالهم . والمأساة هي أنه منذ العشرينات ، منذ أيام الحاج أمين الحسيني ، ما فتئ العرب الفلسطينيون يخضعون لطفيان عصابة صغيرة وعنيفة لا تقوم على التعايش أو إقامة السلم مع اليهود ، بل على افنائهم ، وأي عربي أعلن انشقاقه قد قتل ببساطة .

ولو أن عملية السلم عملية تعتمد على أي نحو على اتباع المفتي ، فلن يكون هناك بتاتا أي سلم . وتماما كما محق المفتي أي أمل للسلم في زمنه ، فان منظمة التحرير الفلسطينية مازالت ملتزمة - وأقول هذا رغم ادعاءاتها الخاوية بالسلم - بهدف يتنافى تماما مع السلم .

ولقد قيل الكثير ، وفي هذا المحفل أيضا ، عن تحول منظمة التحرير الفلسطينية المفترض صوب الاعتدال في الأشهر الماضية . ويقال لنا انها تنوي قصر هجماتها الارهابية على "الأراضي المحتلة" . ويرد على بالنا مباشرة أمران اشنان ، أولا ، الأمر البديهي وهو : انه ليس هناك ما يبرر الارهاب ، حتى ولو كان محدودا بحدود جغرافية . ان قتل الابرياء ، وذبح الاطفال وقتل المسنين ، هي أعمال شرييرة أينما حدثت . ولكن هناك نقطة أخرى أقل وضوحا . كيف تحدد منظمة التحرير الفلسطينية "الأراضي المحتلة" ؟ وبينما يهرع الكثيرون الى تفسير بيان عرفات الاخير بشأن هذه المسألة أنه يشير الى يهودا والسامرة وغزة ، فماذا تقول منظمة التحرير الفلسطينية ؟

في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، قال أبو أياد ، وهو من كبار قادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ما يلي :

"عندما نقول فلسطين المحتلة ... فإننا نعتبر فلسطين بمجموعها محتلة ... ومقاومتنا ستكون في كل مكان داخل الأرض المحتلة ، وهي لا تقتصر على الضفة الغربية وغزة وحدهما" .

أخبر زعيم آخر من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ، هو فاروق القدومسي ،
 الصحيفة الفرنسية "كوبتديين دي باريي" ما يلي :

"اسرائيل أرض محتلة ... سواء استولي عليها في عام ١٩٦٧ أو ما قبل
 ذلك في عام ١٩٤٨ ... اننا نتكلم عن كل الأرض وهي فلسطين" .

إذن ، لايزال هدف منظمة التحرير الفلسطينية نفسها - باعترافها - هو القضاء
 على اسرائيل بأكملها ، التي يعتبرونها "أرضا محتلة" بكاملها . واسلوب منظمة
 التحرير الفلسطينية الوحشي ، الارهاب ، ينسحب بالتالي على اسرائيل كلها . هناك
 البعض الذين يرفضون الاعتراف بهذه الحقيقة - رغم انهم يدركونها فانهم لا يعترفون
 بها - ويتجهون الى العمل بموجب صياغة غامضة وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية
 يدعون انها تبين استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لمبادلة الأرض بالسلام ويطلقون
 عليها "الأرض مقابل السلام" . وعلى سبيل المثال ، قال السيد طاهر المصري وزيير
 خارجية الاردن في حديث الى "امريكان انتربرايز انستيتيوت" بتاريخ ١٩ آذار/مارس من
 هذا العام ما يلي :

"ان أهمية الاتفاق الاردني الفلسطيني في انه يلزم منظمة التحرير
 الفلسطينية علانية ولأول مرة بقبول مبدأ 'الأرض مقابل السلام' " .

فلننظر مرة أخرى الى ما تقوله منظمة التحرير الفلسطينية نفسها . انها لا
 تنظر الى صيغة "الأرض مقابل السلام" بوصفها نداء لاقامة سلام دائم مع اسرائيل مقابل
 انسحاب اسرائيل من أراض معينة يطالب بها العرب ؛ وانما تنظر الى هذه الصيغة في
 إطار "سياسة المراحل" - أي البرنامج الذي وضع في عام ١٩٧٤ لإنشاء دولة فلسطينية
 على الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل ، كخطوة في إطار ابادة اسرائيل والقضاء التام
 عليها .

وبطبيعة الحال ، في هذا الإطار تأخذ كلمتا "الأرض" و "السلام" معنى مختلفا
 تماما . فما هو هذا المعنى ؟ لنستمع الى ما قاله مؤخرا خالد الحسن ، رئيس دائرة
 الاعلام في فتح ؛ لقد قال ما يلي :

"كل من قبل قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني وسياسة المراحل ...
ليس بوسعه ان يعترض على عبارة 'الارض مقابل السلام' لان نقطة الانطلاق هي سياسة
المراحل".

إذن ما هي سياسة المراحل هذه بالتحديد ؟ قال ابو نزار وهو أحد زعماء منظمة
التحرير الفلسطينية مؤخرا في شهر أيار/مايو ما يلي :

"عندما نطالب باقامة دولة فلسطينية أو حتى اتحاد كونفدرالي بين
الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية فان هذه استراتيجية تقودنا الى اقامة
دولة على كل أرض فلسطين . ان 'سياسة المراحل' توفر لنا نقطة انطلاق صوب
تحقيق أهداف أكثر".

ويضيف خالد الحسن الى ذلك قوله :

"بينما تقضي 'سياسة المراحل' بقبول أي شيء ممكن خلال المرحلة
الأولى ، فاننا عازمون على خوض المعركة حتى تحقيق الهدف النهائي . وسوف
يكون الصراع طويلا وسوف ينتهي عندما تباد الصهيونية".

إذن ما الذي نراه هنا ؟ نرى أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تغير هدفها
اطلاقا . انها لاتزال تنكر حق وجود اسرائيل . ولا تزال تسعى بنشاط الى تدميرها .
ولا تزال تمارس حملة ارهاب متعمدة ضد الاطفال والنساء والمتنقلين والمتسوقين
والمسافرين . وهذه الحملة التي طورتها فتح تقوم بتنفيذها الان جميع أفرقة منظمة
التحرير الفلسطينية ، سواء كانت مؤيدة لعرفات أو مناهضة له ، كما يرى بوضوح في
أعمال القتل التي ارتكبت أخيرا على الباخرة "اكيلي لورو" وفي لارنكا وبرشلونة
ومالطة . تماما كما كان الحال أيام النازيين ، يستفرد اليهود انتقايا للابادة .

وبطبيعة الحال ، بعد كل اعتداء ، تصدر منظمة التحرير الفلسطينية بيانات
الرياء والتكذيب والإنكار المعتادة . انها تعتمد على انخداع وسداجة المجتمعات
المتحضرة التي تأمل منظمة التحرير في ان هذه المجتمعات سوف تصدق أية كذبة إذا ما
كررتها منظمة التحرير بقدر كاف أو إذا ما جنبت هذه المجتمعات مواجهة الحقائق

المحزنة . وفي هذا تتبع منظمة التحرير الفلسطينية باخلاص خطى "غوبلز" وهو أحد معلمي الحسيني .

يبدو انه لا حدود لهذا الكذب . لقد قيل لي انه منذ ساعات قليلة - في حقيقة الامر منذ ساعة ونصف ساعة - قال فاروق القدومي وهو ممثل كبير لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذا المبنى نفسه ان السيدة "كلنفوفر" دفعت بزوجها من على ظهر "اكيلي لورو" لتحصل على مبلغ التأمين ، ولا أعتقد ان غوبلز كان يوصيه ان يمل السى هذا الحد من التفكير .

أكاذيب ومخادعات . هذا هو الاسلوب . تقول شيئاً بالعربية وتقول شيئاً آخر بالانكليزية أو الفرنسية أو بأي لغة أخرى . بينما يتكلم عرفات بالانكليزية ، يتكلم عن السلام أو عن صيغ السلام الفامضة - وهو سلام القبر كما ذكرت - ولكن عندما يتكلم بالعربية فانه يتكلم عن الحرب . لقد قال من اذاعة "صوت فلسطين" من الجزائر في ذلك اليوم الموافق ١ كانون الاول/ديسمبر ما يلي :

"سوف يحارب الشعب الفلسطيني العدو الصهيوني حتى آخر طفل في بطن أمه" .

وانا لا أعرف إذا كان قد قصد آخر طفل فلسطيني أو آخر طفل صهيوني . ولا أعتقد ان هذا في حقيقة الامر يهم . وانما ما يهم هو التمسك القاسي غير العادي بالحرب الشاملة ، حرب حتى آخر طفل ، حرب إبادة ، والاستخفاف المختال العنيد بالمعاناة الرهيبة التي سوف تسببها مثل هذه الحرب للعرب ولليهود على حد سواء . مرة أخرى يتبع عرفات دون كلل "المنهج الذي وضعه المفتي" .

يسرني ان هذه الجمعية قد تحلت بحكمة التسليم بأنه حتى المفالة لها حدودها ، وذلك عندما اختارت ألا تدعو ذلك الرجل الذي يمثل تلك المنظمة ، الذي يمثل تلك التركة ، الى احتفالاتها بالذكرى الأربعين .

ولكن اذا تكلمنا عن موضوع الرياء والنفاق فيما يتعلق بقضية فلسطين ، لا يمكننا ان نترك هذا الامر بين يدي منظمة التحرير الفلسطينية وحدها . ليست منظمة

التحرير الفلسطينية وحدها هي التي تقتل اليهود والعرب الفلسطينيين في "سعيها من أجل السلام" المتبجح . فهناك آخرون كثيرون يفعلون نفس الشيء . في الواقع ، تحدث العديد من ممثلي تلك البلدان خلال هذه المناقشة . وأذرفوا دموع التماسيح على مصير الفلسطينيين الذين كانوا هم أنفسهم يقتلونهم بسعادة ، تماما مثل منظمة التحرير الفلسطينية ، والذين حالوا بينهم وبين الوصول الى حل سلمي مع اسرائيل . وكل الهراء الذي صبه اولئك الممثلون هنا لا يستحق الرد عليه ، إلاّ أنني أريد أن أركز على مثال واحد اعتقد انه المثال الجوهري لما نتكلم عنه : سوريا . لقد ذبحت سوريا حشدا من الفلسطينيين العرب ليس في لبنان وحدها وانما - كما تعترف منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عندما تتهم الاسد بذلك - في مخيمات اليرموك وحلب ودرعا في سوريا نفسها . هناك أمثلة أخرى ، ولكن النقطة الرئيسية هي ما يلي : قضية فلسطين عبارة شفرية ، لم تعد سوى شعار أجوف يستخدمه المتطرفون في جميع أنحاء العالم العربي في حربهم من أجل السلطة والشهرة . واعتقد انه بإمكان المرء ان يرى ما يوحدهم . ليس هناك الكثير ، ولكن برفضهم لكاتب ديفيد ، أنشأوا جبهة مشتركة تعرف بجبهة الرافضين ، ويمكن للمرء أن يرى ان ما يوحد اولئك المتطرفين من طرابلس الى عدن الى دمشق الى بغداد ، هو عزمهم على القضاء على أية مبادرة تسعى بشكل حقيقي الى تحقيق التقارب بين الاطراف .

وهناك صدام في الشرق الاوسط ، صدام بين اعتدال مهزوز ومتردد وضعيف ومتخوف - أو رغبة في الاعتدال - من ناحية ، والتطرف من ناحية أخرى . وفي ذلك الصدام ليس هناك بديل للشجاعة . لابد للمعتدلين ان يقرروا . لابد ان يشبثوا على مواقفهم ، لابد ان يرفضوا الانصياع للرافضين ، وأن يتحدوا قبضة التخويف والارهاب الخائفة ، لابد ان يتبرأوا من سالة المفتي ، وأن يتخلوا عن نوع البيانات التي اقتبست منها اليوم ، تلك السلسلة من السموم والاحقاد ، وأؤكد للجمعية العامة انه حالما يفعلون ذلك سيجدون في اسرائيل شريكا شديد التحمس من أجل السلم .

لقد أعرب قادة اسرائيل مرارا وتكرارا هنا وفي محافل أخرى عن رغبتنا فسي المبادرة باجراء مفاوضات مباشرة . واعتقد ان هذه المفاوضات اذا ما تمت بنية صادقة بين أطراف تسعى حقا الى ايجاد حل سلمي يمكن ان تذهل العالم . فعندها سيسهل التوصل وبسرعة الى حل المشاكل التي كانت تبدو مستعصية ، وستفتح الافاق أمام بدء صفحة جديدة بين اليهود والعرب ، وهو ما ظل يراوغنا منذ زمن طويل .

السيد فيلاسكو سان خوسيه (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : عاما

بعد عام نجتمع هنا لندافع قضية فلسطين ، ومرة تلو الأخرى يتردد على مسامعنا ، كما حدث في السنوات السابقة ، انه ما من حل لازمة الشرق الاوسط دون حل القضية الفلسطينية التي تكمن في لبها . وفي كل عام تعاود التأكيد على ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يقيم وإلى الابد دولته على ترابه الوطني ، واحترام هذا الحق ، وان نقبل وإلى الابد حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لذلك الشعب .

ومع ذلك ، ورغم نداء المجتمع الدولي مازال الشعب الفلسطيني يعيش مشردا ، ويعاني من كل ألوان التنكيل والتمييز في وطنه ، على التراب الذي ولد عليه ، محروما من أبسط حقوقه الأساسية ، ويتعرض لسوء المعاملة والقمع والتشهير والقتل بالرصاص وبالقنابل ، على يد من يدعون انهم يمثلون شعبا عانى ذات مرة من نفس الأهوال على يد المانيا النازية .

تلك هي المفارقة المفجعة التي ينطوي عليها الوضع . فزعماء الصهاينة يمارسون اليوم ضد الشعب الفلسطيني نفس الأساليب ، ونفس الوحشية والقسوة التي عانى منها اليهود في الماضي في عهد جماعات هتلر .

فليس هناك أكثر شبيها بمذابح الامس من طرد سكان قرى باكملها ونسف المنازل بالديناميت ، وإزالة مجتمعات كاملة بالبلدوزرات حتى لا يبقى على وجه الأرض أثر للحياة . ما هو الفرق بين معسكرات الاعتقال وغرف الغاز في الماضي ، وبين الصور البشعة للرجال والنساء والاطفال القتلى في مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا ؟ الى متى سيسمح المجتمع الدولي باستمرار هذه المأساة التي تتكرر يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر وسنة بعد سنة ؟ الى متى سيمبر المجتمع الدولي على تجاوزات النظام الصهيوني ورفضه المنهجي لاتفاقيات وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ؟ أم انه بات من المستحيل على الاغلبية الساحقة من الدول الممثلة في الامم المتحدة أن تكفل احترام الميثاق وأن تضع حدا نهائيا لسياسة الابداء التي تمارسها اسرائيل ؟

اما الذين يرفعون لواء حقوق الانسان في غوغائية ويعلنون في نفاق عن استيائهم من انتهاكات حقوق الانسان في بعض بقاع العالم ، فاننا نذكرهم بأن حقوق الشعب الفلسطيني لا تنتهك لانها للأسف وبكل صراحة غير موجودة ، ولان الصهيونيين لسوء الحظ لا يعتبرون الفلسطينيين من بني البشر .

وفي نفس الوقت من كل عام تخصص الصحافة والتلفزيون في هذه المدينة مكان المدارة لمحنة مواطني هذا البلد الذين يعانون من نقص المسكن ، والذين يتعيّن ايواؤهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض حتى لا يموتوا بردا . هل شاهد أحد الممثلين هنا في الصحف أو في التلفزيون أي شيء عن البرد الذي تعانيه الاسر الفلسطينية في مخيمات اللاجئين ؟

ان منطق الصهيونيين وشركائهم الامبرياليين هو ان الفلسطينيين ليسوا بشرا ، وبالتالي ليست لهم حقوق .

ولا يخفى على أحد أن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل يُمكّن الصهاينة من مواصلة سياستهم المتفطرة في الشرق الأوسط ، كما لا يخفى على أحد أيضا أنه لولا المساعدات الضخمة التي يتلقونها في كل المجالات لما استطاعوا الاستمرار في إنكار أبسط الحقوق الأساسية على الشعب الفلسطيني ، واحتلال مرتفعات الجولان والأراضي اللبنانية وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .

أما سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها إسرائيل ضد جيرانها العرب ، فإنها نفس السياسة التي يمارسها عنصريو جنوب إفريقيا ضد انغولا ودول خط المواجهة . وهي أيضا نفس سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . ذاك هو ثلوث إرهاب الدولة ، أنها اللصومية ممثلة على الساحة الدولية ، وهي فلسفة الازدراء المطلق للشعوب ، وسياسة القوة والاضطهاد .

وتلك السياسة التي تتبعها إسرائيل والولايات المتحدة هي التي حالت حتى الآن دون عقد مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا للفقرة ٦ من الإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف في عام ١٩٨٣ ، وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته .

ورغم الجهود التي يبذلها الأمين العام ، والتأييد الساحق الذي حظيت به مبادرة السلم تلك ، لم يتسن حتى الآن إحراز أي تقدم بشأن الأعداد لعقد ذلك المؤتمر بسبب تعنت إسرائيل والولايات المتحدة اللتين تعمدان إلى الحيلولة دون ذلك .

إن حركة عدم الانحياز التي تقدم دوما للشعب الفلسطيني دعمها وتضامنها ، أعادت التأكيد مرة أخرى في مؤتمرها الوزاري المعقود في لواندا على تأييدها القوي لقضية ذلك الشعب ، وادانتها لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الصهيوني .

وأعلن الوزراء مرة أخرى انه لتحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يجب على اسرائيل ان تنسحب من كل الاراضي الفلسطينية وأراضي البلدان الاخرى التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وينبغي أن يتمتع الشعب الفلسطيني بجميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة الى دياره والحق في تقرير المصير بمناي عن أية تأثيرات خارجية والحق في الاستقلال الوطني والحق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين ، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة .

وسواصل الشعب الكوبي ، الذي يحفل تاريخه الطويل بالنضال في سبيل الحرية والعدل ، ابداء تضامنه مع الشعب الفلسطيني ولن يكف عن شجب المهيمنة وحلفائهم الامبرياليين الذين يحرمون الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعد قضية فلسطين واحدة من أقدم القضايا المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتنبع قضية فلسطين التي عرفت طريقها الى الوجود نتيجة لمكائد الامبريالية العالمية ووليدتها غير الشرعية ، الصهيونية ، من انكار حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وغير القابلة للتصرف في صلف وغطرمة . وتشكل هذه القضية لب الصراع العربي - الاسرائيلي في الشرق الاوسط وتستحوذ على اهتمام الكثير من الأمم والمنظمات الدولية التي تسعى الى ايجاد حل عادل لها . وقد انفقت الاف الساعات في مئات المؤتمرات والاجتماعات الدولية والاقليمية على النظر في تلك القضية واعتمدت عشرات من الاعلانات والمقررات والبيانات والقرارات وخطط العمل بفرض واحد الا وهو وضع حد للمأساة التي طال امدها والتي يعاني منها الملايين من الفلسطينيين وذلك عن طريق التوصل الى حل دائم وشامل . بيد انه لم يفلح أي من هذه الجهود في تقريب المسافة

صوب تسوية هذه المشكلة أو تحقيق السلم . فما زالت الاراضي الفلسطينية هي وغيرها من الاراضي العربية في قبضة الاحتلال الاسرائيلي ، وتمتد أعمال العنف والقمع التي تستهدف الفلسطينيين وغيرهم من السكان العرب في الاراضي المحتلة الى قطاعات أكبر من هؤلاء السكان ، ويبدو انه ليست هناك نهاية للسياسة الاسرائيلية القائمة على الاستيلاء على الاراضي بالقوة .

ولا يمكن بأي حال ارجاع استمرار محنة الفلسطينيين الى الافتقار الى المساعي من جانب المجتمع الدولي . ولا يمكن التذرع بعدم وجود أساس واقعي وعادل يرسى عليه الحل الدائم .

وقد عهد الى الامم المتحدة بمشكلة فلسطين بعد استئصالها . فما حدث من تطورات منذ ذلك الحين ضاعف من حدة التوتر الذي زج بالمنطقة أكثر من مرة ، فسيواجهات مسلحة شاملة أسفرت عن خسائر فادحة في الارواح والممتلكات .

والامم المتحدة إدراكا منها لمسؤوليتها المباشرة عن صون السلم والامن الدوليين ، أبقت الحالة قيد نظرها ولم تدخر وسعا في السعي الى إقرار سلم شامل ودائم في الشرق الاوسط من خلال تحقيق حل عادل للمشكلة الفلسطينية . وقد حددت الامم المتحدة بوضوح طبيعة المشكلة ونطاقها فيما اتخذته من قرارات أهم وأعلى جهازين من أجهزتها وهما مجلس الامن والجمعية العامة .

ولا تنطوي ، فحسب ، تلك القرارات على حكم المجتمع الدولي حيال القضية الفلسطينية ولكنها ترسي أيضا المبادئ التوجيهية الأساسية للتوصل الى حل مقبول . ومما يبعث على بالغ قلق الانسانية المحبة للسلم عدم امتثال نظام اسرائيل الصهيوني ونصاحه الامبرياليين للمطالبات المتكررة الداعية الى إعادة السلم ، عن طريق تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، لتلك المنطقة من العالم المبتلاة بالحروب .

وفي إنتهاك مآرخ ومتكرر للميثاق ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تمنع اسرائيل في رفض سحب قواتها وإدارتها من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وتحقيقا لطموح الحكام الصهاينة الوقح الى إقامة ما يسمى "بإسرائيل الكبرى" شرعوا في الاستيلاء على أراضي الغير . وبالرغم مما وجهه المجتمع الدولي من تحذيرات قوية ، أصدر النظام الصهيوني ما يسمى بالقانون الاساسي الذي يعلن القدس الشريف عاصمة "أبدية" لإسرائيل ، كما أن اسرائيل لا ترفض فحسب أن تعيد الى سيادة سوريا المساحات الشاسعة التي تحتلها من أراضيها في هضبة الجولان بل انها منعت أيضا تشريعا يخولها ضم تلك الهضبة بصفة دائمة .

وتتجسد نفس الممارسة غير القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، حيث تمنع اسرائيل في سياستها القائمة على تكاثر المستوطنات اليهودية الاستعمارية في تلك المناطق ، ومثلما حدث في السنوات السابقة أجلي في العام الماضي بالقوة آلاف أخرى من السكان المحليين من ديارهم أو اضطروا الى مفادرتها تحت وطأة الضغط والارهاب من جانب سلطات الاحتلال والمستوطنين الصهاينة . وتستغل الأراضي والممتلكات المصادرة في إقامة مستوطنات جديدة والتوسع في القديم منها أو لإنشاء مرافق عسكرية جديدة لقوات الاحتلال .

وتطبق السلطات الاسرائيلية قوانين ولوائح تشكل انتهاكا كاملا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقد اتسع نطاق آشارها المشؤومة ليشمل كل أوجه الحياة في الأراضي المحتلة ، حيث يجري حل الادارات المحلية مثل مجالى المدن والبلدات والقرى ويقصر مسؤولوها المنتخبون ويستعاض عنها بإدارة عسكرية أو مدنية تابعة للدولة القائمة بالاحتلال . ويتواتر إغلاق المؤسسات الأكاديمية والاجتماعية مثل المدارس والجامعات والنقابات العمالية . وتدنى المساجد والاماكن المقدمة ويتعرض المواطنون المسلمون لمضايقات مستمرة من جانب جماعات المستوطنين الارهابية أو الشرطة أو الدولة القائمة بالاحتلال .

وقد ظلت هذه الممارسات هي وغيرها من الممارسات الشبيهة ماثرا دائما لدعمر السكان في الاراضي المحتلة ومصدرا لقلق الانسانية جمعاء . فما زالت ماثلة في اذهاننا الذكريات المريرة للمذبحة التي راح ضحيتها اللاجئين الفلسطينيون الابرياء في مخيم صبرا وشاتيلا والفارة الجوية التي تعرضت لها تونس والتي اصفرت عن مصرع ما يربو على ١٦٠ شخصا . وإذا كان لنا أن نمنع تكرار تلك الاعمال الوحشية البغيضة فينبغي لنا أن نتخذ خطوات جادة لتخفيف حدة التوتر المتصاعد من جراء ما يرتكبه النظام الصهيوني من فظائع .

وغني عن البيان أن الصلف الصهيوني ما كان ليطفى على إرادة الاغلبية الساحقة من الجنس البشري لو لم يكن يحظى بمناصرة وتشجيع حلفائه الامبرياليين وعلى رأسهم الامبريالية الامريكية . ذلك أن الولايات المتحدة التي ابدت ما يسمى "بالتحالف الاستراتيجي" مع النظام الصهيوني ما برحت تمدد بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المطلق مما مكنه من ارتكاب أعماله العدوانية ضد البلدان العربية ذات السيادة في المنطقة وفي مقدمتها سوريا ولبنان .

إنها امبريالية الولايات المتحدة الامريكية التي ما فتئت تشل مجلس الامن بشكل ملحوظ باستخدامها حق النقض للحيلولة دون اعتماد تدابير قد تدعو النظام الاسرائيلي الخارج على القانون الى الالتزام بالقانون .

وقد تبنت مؤامرات الولايات المتحدة ضد السلم والامن الدوليين مرة أخرى في استمرار استجابتها السلبية لنداءات الجمعية العامة المتكررة من أجل عقد مؤتمر دولي معني بالسلم بالشرق الاوسط . ونحن ندين بشدة هذا الموقف اللامسؤول تجاه مسألة من أشد المسائل إشغالا في عصرنا . ونحیی في هذا الصدد موقف الاتحاد السوفياتي البناء ونعرب عن تأييدنا لاقتراحاته التي قدمها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، تلك الاقتراحات العملية التي جاءت في وقتها المناسب .

ونحن إذ نعرب عن تقديرنا للامین العام لجهوده الرامية الى تمهيد الطريق لعقد المؤتمر المقترح ، نحثه في الوقت ذاته على مضاعفة جهوده في هذا الاتجاه . ومن الضروري بطبيعة الحال أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب المعني في هذا المؤتمر على قدم المساواة . ونحن نشجب أية محاولة ترمي الى فصل قضية فلسطين عن بقية مشكلة الشرق الاوسط ، ونعتبر أن جميع الاتفاقات التأميرية والجزئية ليس لها صلاحية اخلاقية أو قانونية . وقد اظهرت تجارب الماضي أن التسوية الشاملة والعادلة هي وحدها القادرة على إحلال السلم الدائم في الشرق الاوسط . وحصول الشعب الفلسطيني على حقه غير القابل للتصرف هو الشرط اللازم لتحقيق ذلك السلم .

ويحظى شعب فلسطين الباسل والوطنيون السوريون واللبنانيون الابطال بالتضامن والتأييد الكاملين من شعب وحكومة افغانستان .

وأود أن اختتم بياني بأن أورد اقتباسا من رسالة بعث بها بابرار كارمال الامین العام للجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي في افغانستان ورئيس المجلس

الثوري لجمهورية افغانستان الديمقراطية بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني .

"يدين شعب وحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بقوة اسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية ، كما يدين الولايات المتحدة لدعمها للتوسعيين الاسرائيليين في جميع الميادين ودعمها للسياسات العدوانية الاستعمارية .

"وبينما تؤيد جمهورية افغانستان الديمقراطية الجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل وشامل لمشكلة الشرق الاوسط ، تعتقد أن عقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر بمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو مطلب لجميع الامم ، من شأنه أن يحقق السلام الدائم للفلسطينيين الذين طالت معاناتهم وللشعوب العربية الاخرى التي ترزح تحت حكم الاحتلال الاسرائيلي .

وأود مرة أخرى أن أؤكد تأييدنا الراسخ للتضامن مع شعب فلسطين ومائر الشعوب العربية التي تناضل ضد السياسات اللاإنسانية للصهيونية والامبريالية" .

السيد سياغنافونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية

عن الفرنسية) : مع كل عام يمر يزداد تفاقم وتعمق قضية فلسطين التي مضى عليها قرابة أربعين عاما . ولم تكتف اسرائيل في سياستها التوسعية برفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بل انها على العكس حاولت بكل السبل ضم تلك الأراضي خصوصا عن طريق الاستمرار في اقامة المستوطنات اليهودية في تلك الأراضي بطرد السكان العرب أو ترحيلهم بالقوة ومصادرة الأراضي العربية . ولم تتورع السلطات العسكرية المحتلة في سبيل تسهيل ضم تلك الأراضي حتى عن تحريض

المستوطنات اليهودية المسلحة على ارتكاب أعمال التحرش والارهاب والعنف ضد الفلسطينيين لإجبارهم على التخلي عن ديار أجدادهم . ويمكننا ان نضيف الى تلك الاعمال تدابير القمع التي ترتكب يوميا تقريبا ضد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين . وتبين دراسة هذه الحقائق ان اسرائيل لا ترغب في ضم الاراضي الفلسطينية فحسب ، وإنما ترغب بالاضافة الى ذلك في القضاء على الوجود المادي للشعب الفلسطيني . ولم تقتصر أعمالها الوحشية على هذا الشعب وحده وإنما امتدت الى البلدان العربية المجاورة بل والى البلدان البعيدة عنها . ومايزال العدوان على لبنان وحصار بيروت ومذابح صبرا وشاتيلا حية في الازهان . ثم قام مؤخرا سلاح الطيران الاسرائيلي بقصف منطقة في تونس تبعد آلاف الكيلومترات عن حدود اسرائيل وأزهق ارواح العديد من المدنيين الفلسطينيين . فضلا عن ذلك فقد قابل المجتمع الدولي بأسره هذه الاعمال باستنكار شديد ما عدا الدولة التي تحمي اسرائيل والتي ترتبط بها بتحالف استراتيجي . ولولا هذا التأييد الكامل الذي تلقاه اسرائيل من تلك الدولة لما تمكنت من انتهاك أحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، دون عقاب ، ولا أن تتحدى المجتمع الدولي بهذه الفطرفة .

ولا يسع المرء في هذا الصدد إلا أن يتساءل كيف يمكن لدولة عظمى هي عضو دائم في مجلس الأمن ، وهي فوق ذلك تعتبر نفسها داعية الى حقوق الانسان والديمقراطية ، ان تؤيد افعالا هي انتهاك سافر للحقوق الاساسية لاحد الشعوب ، أي الشعب العربي الفلسطيني ، وتساند سياسة الفصل العنصري البغيضة التي يعتبرها المجتمع الدولي جريمة ضد الانسانية . وخلاصة القول اننا عندما نرى كيف تتصرف تلك الدولة في امريكا الوسطى ولاسيما نيكاراغوا ، لا نشعر بدهشة كبيرة ، وبالاضافة الى ذلك فقد اختارت

الصهيونية والفصل العنصري لتقييم معهما على التوالي "التعاون الاستراتيجي" و "الارتباط البناء" فهذان النظامان يخدمان مصالح سياستها الامبريالية .

وغني عن القول إن هذه السياسة وتلك الممارسات الوحشية التي تقوم بها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي تترتب عليها سلسلة متصلة من أعمال العنف ، لم تؤد الا الى زيادة التوتر في هذه المنطقة ، مما يضاعف من الاخطار التي يتعرض لها السلم والامن الدوليان .

وقد أكد المجتمع الدولي في مناسبات متعددة أن مسألة فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط وأصل النزاع العربي الاسرائيلي . وتتطلب هذه المسألة حلا عاجلا لان الامد طال عليها أكثر مما ينبغي . ولكن أي نوع من الحل ؟

إن الشعب الفلسطيني الذي خاض حتى الآن نضالا باصلا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد ، لا يطلب غير الاعتراف بحقوقه الوطنية الاسامية وممارستها ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة في فلسطين .

وقد تأكدت هذه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني مرة أخرى في إعلان جنيف الذي اعتمده بالتزكية المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في ١٩٨٣ . وطالب ذلك الاعلان ، فضلا عن ذلك ، بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط تشترك فيه جميع أطراف النزاع على قدم المساواة ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول الاخرى المعنية من أجل وضع عدد من المبادئ التوجيهية .

إن وفد بلادي - من جانبه - يؤكد من جديد تأييده لهذا المؤتمر ، إذ من شأنه أن يوفر الامكانية الواقعية للغاية لإقرار سلم عادل ودائم في المنطقة ، وكفالة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وضمان وجود وأمن جميع الدول في المنطقة . وقد تشكل خطة السلم العربية التي اعتمدها مؤتمر القمة العربي في فاس ، والمبادرة التي اتخذت زمامها الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٤ ، الأساس لعمل ذلك المؤتمر .

إن الجمعية العامة ، في تأييدها لتوصيات المؤتمر المعني بقضية فلسطين قد دعت الأمين العام ، في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين ، إلى مواصلة جهوده الرامية إلى الاسهام في عقد سريع لمؤتمر السلم المعني بالشرق الاوسط .

وفي هذا السياق ، يعرب وفد بلادي عن عميق تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام تحقيقاً لهذه الغاية ، ويشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لتفانيها في الاضطلاع بمهمتها النبيلة .

ومع ذلك ، يؤسف وفد بلادي أن عقد هذا المؤتمر يمطد في الوقت الراهن بالمعارضة القاطعة من جانب بلدين مازالا يستمران بعناد في تنفيذ خطتهما المتمثلة في السلم المنفصل . والمفاوضات المباشرة ورغبتها في استبعاد الطرف المعني أساساً أي منظمة التحرير الفلسطينية . والهدف الاساسي لتلك الخطة هو خدمة سياستهما التوسعية والامبريالية من تلك المنطقة وفي بقية العالم .

وأياً كان الحال ، فإننا نؤمن بأنه بوحدة وتلاحم الشعب الفلسطيني ، وتضامن العالم العربي الذي لا يتزعزع ، يمكن التغلب على العقبات التي لاتزال تعترض طريق إقرار سلم عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الاوسط . ومهما كانت المعاب التي قد يصادفها الشعب الفلسطيني في نضاله العادل ، فهو سيحظى دوماً بتأييد حكومة وشعب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

السيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، نعود مرة أخرى لنناقش قضية فلسطين ، تلك المشكلة التي أصبحت بندا متصلا من بنود جدول أعمال الجمعية العامة طوال العقود الاربعة الماضية ، وبالتحديد منذ أن طلب الوفد البريطاني في رسالة وجهها الى الامين العام للأمم المتحدة بالوكالة بتاريخ ٢ نيسان/ابريل ١٩٤٧ إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الدورة الثانية العادية للجمعية العامة . ورغم ان مناقشاتنا لم تساهم - ولم يكن مقدرا لها أن تساهم - في ايجاد حل لمشكلة فلسطين ، فإنها لم تكن دون أية فائدة على الإطلاق . يكفي انها تذكرنا وتذكر العالم معنا في كل عام بأن هناك بندا على جدول أعمالنا بعنوان "مشكلة فلسطين" . ومن المفارقات العجيبة والمحزنة معا أننا نسعد لمجرد الاحتفاظ بهذه القضية قيد البحث ، ذلك انه إذا لم نواصل عرض قضيتنا على هذا النحو فإن النسيان يمكن أن يطويها في ظل الخيارات العربية الراهنة ، لدرجة أصبح معها هذا العرض السنوي جزءا لا يتجزأ من تلك الخيارات .

إن قضية فلسطين وأسبابها وتطوراتها واضحة ومعروفة لدى الجميع ، ولم تعد هناك حاجة الى التحدث عن الابعاد السياسية والوطنية والقومية والاقليمية والدولية لتلك المشكلة . هل نحن في حاجة لان نؤكد في كل دورة انه لم تتعرض قضية في العالم للتشكيك والتشويه والامبالاة والنسيان من قبل المجتمع الدولي مثل ما تعرضه له قضية فلسطين إنسانا وأرضا ونضالا وأهدافا .

هل هناك ضرورة حقا لان نؤكد في كل دورة أن قضية فلسطين هي قضية شعب كامل شرد من وطنه بالارهاب والعنف ، واغتصبت أرضه بالقوة والعدوان وسلبت حقوقه بالاكراه والخديعة . وانه لاتزال تمارس بحق هذا الشعب في الاراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشتات سياسات القتل والابادة والقمع والنفي والتهجير .

هل نحن في حاجة لان نؤكد في كل عام بأن أي حل عادل ودايم لما امطلع على تسميته بقضية الشرق الاوسط لابد أن يمر لازاما عن طريق حل قضية فلسطين باعتبارها جوهر مشكلة الشرق الاوسط وبؤرة المأساة التي تعرضت لها شعوب المنطقة منذ سنوات عديدة .

كل هذه مسلمات يعرفها الجميع ، غير ان قدرنا هو ان نجرها في كل عام ، وفي كل دورة ، وكأننا نخشى في قرارة انفسنا بأن النسيان سوف يطوي حقا قضيتنا ، ويتجاهل المجتمع الدولي حقوقنا في ظل الخيارات العربية التي انحزنا اليها ، واخذنا نبشر بها ، والتي وضعنا ووضعت شعب فلسطين معنا ، في بداية نفق طويل ومظلم لا نرى في نهايته بصيما من نور .

لقد احتفلنا خلال هذه الدورة بمرور الذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، ولاتزال قضية فلسطين ومأساة شعب فلسطين التي عمرها من عمر هذه المنظمة دون حل . إن الوضع المتفجر في المنطقة العربية والناجم عن اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها والتنكر لحقوقه الاساسية وفي مقدمتها حقه في العودة وحقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ، فوق كامل ترابه الوطني ، إن هذا الوضع لايزال مصدر قلق للمجتمع الدولي . إن العدو الصهيوني المفتصب لم يكتف باغتصاب الارض وتشريد الشعب الفلسطيني بل أخذ يلاحق اللاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم حيث يتعرضون من وقت لآخر لابلشع أنواع المآسي والتصفيات المخططة والمدمومة التي تستهدف القضاء على وجودهم كرمز لقضية وعنوان لوطن .

رغم كل تلك المآسي ، ورغم مرور عقود أربعة فلايزال المجتمع الدولي ممثلا بهذه المنظمة عاجزا عن إعادة الحق الى نصابه وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الاساسية المشروعة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير وفقا لمقاصد الأمم المتحدة وأهداف الميثاق ومبادئ القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان .

إن استمرار مأساة شعب فلسطين على هذا النحو امتحان عسير لمصادقية هذه المنظمة واختبار دقيق لجدواها خاصة بعد مرور أربعين عاما على انشائها وعلى بداية مأساة الشعب الفلسطيني على حد سواء .

إننا نرى ، الكيان الصهيوني اليوم يعربد في المنطقة دون رادع أو حماء أو خجل ، يجتاح الحدود ، ويخطف المواطنين ، ويهدم البيوت ، ويحرق المزارع ويمصادر الاراضي ، ينتهك الاتفاقيات الدولية ، ويستتهر بقرارات الجمعية العامة ، ويستخذ بقرارات مجلس الامن ، كل ذلك قد اصبح يلقي ظلالا من الشك على مصادقية هذه المنظمة بل وجدواها .

منذ أربعة عقود يرفض الكيان الصهيوني تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المتخذ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، تلك الفقرة التي تنص بصراحة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . واستمرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين دون حل حتى أصبحت من أقدم مشاكل العالم وحتى أضحت الاقطار العربية المضيفة للاجئين تستقبل اليوم الجيل الثالث والرابع من اللاجئين الفلسطينيين الذين يولدون في المهجر ، لدرجة التبيس معها الامر على البعض فتصور ان قضية فلسطين هي مجرد قضية لاجئين . ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين رغم انها أكثر عناصر القضية الفلسطينية انسانية فهي ليست سوى عنصر واحد من عناصر القضية الفلسطينية . ان قضية فلسطين - تكرارا - هي قضية شعب كامل شرد من وطنه واغتصبت أرضه . انها قضية شعب ، ووطن وسيادة . وكل محاولة تنظر الى هذه القضية على انها قضية لاجئين هي محاولة مكتوب لها سلفا بالفشل . وكلنا يعرف المحاولات التي باءت بالفشل بسبب القصور في التصور والخطأ في التحليل والعجز عن الفهم ، وسوف تتبعها كل المحاولات المماثلة التي تتجاهل أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني الشابتة وغير القابلة للتصرف ، مهما كانت طبيعة الغطاء الذي ترتديه ومهما كانت حقيقة النوايا التي تكمن وراءها . وفي ضوء استهتار الكيان الصهيوني بقرارات الامم المتحدة وتجاهله لتوصياتها ، واستخفافه بندااءاتها ، نرى انه قد آن الاوان لأن تعيد الجمعية العامة النظر في موقفها من الكيان الصهيوني باعتباره كيانا غير محب للسلام تمشيا مع قرارها في دورتها الاستثنائية التاسعة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل اسرائيل ،

الذي طلب الكلمة بشأن نقطة نظام .

السيد بين (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار ممثل

الجماهيرية العربية الليبية عدة مرات الآن الى بلدي ، اسرائيل ، بوصفه "الكيان الصهيوني" . وأود أن أؤكد انني لا أعترض اطلاقا على أن نوصف بالصهيونية . وعلى العكس من ذلك ، فانني فخور بذلك . وكما تعرفون جميعا ، فان الصهيونية حركة التحرر

الوطني للشعب اليهودي . وهي حركة ايجابية تسعى من أجل التطور البتاء . وهي حركة وطنية مشروعة لشعبي وليست موجهة ضد أي شعب أو فرد .

ولكن ما أعترض عليه هو اطلاق اسم "كيان" على دولة عضو في الأمم المتحدة . ونحن أيضا بإمكاننا أن نسمي الجماهيرية العربية الليبية كيانا عسكريا وديكتاتوريا وعدوانيا وارهابيا وعنصريا ، ولكننا نفضل ألا نفعل ذلك . اننا نفضل في الجمعية العامة أن نمتنع عن هذه التسميات المتكررة .

وأكرر : ان الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة لها أسماء . واقترح ، سيدي الرئيس ، أن تطلبوا من الممثلين ألا يستخدموا إلا هذه الاسماء ، حتى عندما ينتقدون أو ينتقدون ، وأن نمتنع جميعا عن توجيه الاهانات ، والا نكرس انفسنا إلا للمداولات الايجابية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أشكر ممثل اسرائيل على كلمته . وأطلب من المتكلم أن يتفضل باستخدام التسميات المعتمدة العادية في الأمم المتحدة في الاشارة الى دولة ما . وأدعو المتكلم لمواصلة بيانه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : استغرب حقا لان يقاطع ممثل الكيان الصهيوني المتكلم أثناء كلامه . ان الاجراءات المعمول بها في هذا المحفل معروفة للجميع ، وعليه ، يستطيع أن يمارس حقه كما يشاء .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو من الممثلين ، بغية تنظيم عمل الجمعية العامة ، أن يتفضلوا بالاشارة الى البلدان بالاسماء المسجلة بها رسميا في الأمم المتحدة . ولن نصل الى نتيجة اذا اضطررنا الى الدخول في اجراءات مطولة ومضاعة للوقت بسبب اشارة الدول بعضها الى بعض بطرق لا يجب أن نشهدا في هذه القاعة .

وكذلك أود أن أوضح لممثل اسرائيل ، أن كلامه يتسم بالتشدد . بالطبع ممن المفهوم انه عند تناول قضية ملتهبة مثل المطروحة علينا يحدث أحيانا أن تستخدم هذه

الملاحظة المرتجلة بلهجة لا يجب أن تستخدم هنا . وأشكركم جميعا على تعاونكم . واطلب من ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن يواصل كلامه .

السيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) : ان الولايات المتحدة

الأمريكية قد أصبحت بالفعل بعد اتفاقها الاستراتيجي مع الكيان الاسرائيلي شريكا مباشرا يتحمل القسط الاكبر من المسؤولية عن كل الحروب العدوانية التوسعية التي يشنها هذا الكيان بهدف التوسع واقامة "دولة اسرائيل الكبرى" . كما ان الولايات المتحدة مسؤولة عن كل الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، تلك الممارسات التي تنتهك كل القوانين والاعراف والاتفاقيات الدولية المعمول بها .

يخلو للبعض هنا في الجمعية العامة وهناك في مجلس الامن وحتى في قاعات اللجان المختصة التحدث عن التاريخ والقانون ، ولم يتم تزييف التاريخ وتحريف القانون أكثر مما زيّفه وحرفه اولئك المتحدثون . ويتم هذا التزييف وهذا التحريف في ظل استدرار عطف المجتمع الدولي على ما أصاب اليهود من اضطهاد على مدى العصور لتبرير انبعث دولة يهودية من الرماد الذي دفنت فيه طوال ألفي عام ، تلك الدولة التي لم تدم سوى ثمانية وسبعين عاما ، وهي حقبة لا تذكر في حسابات التاريخ . انها دعوة حق أريد بها باطل . ليس هناك من لا يدين المذابح والمجازر التي تعرّض لها اليهود على يد الحركة النازية ، غير ان تلك المجازر رغم بشاعتها فانها لا تبرر على الاطلاق اعادة كتابة التاريخ وتدوين القانون . ان تلك المجازر لا تبرر المجازر الجديدة التي ترتكبها الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني مثل مجزرة دير ياسين وكفر قاسم وقبية وصبرا وشاتيلا ، وكذلك الفارات الصهيونية ضد المخيمات وهي الفارات التي جعلت منها جميعا انقضا شبيهة بانقراض مخيمي صبرا وشاتيلا ، وقد اتسع نطاق تلك الهجمات فلم يعد يقتصر على لبنان ولا الاردن ولا سوريا وانما امتد الى بغداد والى تونس تطبيقا لسياسة الذراع الطويلة واليد الحديدية .

ان المجازر التي تعرّض لها اليهود لا تبرر اباداة شعب كامل وتشريد ابنائه والاستيلاء على وطنه ومصادرة اراضيهِ واملاكه ، استنادا الى حجج خرافية ليس لها سند

من التاريخ أو القانون . أي سند تاريخي لمحاولة الامبراطور كورشي ، وهي أول محاولة سجلها التاريخ لاقامة دولة يهودية في فلسطين ، سوى انه حلم في المنام بأنه رأى الاله يهوه في منامه فأمره هذا الاله أن يطلق آسار صبايا بابل ، ويسمح لهم بالعودة الى فلسطين لبناء هيكلهم ودولتهم من جديد . وسواء أكان الامبراطور كورشي صادقاً فيما رآه في المنام أم ان ذلك الحلم هو مجرد أطماع سياسية ، فان النتيجة واحدة ، وهي انه ليس لتلك الدولة أساس تاريخي أو قانوني سوى "حلم في ليلة صيف" عام ٥٣٩ قبل الميلاد .

وما هو السند التاريخي لوعد نابليون سنة ١٧٩٩ الذي وعد اليهود باقامة دولة لهم على أرض فلسطين كضمن لمشاركتهم في المجهود الحربي . وما هو السند التاريخي للفكرة التي راودت بالمرستون وزير خارجية بريطانيا آنذاك عام ١٨٤٠ بإنشاء دولة يهودية في فلسطين سوى رغبة بالمرستون في أن تشكل هذه الدولة على حد قوله حاجزا بوجه أي مشروع شرير قد يقدم عليه محمد علي أو خلفه .

وما هو السند التاريخي للخطة التي وضعها دزرائيلي الدبلوماسي البريطاني والنائب السابق تمهيدا لانشاء دولة يهودية في فلسطين . ان أبا اييان وزير خارجية الكيان الصهيوني الاسبق ورئيس لجنة الشؤون الخارجية فيما يسمى بالكنيست الاسرائيلي كان صريحا عندما قال :

"ان الدوافع المحركة لدزرائيلي كانت مصلحة انكلترا أولا وأخيرا" .

ان تلك الدوافع ، مع الفارق ، هي نفس دوافع كورشي ، ونابليون ، وبالمرستون ، ودزرائيلي ، وبلغور . دوافع لا تمت الى التاريخ ولا الى القانون باية صلة وانما تهدف فقط الى خدمة مصالح سياسية خاصة .

اذن كان لابد من اللجوء الى مفهوم "الحقوق التاريخية" فللعرب دون مواهم ان يتذرعوا بمثل هذه الحقوق ، فتحليل الوقائع التاريخية الموضوعي والعبر التي يمكن استخلاصها منها تؤكد ، دون جدل ، ان فلسطين أرض عربية يسكنها شعب يتكلم لغة واحدة وتمصره المطامح الثقافية الواحدة وتغذيه الآمال الواحدة وتجميعه المصالح المشتركة .

وقد حافظت فلسطين ، وهي عربية منذ أربعة آلاف سنة ، على طابعها بالرغم من ان عدة جماعات بشرية أو دول قد غزتها عبر التاريخ . ان الكتاب المقدس نفسه يؤكد لنا ان فلسطين هو المكان الذي أقامت فيه القبائل السامية الكنعانية ، وهي عربية من حيث أصلها الجغرافي ، ولم تغزُ القبائل العبرانية اجزاء من فلسطين إلا في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر قبل الميلاد بقيادة يوشع . وقد وجدت تلك القبائل الفازية أمامها حضارة مزدهرة لدرجة ان الكتاب المقدس أتى على ذكرها . وكان الكنعانيون قد أقاموا في فلسطين منذ العصر الحجري الحديث ، وهم يعودون بأصلهم الى قبائل سامية نزحت من موطنها الأصلي ، أي شبه الجزيرة العربية ، وفقا لجميع النظريات المعتمدة اليوم في الاوساط العلمية .

وهكذا نرى من الناحية التاريخية ان العبرانيين القدماء لم يولدوا في فلسطين ، وحتى عندما نزلوها لمدة قصيرة لم تزد عن ثمانية وسبعين عاما لم يحتلوا سوى جزء صغير من فلسطين وبقي الجزء الاكبر في أيدي الفلسطينيين الذين أعطوا الأرض

(السيد الزروق ، الجماهيرية
العربية الليبية)

اسماءهم . واذا كان العبرانيون القدماء لم يولد أي منهم في فلسطين ، فكلنا يعلم أين ولد العبرانيون الجدد ومن أين أتوا الى أرض فلسطين .

ان ذلك كله يؤكد حقيقة تاريخية وهي ان بلاد كنعان التي كان يسكنها الكنعانيون الساميون وبالتالي العرب قد غزتها آنذاك القبائل العبرانية الاجنبية .

ويجدر بالذكر ان الكيان العبراني لم يقدر له البقاء سوى فترة قصيرة من الزمن تسقط من حسابات التاريخ ، ذلك ان الكيان العبراني استمر لمدة ثمانية وسبعين عاما مقابل أربعة آلاف سنة عاشها العرب في فلسطين . وقد انقسم الكيان العبراني الى مملكتين متخاصمتين هما مملكة اسرائيل ومملكة يهودا ، ثم ابتداء من القرن السابع عشر اختفى هذا الكيان المزدوج ، وشهدت المنطقة غزوات جديدة للغرس والمقدونييين والاشوريين والبابليين ثم جاءت روما في سنة ٦٤ قبل الميلاد واستولت على القدس وبسطت سيطرتها على فلسطين التي كان يسكنها آنذاك العرب بالاضافة الى بعض القبائل الاخرى . ومنذ عام ١٢٠ قبل الميلاد يمكن اعتبار فلسطين قد أضحت من جديد مقاطعة عربية . فهل يحق لكل من غزا فلسطين أن يعود اليها من جديد بعد ألفي عام باعتبارها أرض الميعاد ؟ وهل يحق للعرب أن يعودوا الى اسبانيا لمجرد انهم حكموها ثمانية قرون ؟ وهل لهذه المطالب أو تلك أي سند في قواعد القانون الدولي ؟

ان الحقوق التاريخية ترتبط بممارسة السيادة ممارسة فعلية وتبعاً لذلك لا يجوز لليهود ، تماما كما لا يجوز للعرب ، الادعاء بحق العودة الى أرض حكموها لحقبة من الزمن ، اذ ليس لمثل هذه المطالب أي سند من التاريخ أو القانون .

ان حق الشعب الفلسطيني قديما وحديثا يستند الى امتن مبدأ من مبادئ القانون الدولي لاسيما مبدأ حق تقرير المصير . ونتبين هذا الحق في أوضح صورة من صوره عندما انسلخت فلسطين عن الامبراطورية العثمانية . ان ذلك ينقلنا من الماضي البعيد الى الماضي القريب حيث طرح الصحفي النمساوي تيودور هرتزل في مؤتمر بال بسويسرا في ٢٩ آب/أغسطس ١٨٩٧ فكرة انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، والتاريخ دائما يعيد نفسه في ظل المصالح السياسية الاستعمارية . وبالرغم من معارضة جماعات

يهودية عديدة لهذه الفكرة تبني المؤتمر فكرة برنامج صهيوني يرمي الى خلق وطن يهودي في فلسطين ، يجمع اليهود المقيمين في البلدان المختلفة ، ولم يكن لاولئك اليهود تاريخ مشترك حيث عاشوا خلال العشرين قرنا الماضية موزعين في مختلف الاقطار دون أن تجمع بينهم لغة مشتركة أو تاريخ مشترك أو أصول أو جذور مشتركة والرابطة التي تجمعهم هي رابطة محض دينية وليست رابطة قومية كما تزعم الصهيونية . ويعترف اليهود غير الصهيونيين بهذه الحقيقة ويقولون بها . فقد صرح الحاخام الاكبر في انكلترا هرمان ادلر عام ١٩٧٨ بما يلي :

"منذ غزو الرومان لفلسطين لم يشكل اليهود مجتمعا سياسيا ، واننا نحن اليهود ننتسب سياسيا الى البلاد التي نعيش فيها ، فنحن انكليز ، أو فرنسيون أو المان فحسب ، وبطبيعة الحال لنا معتقدات خاصة بنا ، ولكننا لا نختلف في ذلك عن المواطنين الذين يمارسون ديانة أخرى . فنحن نسهم واياهم في ازدهار الوطن الذي احتضننا ولنا مثل ما لسائر مواطنيه من حقوق ، وعلينا ما عليهم من واجبات .

وقد أكد الحاخام الامريكي وايز هذا المفهوم عام ١٨٨٣ كما إقره رجال الدين اليهود في العالم ، ففي القرار الصادر عن المؤتمر اليهودي المعقود في بتسبرغ جاء ما يلي :

"اننا نحن اليهود لا نعتبر انفسنا أمة بل طائفة دينية فحسب . وبالتالي فنحن لا نرمي الى العودة الى فلسطين ولا نرغب في بحث أي قانون من قوانين الدولة اليهودية . ولئن كان رجال الدين اليهود قد رفضوا في الوقت الذي نشأت فيه الحركة الصهيونية فكرة وجود شعب يهودي تجمعهم قومية واحدة ، فان هذا الرفض استمر لدى الاوصاف اليهودية غير الصهيونية" .

ويقول جوزيف رنياخ في مجلة "جورنال دي ديبات" الصادرة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس

: ١٩١٩

"بما انه لا يوجد عنصر يهودي ولا أمة يهودية ، وبما انه لا توجد سوى الديانة اليهودية ، فالصهيونية هي حماقة وخطأ مثلث تاريخي واركيلوجي واشني".

وقد تنبه تيودور هرتزل الى أهمية شرط الأرض المفقود ، ان ليس هناك قومية دون أرض ، فقال هرتزل :

"اننا نشكل شعبا واحدا غير ان الصعوبة النظرية التي تواجهها الحركة الصهيونية تنطلق أساسا من التوفيق بين ادعاء القومية وعدم توفر شرط الأرض ...".

ولذلك فاننا نجد تيودور هرتزل يعير عنصر الأرض أهمية كبيرة في مقدمة كتابه "الدولة اليهودية" ، فقد أشار الى الأرجنتين أو الأرض المقدمة لتكون وعاء لتلك الدولة . وهناك من اقترح على هرتزل افريقيا الشرقية الانكليزية لتكون وعاء لتلك الدولة . وقد دعي بالفعل الى المؤتمر السادس عام ١٩٠٣ للاختيار بين اوغندا وفلسطين . وفي المؤتمر السابع انتصر انصار فكرة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين بدل الأرجنتين أو اوغندا ، وكان مناطق العالم جميعا أصبحت حقا من حقوق الصهيونية تقيم أين تشاء دولتها ، ثم تبحت فيما بعد عن جذور تاريخية وعلاقات روحية وحقوق موروثية ، ونأتي نحن هنا لنناقشها في هذه القاعة على مدى أربعة عقود أو يزيد . وعندما تقرر اختيار فلسطين لتكون أرضا للميعاد جاء ديفيد بن غوريون ليعطي فتوى جديدة يخالف فيها كل حاخامات اليهود الذين تحدثوا في هذا الموضوع ، قال ديفيد بن غوريون ، وهو مواطن بولندي من مدينة بولنسك ، زعم انه يحب تلك المدينة ويحب بيته الصغير في نهاية تلك البلدة ، غير اننا قرأنا له بعد ذلك شيئا مختلفا ، اعطى فتوى دينية لا يحق لنا مناقشتها الا من خلال ما اكده الحاخام الاكبر في بريطانيا هرمان ادلر عام ١٩٧٨* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هيبورن (جزر البهاما) .

(السيد الزروق ، الجماهيرية
العربية الليبية)

ولقد عرفنا ما قاله الحاخام الاكبر هرمان ادلر ، فماذا قال ديفيد بن غوريون ، مؤسس الماباي وزعيم راغي الذي رأس وزارة الاحتلال عشر مرات . قال ديفيد بن غوريون وبالأحرى أفتى :

"منذ ولادة الدولة اليهودية ، ومنذ أن فتحت اسرائيل أبوابها لجميع اليهود ، ان كل يهودي ، مهما كان قليل التدين ، قد خالف يوميا تعاليم الديانة اليهودية والتوراة ببقائه في أرض الشتات" .

لماذا اذن اتخذ ديفيد بن غوريون من نفسه حاخاما ، ولماذا اتهم اليهود الذين يعيشون خارج اسرائيل بقلّة الدين والتقوى . نجد الاجابة على هذه الاسئلة في رسالة بعث بها ديفيد بن غوريون الى ابنه عاموس الذي كتب الى والده ديفيد بن غوريون يشرح له طبيعة الصراع الذي يشمر به ما بين منطقته وعواطفه ازاء انشاء دولة يهودية . فماذا قال الاب في رسالته الى ابنه بتاريخ ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٣٧ :

"... أنا من الدعاة المتحمسين للدولة اليهودية ، حتى لو كان ذلك يعني تقسيم فلسطين ، لانني أعمل من منطق هو : ان دولة يهودية محدودة لن تكون هي النهاية بل البداية ، فنحن عندما نحصل على ألف أو على عشرة آلاف دونم نكون سعداء لان الحصول على الأرض مهم ليس في حد ذاته فقط ، لاننا ممن خلاله نقوّى أنفسنا ، وكل زيادة في قوتنا الذاتية تساعدنا في الاستيلاء على البلاد بأكملها . فانشاء الدولة وان كانت دولة محدودة ستكون أكثر زيادة في قوتنا نستطيع الحصول عليها اليوم ، وسوف تكون محورا وركيزة قوية في نضالنا التاريخي لاستعادة البلاد بأكملها" .

ان ديفيد بن غوريون يرغب في أن يهاجر كل اليهود الى فلسطين لكي يحلّوا محل من سيطرهم من ديارهم ويشردّهم من وطنهم من المواطنين الفلسطينيين . ولهذا السبب اتهم بن غوريون اليهود الذين يعيشون خارج اسرائيل بقلّة الدين والتقوى .

ولا يعرف أحد حتى الآن حدودا لهذا الكيان الذي فُرض بالقوة والخديعة . غير ان آريل شارون وزير التجارة الحالي وبطل مجزرة صبرا وشاتيلا كان صريحا بالنسبة لمسألة حدود الكيان الجديد ، فقد قال ان حدود هذا الكيان تنتهي حيث توجد آخر دبابة اسرائيلية .

هذه سببي الرئيس ، وباختصار شديد ، هي قمة قضية فلسطين ، التي نجتمع اليوم لنناقشها ، ومنجتمع غدا ، وغدا ، وغدا ، كما قال وليم شكسبير ، لنناقشها من جديد ، لا نعرف أين ستكون الحدود ، ولا أين ستكون آخر دبابة اسرائيلية . هذا كله لا يهم ، المهم أن مناقشاتنا في الدورات المقبلة كما قلت في بداية كلمتي متذكّرنا وتذكّر العالم معنا بأن هناك بندا على جدول أعمالنا بعنوان

"قضية فلسطين" وفي ظل خياراتنا العربية الراهنة التي انحزنا اليها بحزم ونبشّر اليوم بها بحماس لا ينبغي بل لا يجب أن نطمح في أكثر من ذلك .

السيد صالح (اليمن الديمقراطية) : لقد ظلت القضية الفلسطينية تحتل

مركز الصدارة في مناقشات وأعمال الأمم المتحدة منذ انشائها تقريبا . وعزاؤنا الوحيد ان الأمم المتحدة قد واصلت تمسكها بمبادئها ودفاعها عنها من خلال تأكيدها مرارا وتكرارا على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على أرضه ومعارضتها وادانتها للكيان الصهيوني القائم في فلسطين على انتهاكاته المتكررة لحقوق الانسان وممارساته الارهابية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني .

ان القضية الفلسطينية التي نناقشها اليوم سيدي الرئيس لم تكن لتوجد لولا المؤامرة الصهيونية الامبريالية التي بدأت خيوطها الاولى تحاك في بداية قرننا الحالي ، وأصبح ضحيتها الشعب الفلسطيني . فقد تم زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين على أساس نزعة العرق والعنصرية والاحتلال الاستيطاني والعدوان والتوسع على حساب اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتشريده . ولاتزال المؤامرة الامبريالية الصهيونية حتى هذه اللحظة لم تكتمل خيوطها لان أهدافها الرئيسية ليس طمس القومية والهوية الفلسطينية فحسب ، بل ابادة وازالة الوجود الفلسطيني اينما كان ، وتحقيق الهيمنة الكاملة للقوى الصهيونية والامبريالية على الشعوب العربية .

ان الوقائع التاريخية المعاصرة سيدي الرئيس تؤكد لنا يوما بعد آخر طبيعة وأبعاد هذه المؤامرة . ولم يعد خافيا على مجتمعنا الدولي حقيقة اسرائيل ، التي تمثل قوة ارهابية غاشمة وقاعدة عدوانية توسعية وبؤرة تهديد للأمن والسلام العالميين .

فطوال ٢٧ عاما الماضية لم يكن سجل تاريخ اسرائيل سوى صفحات دموية سوداء في مسار تطور البشرية المعاصر . فقد واصلت أعمال الارهاب والقمع والتشريد ضد الفلسطينيين ، وجلبت المستوطنين الجدد تحت مبرر عرقي وعنصري ، وأحلتهم محل

المواطنين الفلسطينيين . وأقامت المستوطنات وطغت المعالم الحضارية دونما أية اعتبارات للمقدمات والمشاعر الروحية والانسانية .

ولم تكتف اسرائيل بممارساتها القمعية والارهابية ضد الشعب الفلسطيني داخل اراضيه ، بل ذهبت أبعد من ذلك في شن العدوان وحرب الابداء عليه خارج وطنه . فقد استخدمت أبشع الاسلحة المحرمة دوليا ضد الفلسطينيين واللبنانيين عام ١٩٨٢ ، عندما شنت عدوانها على لبنان ، واركتبت المجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا والتي راح ضحيتها الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين العزل ومعظمهم من الاطفال والنساء . وفي آخر سجلات أعمال الارهاب والابادة التي قامت بها اسرائيل شنها غارة وحشية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس منتهكة بذلك سيادة واستقلال دولة عضو في الامم المتحدة . ولقد اثبت الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وما زال يثبت انه أقوى من كل ممارسات القمع والارهاب والابادة ، وانه أكثر عزما وتصميما على مواصلة نضاله العادل المشروع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي لارضيه بكافة السبل المتاحة له .

ان الكيان الصهيوني سيدي الرئيس لم يكن بقادر على مواصلة أعمال البطش والارهاب ضد الشعب الفلسطيني وانكار حقوقه المشروعة والثابتة ومواصلة نهجه العدوانى المتكرر على الدول العربية ورفضه لكافة قرارات المجتمع الدولي لولا الدعم اللامحدود الذي تقدمه له الولايات المتحدة الامريكية وفي كافة المجالات وأهمها السياسية والعسكرية والاقتصادية . ولم يكن التحالف الاستراتيجي بينهما سوى تأكيد على طبيعة الاهداف المشتركة ومواصلة للسياسة العدوانية التوسعية والاصرار على رفض وعرقلة جهود المجتمع الدولي لاحلال السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط .

ان وفد بلادي سيدي الرئيس يجدد التأكيد على شبات الموقف التضامني الكامل لليمن الديمقراطية الى جانب نضال الشعب الفلسطيني ضد كافة المخططات الامبريالية والصهيونية الهادفة الى تكريس الحلول الاستسلامية والجزئية بما فيها تعميم نهج كامب ديفيد ومشروع ريفان وغيرهما من الاتفاقات الانفرادية .

كما يقدّر تقديرًا عاليًا كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لنصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني التي تشكل جوهر النزاع في المنطقة . ويشدّد على حقيقة ثابتة أكدتها قرارات الأمم المتحدة ، وهي أنه لا يمكن تحقيق أي حل عادل وشامل دون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة والثابتة ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الإطار يكتسب مشروع السلام العربي المقرّر في فاس المبادرة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي أهمية بالغة ، لكونهما يشكلان إطارًا واقعيًا وعمليًا لاحتلال السلام في المنطقة من خلال عقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

إننا واثقون سيدي الرئيس من حتمية انتصار القضية العادلة للشعب الفلسطيني التي تحظى بكافة الدعم والتضامن من قبل كافة الشعوب المحبة للحرية والتقدم والسلام .

السيد بغبيني أديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ وخلال الجلسة العامة الـ ١٢٨ التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أوصت الجمعية العامة المملكة المتحدة بوضعها دولة الانتداب على فلسطين ، وكل الدول الاعضاء في منظمة الأمم المتحدة بأن تعتمد وتنفذ ، فيما يتعلق بنظام الحكم المستقبل في فلسطين ، خطة التقسيم الى دولة يهودية من جانب ودولة عربية من جانب آخر . وطلبت الجمعية العامة أيضا من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة الواردة في الخطة من أجل تنفيذها ، وانتخبت الجمعية العامة الاعضاء الخمسة للجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين وهم بنما وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك والبلجين .

وطبقا لنصوص خطة التقسيم وإقامة اتحاد اقتصادي الواردة في القرار ١٨١ (د - ٢) ، كان يجب على القوات المسلحة لدولة الانتداب ان تنسحب من فلسطين في موعد أقصاه أول آب/أغسطس ١٩٤٨ وذلك لضمان تحرير منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية بها ميناء بحري وجزء خلفي كاف لتوفير التسهيلات اللازمة للهجرة الخمسة المرتقبة .

وتم التسليم أن الدولتين المستقلتين العربية واليهودية ستوجدان في فلسطين بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة لدولة الانتداب ولكن على أية حال ليس بعد أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ .

وفي إطار التدابير التحضيرية لاستقلال هاتين الدولتين ، كان من المتفق عليه انه بمجرد انسحاب القوات المسلحة لدولة الانتداب ستنقل تدريجيا ادارة فلسطين الى لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين التي كان لها أن تعمل وفقا لتوصيات الجمعية العامة وتحت اشراف مجلس الأمن .

وكان هذا القرار ١٨١ (د - ٢) محمدا بدقة . انه طلب من لجنة الأمم المتحدة المعنية بفلسطين أن تتخذ بمجرد وصولها الى فلسطين التدابير اللازمة لاقامة حدود الدولتين العربية واليهودية بما يتفق بصورة عامة مع توصيات الجمعية العامة المتعلقة بتقسيم فلسطين .

ومن أجل تحديد الفصل بين الدولتين ، أوضح القرار ١٨١ (د - ٢) أنه خلال المرحلة الانتقالية لا يمكن لأي يهودي أن يقيم في أراضي الدولة العربية المقترحة ولا يمكن لأي عربي أن يقيم في أراضي الدولة اليهودية المقترحة إلا بتصريح خاص من اللجنة .

كما طلب أيضا من كل دولة معنية حسب ذلك التقسيم أن تقبل الالتزام بأن تكسف عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتها الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأية طريقة لا تتماشى مع أهداف منظمة الأمم المتحدة

وينص القرار في الفقرة واو من الفصل الرابع أنه عندما يتحقق استقلال الدولة العربية أو الدولة اليهودية طبقا لما ورد في الخطة ، ومتى تم توقيع أي من الدولتين على الاعلان والالتزام الواردين بالخطة المذكورة ينبغي النظر بعين الاعتبار في طلب انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة وفقا للمادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة .

كيف يمكن إذن أن نتناول قضية فلسطين دون الإشارة قبل كل شيء الى القرار الذي أوجد تلك القضية ؟ كيف يمكن أن نتوخى نهجا قطاعيا إزاء قضية فلسطين دون أن نعتمد نظرة شاملة وعادلة ودائمة الى تلك القضية تتضمن كل عناصر هذه المشكلة وهي : أولا ، ضرورة الامتثال للقرار ١٨١ (د - ٢) الذي يدعو الى إقامة دولة عربية فلسطينية ، نظرا لان الدولة اليهودية قد أقيمت وانضمت الى الأمم المتحدة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ وفقا لهذا القرار ، ثانيا ، الالتزام بالاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها والالتزام باحترام ذلك كله وفقا لاحكام قرارى الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٢) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرار ا ط - ٢/٧ المتخذ خلال الدورة الاستثنائية الطارئة السابقة للجمعية العامة الخمسة لقضية فلسطين .

ويقتضي العدل والانصاف أن يكون للشعب العربي الفلسطيني حق في وطن شأنه فسي ذلك شأن شعب اسرائيل . ويجب على كلا الطرفين الاعتراف بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة او عن طريق الحرب ، وكذلك ضمان تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، لان الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣٦/٢٩ أكدت مرة اخرى الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال .

ومن ثم يكون لزاما على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن تكفل نصرة الحق والعدل للشعب الفلسطيني ، ومن المفهوم ان تلك المهمة تتمثل في احلال الاتفاق والحوار البناء محل روح الحرب والمواجهة ، وبهذه الروح نظمت الأمم المتحدة في جنيف خلال الفترة من ٢٩ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، حيث اعتمد خلاله اعلان جنيف حول قضية فلسطين وبرنامج العمل من اجل إقرار حقوق الفلسطينيين .

وفي هذا الاعلان ، اعتبر المؤتمر ان لمنظمة الأمم المتحدة دورا اساسيا وحيويا تقوم به في إقرار سلام شامل وعادل ودائم ، مع الاعتراف بأن قضية فلسطين التي ناقشتها الجمعية العامة من دورتها الاولى تشكل إحدى أكثر المشاكل حسامية وتعقيدا في عصرنا .

وبهذه الروح أيضا تنظر الأمم المتحدة في عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط ينبغي أن تشارك فيه كل الاطراف المعنية بتلك المشكلة .

ويرى وفد زائير انه يجب القيام بجهد دولي شامل تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة ، التي منحت دولة لليهود وقررت انشاء دولة عربية فلسطينية ، فان الأمم المتحدة يجب أن تنجح اليوم في إقامة تلك الدولة للفلسطينيين . ان العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في وضع القانون الدولي يعتبر جزءا من تراشها الدولي ، ومن ثم ينبغي أن تضمن نصرة الحق والعدل للشعب الفلسطيني .

وتظل منظمة الأمم المتحدة العامل الحفاز لتطلعات الشعوب من اجل تقرير المصير وبالتالي ينبغي أن تقدم كل المساعدة اللازمة لإقامة الكيان الفلسطيني والنهوض بتنميته الاجتماعية والاقتصادية .

حاج عمر (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجذب قضية

فلسطين انتباه الجمعية العامة منذ إنشاء الأمم المتحدة تقريبا . وها نحن نحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ولانزال نناقش بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" . وهذا يوضح الاعتراف الكامل من جانب المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة ، كما يبين مدى معوبة هذا الحل ومراوغته . كما يعني أن المجتمع الدولي يرفض احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وسياساتها المستمرة القائمة على القوة والبطش ضد الشعب الفلسطيني .

وقد أكدت الجمعية العامة ، مرارا وتكرارا طوال هذه السنوات ، على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير بمنأى عن التدخل الخارجي وفي الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين وفي إنشاء دولة خاصة به في فلسطين . كما أعادت تأكيد حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم التي انتزعوا منها وشتتوا . ويسلم المجتمع الدولي بأن المسألة الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الاوسط وان استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لا غنى عنها في أي حل للمشكلة . ونحن نعتقد أنه بغير المشاركة النشطة لممثلي الشعب الفلسطيني ، لا يمكن لأي تفاوض أو حل أن يؤدي إلى سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وبالرغم من كل القرارات العديدة التي اتخذت ، لاتزال فلسطين محرومة من حقها في الوجود ، ونزوح شعبها كلاجئين ، وصودرت ممتلكاته وخضع لسلسلة من الملاحقات والمضايقات .

ويمعد الاسرائيليون ، باستخدام القوة وأعمال الارهاب المفضوحة ، سياسة التحصن في الأراضي التي يحتلونها . والهدف الكامن وراء الارهاب المكثف هو تخويف السكان الفلسطينيين وتدمير مؤسساتهم المحلية والاجتماعية وطردهم في نهاية المطاف من ارضهم . وأنشئت مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة رغم مخط المجتمع الدولي . وقد شجب مجلس الأمن بقوة هذه السياسات والممارسات وطلب إلى حكومة إسرائيل وشعبها التخلي عن هذه التدابير وازالة المستوطنات القائمة ، وخاصة التوقف عن إنشاء المزيد من المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . وقد

أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن كلاهما مرارا التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادى للأراضي المحتلة وتكوينها الديموغرافى وهيكلاها المؤسسى ومركزها .

ولا يستطيع التأخر أكثر من ذلك عن بذل جهود جادة وفعالة لايجاد حل للقضية الفلسطينية . ولا يستطيع المجتمع الدولى ولا ينبغي أن يظل غير فعال أكثر من ذلك . ويجب عليه أن يتخذ خطوات ايجابية لإجبار إسرائيل على احترام مختلف قرارات الأمم المتحدة . ويجب حمل إسرائيل على رؤية أن أعمالها ، التي ارتكبتها انتهاكا لهذه القرارات لن تؤدى إلا الى استمرار المواجهة في المنطقة .

وسيستمر الوضع في الشرق الاوسط متوترا ومتفجرا مادام الشعب الفلسطينى يعيش في مخيمات اللاجئين . ويجب أن يتضمن أى حل عادل ودائم للحالة في هذه المنطقة أولا وقبل كل شئ حل قضية فلسطين لب الصراع في منطقة الشرق الاوسط . ويجب ان يوفر هذا الحل أعمال حق الشعب الفلسطينى غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة في فلسطين . ويتمثل الاطار المقبول لهذا الحل في الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بقضية فلسطين .

ونحن نهنئ الامين العام على جهوده التي لا تنى سعيا من أجل الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ، ونحشده على مواصلة رغبته رغم العقبات التي تعترض طريقه . كما نود أن نشني على رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف السفير ماسامبا مارى الذى عمل بلا كلل وبجدارة فائقة .

السيد رجائى خراسانى (جمهورية ايران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن الصراع العربى الاسرائيلى الراهن - الذى أدرج في أحيان كثيرة تحت عنوان "قضية فلسطين" - قد استمر طوال العقود الاربعة الماضية . ويصل عدد الاشخاص الاذكياء والمطلعين الذين تناولوا هذه المشكلة خلال تلك العقود البطيئة الى آلاف كثيرة ، ولايشمل هذا العدد سوى رجال الدولة والسياسيين والدبلوماسيين المتخصصين .

كما ان اشخاصا اكثر عددا قد تناولوا هذه القضية بالدراسة والبحث والكتابة واستخدمت آلاف الاطنان من الورق خلال السنوات الاربعين الماضية بغية تعريف مائر البشرية بمأساة فلسطين على أمل ، أن عرفت بها ملايين أخرى كثيرة ، أن تقرب المشكلة من الحل . وبالتالي . ألم كثير من الناس يتكلمون كل اللغات الموجودة بمعلومات كافية عن الحالة في فلسطين .

وكل عام تصوت جميع دول العالم تقريبا تأييدا للشعب الفلسطيني ، ومع ذلك لايزال الشعب الفلسطيني اليوم للألف مشردا كما كان في الماضي ولا تزال أرض فلسطين كما كانت في الماضي واقعة تحت احتلال المغتصبين الصهاينة الأذنياء ؛ ومع ذلك فإن الدبلوماسيين والسياسيين المتخصصين ، والمتعلمين ، والمطلعين والضالعين في العلم ظلوا يكررون ويلوكون نفس الاقاويل كل عام المرة تلو الاخرى ، غير مدركين أن القرارات والتأييد اللفظي ليس لها من نتيجة سوى تطيب خاطر الضحية . إن كان للقرارات أية جدوى ، لكان علم فلسطين ارتفع وأرض ناميبيا تحررت والاعلبية السوداء المقهورة في جنوب افريقيا خلعت من براثن نظام الفصل العنصرى واعتقت من همجية الفطرمة العالمية منذ زمن طويل .

وكان ينبغي لسنوات عديدة من التكرار العقيم غير المجدي للبيانات والكلمات والقرارات والتعديلات وغير ذلك أن توقف الضمير الدولي النائم ليتساءل لماذا تدفن مشكلة فلسطين كل عام تحت أطنان من البيانات المتعاطفة والقرارات المكلفة بالانتصار والوثائق المؤيدة . لماذا يزداد ابتعاد مشكلة فلسطين عن الحل في كل دورة من دورات الجمعية العامة ، بالرغم من كل التأييد والقرارات المتعاطفة ؟

هل يمكن لهذه المنظمة ، الأمم المتحدة التي خلقت مشكلة فلسطين تحت بصرها وسمعا ، أن تحل هذه المشكلة التي كان من الممكن ألا توجد على الإطلاق لولا قيام الأمم المتحدة ؟ ألم يتخل أولئك المجرمون عن فلسطين المستعمرة لليهود الاشكناز المنبوذين الذين هاجروا وتسلبوا الى المنطقة ، وأعني بذلك مؤسسي هذه الهيئة الدولية ؟ ألم يقدم عملاء السوء والشر الدعم العسكري والسياسي لأولئك المهاجرين الصهاينة ليحلوا محل الأمة الإسلامية في فلسطين وليرسلوها الى مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة ؟ ألم يقم نفس المجرمين المذهبيين الذين يتسمون باللباقة بوضع الخطة لتزييف بطاقة الهوية لقاعدتهم الصهيونية غير الشرعية ، التي رفعوها منذ فترة قصيرة الى مستوى الدولة ، بشكل مطنوع وغير قانوني ؟ أليس من المحيّر أن الفلسطينيين ، طوال هذه العقود الطويلة من المعاناة والتضحيات ، يعرضون قضيتهم ببراءة أمام محكمة قضاتها من المجرمين ؟

إن الأمم المتحدة ، مع كل الاحترام الواجب . لا يزيد عمرها كثيرا عن عمر مشكلة الفلسطينيين ، وبفضل الوجود الدائم للقوى الامبريالية الغربية في الأمم المتحدة ، اشتركت هذه المنظمة فعلا في خلق مشكلة الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتسجيلها رسميا ، وبالتالي فهي مسؤولة جزئيا عن وقوع الشعب الفلسطيني ضحية . ومن ثم ، فمن ضروب السذاجة والتفاؤل المفرط أن نتوقع من نفس الهيئة الدولية أن تتناقض مع سبب وجودها وتعيد ببساطة ما يسمى بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف الى ذلك الشعب إن هذه الحقوق لا يمكن على الإطلاق إعادتها هنا . إن حل المشكلة ينبغي التوصل اليه ، بل وسيتم التوصل اليه خارج هذه القاعة . وصحيح أن تشكيل القوى في الجمعية

العامة الآن يختلف ، كمها على الأقل ، عما كان عليه قبل أربعين عاما ، ولكنه من الحقيقي أيضا أن العديد مما تسمى بالقوى المختلفة غير ذات الملة ، أو تسم استيعابها تماما أو بصورة عامة ، لاتزال تحت تأثير الغطرمة المالية .

ويجرى إبقاء نوعية القوى الحاكمة هنا في حالة من التوازن تقريبا ، مثل هذا التوازن الشرير ، حتى إذا صوت العالم بأمره في صالح منح الاستقلال ، مثلا ، للأقاليم المستعمرة ، لا يعتبر القرار إلزاميا لأن الذي اتخذته هو الجمعية العامة ، ولا يمكن أن يكون مثل هذا القرار إلزاميا حقا إلا عندما تتخذه القلة المختارة ، وليست الجمعية العامة .

ومن ثم ، فليست الأمم المتحدة هي المكان الصحيح لحل مشكلة الفلسطينيين أو مشكلة الاحتلال الصهيوني لفلسطين . وعلاوة على ذلك ، أدت لغة الأمم المتحدة واصطوبها الى تحديد طبيعة المشكلة الفلسطينية على نحو خاطئ وذلك حتى يستطيع المحفل الدولي أن يظهر في صورة المحفل الصحيح لمعالجة هذه المشكلة . إن المأساة خطيرة للغاية لأن ابن الامبريالية قد أحضر الى هذه الجمعية ليجلس بين صفوف المجتمعات البشرية الأصلية الممثلة في هذه الجمعية ، وبينما وضعت فلسطين على جانب القاعة خلف حاجز المتفرجين ، كمتفرج منح مركز المراقب ، بينما ظللنا جميعا غير مكترشين بصورة تتصم بتبلد الاحساس ، وكأنه لم يحدث أي خطأ طوال كل هذه الأعوام ، الأعوام الأربعين التي احتفلنا بمرورها على التو . يا للعار ! ينبغي أن يكون هناك حد للمفاقاة .

إن مشكلة احتلال فلسطين مسألة يساء جوهريا تصورهما وتعريفها وفهمها ، وبالتالي يساء عرضها . فهي ليست مشكلة دولية ذات طبيعة سياسية علمانية يمكن ادراجها تحت فئة من الفئات المقترحة لتصنيف ما يسمى بالمشاكل الدولية . إن فلسطين ليست مجرد قطعة من أرض ، وليست بلدا حديث النشأة وليست ذات خلفية ثقافية أو تاريخية محدودة ، إنها ليست مجرد بلد ، إنها فلسطين - الجزء الذي لا يتجزأ من الأراضي الإسلامية التي يمثل الدفاع عنها التزاما خالدا يقع على عاتق كل فرد مسلم .

إنها مكان من أقدس أماكننا ؛ إنها موقع معراج نبيها عليه الصلاة والسلام ، ويوجد فيها مكان مقدس يقول عنه القرآن الكريم :

"بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى

الذي باركنا حوله لنريه من آيتنا أنه هو السميع البصير". (سورة الإسراء ،

الآية الأولى)

إن فلسطين أرض إسلامية ، وممتلكات إسلامية ، وتراث إسلامي ، وهوية إسلامية ، وكيان إسلامي ، وحقيقة إسلامية حقا . ولا يحاول إضفاء الطابع العلماني عليها أو تدويلها ، ومن ثم إزالة الطابع الإسلامي عنها ، حتى يتسنى إضفاء الطابع الصهيوني عليها إلا الذين يرغبون في وضع أنفسهم موضع مخزية الآخرين ؛ وحينئذ يمكن التفكير في تحويلها إلى قاعدة رعب صهيونية . ولا يعترف بمثل هذا الاحتلال إلا التابعون المرؤوسون المطيعون الذين فقدوا البصيرة . إن فلسطين شيء أكبر من أي دولة من تلك الدول الأعضاء التي وفر لها مقعد في معقل العلمانية هذا . إن فلسطين بفضل إيوائها للمسجد الأقصى هي بصورة آلية محفل مقدس للإسلام يتجاوز كل الحدود القومية .

ومن الناحية التاريخية والجغرافية والثقافية والروحية ، وبالطبع من ناحية التقدير ، تعلو فلسطين وتسمو على هذه الجمعية الموقرة وعلى الأمم المتحدة ذاتها . ولن يهدأ للمسلمين في العالم بال أبدا حتى يتأكدوا من أن ميثاق فلسطين ، الذي هو سورة الإسراء ، سيعلو على ميثاق الأمم المتحدة . والوعد السماوي يقول :

هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله" - بما في ذلك الأمم المتحدة "ولو كره المشركون "سورة التوبة (الآية ٣٣).

إن مشكلة فلسطين ينبغي أن توضع في إطارها الصحيح مرة وإلى الأبد . لذلك ينبغي أن ينظر إلى حل مشكلة احتلال فلسطين مع مراعاة ما تتسم به فلسطين من سمات ثقافية وروحية وإسلامية ، لأنه يوجد دائما تماثل نوعي وتقارب بين كل مشكل وحلّه . أما تطهير أرض فلسطين المقدمة من الوجود الدنيء للصهيونية فأمر لا يشذ عن ذلك . بالإضافة إلى ذلك ، فإن مثل هذا التطهير هو بشكل حتمي عمل روحي ، وعمل من أعمال العبادة ينبغي أن يخلط به وفقا للقواعد الإسلامية وليس وفقا لقواعد الميثاق . ويمكن للهيئة الدولية بالطبع أن قررت ذلك أن تحرر فلسطينا عن طريق إرغام اليهود الأشكنازيين على العودة بطريقة سلمية إلى ديارهم في لندن وبأريسي ، وحتى في بروكليس بروح من التوفيق . وسوف يكون هذا الحل بالتأكيد حلا دائما وعادلا لمشكلة القاعدة الصهيونية . ولكن إذا لم تقم الهيئة الدولية أو الممثلون بذلك فإننا منقسمون به بطريقة تنهك دينية ووفقا للقواعد الإسلامية .

وأود أن أقرأ في هذه المرحلة بعض القواعد الإسلامية التي ترتبط بالتزام تطهير فلسطين من مفتسميها الصهاينة :

"يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة" - فئة عدوة - "فإشبتوا

وأذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون." سورة الأنفال (الآية ٤٥).

أطلب من الممثلين أن يقرروا لأنفسهم ما هي القوة العدو في عصرنا التي ينبغي أن تواجهها كل الدول الإسلامية .

ويجب علينا أن نذكر اسم الله عندما نبدأ بشن عملية ضد قوى العدو فنقول :

الله أكبر . ثم تقول الآية "وأطيعوا الله ورسوله" . هذا يعني أن تحرير فلسطين ينبغي أن يظطلع به وفقا لكتاب الله القرآن الكريم ، وللسنة النبوية . وعندما يقول الله "وأطيعوا الله ورسوله" هذا يعني تصرفوا وفقا لكتاب الله وللسنة رسوله الكريم . ثم تقول الآية :

"وأطيعوا الله ورسوله ولا تنزعوا فتغشوا وتذهب ريحكم وأصبروا إن

الله مع الصابرين . " سورة الانفال (الآية ٤٦)

هذا هو النموذج من أجل تحرير فلسطين ، وهو بالطبع القرار السليم . وأود أن أقرأ قاعدة أخرى من القرآن ، وهي آية ملائمة جدا بشكل خاص ، وهي توضح بطريقة جلية حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، كما تعبر تعبيرا جيدا عن القضية الفلسطينية ، فهي مدعشة . وتقول الآية :

"أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم" - يعني الفلسطينيين - "بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض" - دفع القوى الصهيونية من جانب الفلسطينيين ومسلمين آخرين - "لهت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز" سورة الحج (الآيتان ٣٩ و ٤٠) .

إن الممثلين يدركون الحالة في الأماكن المقدمة الواقعة تحت الاحتلال ، وهي معن عنها تماما في هذا القرار الالهي . فالفلسطينيون هم الذين طردوا من ديارهم ، وتلك هي أماكننا المقدمة التي هي محل تدخل ونزاع وارتكاب أعمال لا لزوم لها من قبل المهينة . ومن حق الفلسطينيين الكامل الكفاح من أجل وطنهم والدفاع عنه . وليس ذلك من حق الفلسطينيين فحسب ، بل هو واجب على كل المسلمين أيضا .

إن العديدين في الجمعية العامة لا يعلمون بهذه الآيات التي أتلوها ، ولكن ينبغي أن يكون معلوما أن ملايين المسلمين تدرك هذه القيم ، حتى الأميين منهم ، وكلهم ملتزمون بالقضية . فالقضية يجب أن ينظر اليها بجدية أكثر من ذي قبل .

يقول القرآن الكريم :

وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم" (سورة البقرة (الآية ١٩٠))

وفي آية أخرى يقول :

فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" سورة البقرة

(الآية ١٩٤)

وهذا يعني انه عندما يهاجمونكم في صبرا وشاتيلا لا تعتمدوا على مجلس الامن او على قرارات الجمعية العامة ، بل استعدوا لهجوم مضاد اكثر فاعلية . هذا هو المعنى . هاجمهم فوراً وفي نفس الموقع ودعوهم هم يلجأون الى مجلس الامن والى الجمعية العامة . لا تستسلموا ، ولا تخشوا الموت وانتقموا بنفس الطريقة . والآية التي تلوتها الان هي ولايتنا للانتقام . ولذلك ليست هناك حاجة لإعداد وثيقة في هذا الصدد ، فهي موجودة بالفعل . اما فيما يتعلق بتنفيذها أو تعديلها ، فنحن نتبع قرارات الفقيه ، وهنا يأتي دور ولاية الفقيه . لذلك فاننا ننتظر صنتين أو أكثر ونرى كل الهجمات على المدنيين ولكن بعد أن يمنح التصديق من قبل السلطات الدينية نبدأ في الانتقام بطريقة محددة ومقيدة ومعلن عنها مقدما من حيث الزمان والمكان . وسوف ننتقم كلنا قريبا جدا من الصهاينة .

وفي آية قرآنية أخرى أمرنا ان نعبئ جميع مواردنا ضد العدو من أجل تطهير أرض فلسطين المزيّزة . تقول الآية :

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون". سورة الانفال (الآية ٦٠)

هذه التعبئة الكاملة تشمل جميع الموارد التي تخدم المجتمع الاسلامي ، سواء كانت موارد بشرية أو اقتصادية أو صناعية أو ممتلكات أو نقد أو أسواق أو قدرة شرائية أو نطف أو عمل يدوي أو أية موارد أخرى في متناول الدول الاسلامية اليوم وفي هذا الوقت بالذات .

ومع ذلك ، فان هذه التعمية الكاملة مشروطة بإقامة جبهة اسلامية موحدة . فالامة الاسلامية ينبغي أن تعود الى وحدتها الاخوية التي ، برحمة الله ، تمتعت بها في الايام الاولى للاسلام وليس من الصعب جدا العودة الى هذه الوحدة الاخوية . فالاصول الايديولوجية لهذه الجبهة الاخوية الموحدة ساحقة في القرآن الكريم وفي سنة الرسول . وقد تكون إحدى الأدلة على ذلك كافية . فإحدى هذه الأدلة تتعلق بمسألة خاصة بالحالة الراهنة اليوم للامة الاسلامية . وهي الآيات من ٩٨ الى ١٠٢ من سورة آل عمران التي نزلت فيما يتعلق بحادثة معينة وقعت في وقت الرسول الكريم . هذه الواقعة التاريخية ذكرها السيوطي ، نقلا عن شخص يدعى زيد بن أسلم الذي ذكر أن يهوديا اسمه شاذ بن قيس مرّ هو وشاب يهودي آخر بجماعة من المسلمين من قبيلتي الاوس والخزرج المعروفتين . وكانت هاتان القبيلتان قبل الاسلام متعاديتين ولكن بعد دخولهما الى الاسلام توطلت بينهما العلاقات الاخوية . ورأى هذان اليهوديان اللذان كانا من أعداء الاسلام أن هاتين القبيلتين المتصارعتين عبر التاريخ أصبحتا قبيلتين صديقتين . ورأيا كيف يعامل أفراد القبيلتين بعضهما البعض بعطف وحب كما لو كانوا أخوة حقيقيين . وشعر شاذ بخيبة أمل بسبب هذه العلاقة الاخوية التي أوجدها الاسلام فيما بين هاتين القبيلتين . وقرر أن يذهب صديقه الى أفراد إحدى القبيلتين وأن يذهب هو الى أفراد القبيلة الأخرى حتى يثيرا البغضاء فيما بين القبيلتين بتذكير كل منهما بأمجاد الماضي والانتصارات التي أحرزتها كل قبيلة على الأخرى .

ونجحت المؤامرة ، وبدأ النزاع - الذي يماثل النزاع الذي يقوم بين الصينيين والشيعية والذي يظهر اليوم كثيرا في المحف والمجلات الغربية والأمريكية - بين القبيلتين وأدى هذا النزاع بالتدريج الى استعداد القبيلتين لمواجهة كاملة ، وتدخل الرسول الذي أخطر بهذا الصراع الاول وحل الصراع ونجح الطرفين الا يصبحا العوبة في أيدي أعداء الاسلام . وفي هذه المناسبة نزلت الآية التالية :

"يا أيها الذين آمنوا أن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب

يردوكم بعد ايمانكم كافرين" سورة آل عمران (الآية ١٠٠).

انني لم اذكر عدة آيات ، ولكن هناك آية اود أن اذكرها وهي تقول :
"واعتموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا . واذكروا نعمة الله عليكم
ان كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته إخوانا" سورة آل عمران
(الاية ١٠٣) .

هذا هو مصير كل الدول الاسلامية : قريبا جدا ستقف وقفة واحدة كأخوة .
ولنرى الآن ماذا حدث للسيد شاش . إن شاش بن في قيس يومنا هذا - وكل يوم
لدينا شاش بن قيس - هو الصحافة ووسائل الاعلام الصهيونية الاخرى التي يقرأ المرء
فيها التعليقات والتنبؤات المتعلقة بالشيعية والسنة والاختلافات الاخرى بين
المسلمين . انهم يعتمدون كثيرا على هذه الاختلافات . واليوم نرى أن شاش بن قيس قد
أضفى عليه الطابع المؤسسي وبدأ يبذر بذور الفرقة بين المسلمين من أجل إعاقة تحقيق
الجهة الاسلامية المتحدة . ولكن يستطيع الممثلون أن يطمئنوا الى أن المسلمين
سيقفوا متحدين قريبا ويواجهوا التحدي الكامن في تحرير فلسطين من احتلال المفتصبين
الصهاينة .

وموف نشهد في حياتنا نحن انطلاق نفس هؤلاء المسلمين ونفس هؤلاء الشعوب في
الأردن والمغرب والسعودية والكويت وعمان ومصر وليبيا وسوريا والجزائر وشعوب بقية
العالم العربي ، ونفس شعوب باكستان وماليزيا واندونيسيا وغيرها ، جنباً الى جنب مع
أشقائهم المسلمين في البلدان التي لن اسميها ، وبالطبع سيكون معهم أخوتهم
المتواضعون من جمهورية ايران الاسلامية ، في المسيرة نحو أرض فلسطين المحتلة .
والسبب في ذلك أننا علمنا جميعاً أن العودة الى الاسلام هي سبيلنا الوحيد صوب تحقيق
الاستقلال الحقيقي . اننا جميعاً نحسي اللحظات لتلمي حشودنا في فلسطين . وبهذه
المواجهة الحاسمة ستحرر جميع اراضي المسلمين ، بما في ذلك مرتفعات الجولان وقطاع
غزة والضفة الغربية وجميع الاراضي الاخرى . وانني أؤكد لهذه الجمعية انها ستحرر
بالتأكيد .

وبالتالي ، بإمكان الجمعية العامة أن توامل منحها العضوية للمفتصبين
الصهاينة وان تبقى إخواننا الفلسطينيين في الجانب الآخر من هذا السور ، بعيداً ،
كمراقبين ، أو يمكنها أن تغير مقعد اللامشروع بمقعد المشروع . وإذا لجأت الجمعية
الى الحكمة والعدالة ، فانها متمنع وقوع هذه المواجهة التاريخية التي بدأت في
فلسطين وسيم السلام . وإذا لم تفعل ذلك ، فاننا سنواجه العدو في الاراضي المحتلة
قريبا . هذا هو برنامجنا ، لا مجرد موقفنا .

وأود أن أتقدم بملاحظة موجزة حول موقف الولايات المتحدة تجاه هذا الموضوع القديم الذي أسيء تعريفه على أنه "النزاع العربي الإسرائيلي". وكمسألة مبدئية فإننا بالطبع ندين التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والقاعدة الصهيونية التي تحتل فلسطين. فحكومة الولايات المتحدة قد تعرف تماما أن هذا النزاع ليس نزاعا عربيا إسرائيليا، أنه مواجهة بين الاسلام والكفر. إن الاسلام ككل والكفر ككل يقفان اليوم وجها الى وجه وبجدية لم يسبق لها مثيل في مواجهة حاسمة. وقد اختارت حكومة الولايات المتحدة حتى الآن أن تقف الى جانب الملحدين ومنحت تأييدها الكامل للكفار الصهاينة. ونظرا لهذه السيادة غير الحكيمة، فإن شعب الولايات المتحدة البريء يدفع ثمننا باهظا بارواحهم وممتلكاتهم وسماتهم، بالإضافة الى الاهانة الدولية التي يتعرضون لها. ولم يكن ذلك ضروريا على الاطلاق.

لقد كان بإمكان رعايا الولايات المتحدة منذ ٢٥ عاما أن يسيروا بمنتهى الامان ودون مرافقين، بغض النظر عن مناصبهم ومراكزهم الاجتماعية، في كل أرجاء العالم الاسلامي دون أن ينظروا خلفهم تخوفا. ولكن ما من امريكي في هذه الايام - ما من امريكي بغض النظر عن منصبه أو مركزه الاجتماعي - يمكنه أن يشعر بالامن في أي مكان في شمال افريقيا أو في الشرق الاوسط كله أو في أي بلد آخر مسلم أو شبه مسلم. ولا بد أن يكون الحال كذلك في كثير من البلدان غير المسلمة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. فلم يكن المسؤولون والسائحون الامريكيون في تلك الايام بحاجة الى مرافقين. أما اليوم فإن الولايات المتحدة بحاجة الى جيش بعتاد أفضل من عتاد جيشها قبل ٢٥ عاما لمجرد حماية رعاياها وممتلكاتها. وعلى الرغم من قوة الحماية هذه، هناك دائما شواهد كثيرة على فشلها في توفير هذه الحماية. والسبب في ذلك أن حكومة الولايات المتحدة قررت أن تترك كل العالم الاسلامي وكل بلدان العالم الثالث وشعوبها لتتعلق بذيل العدو الاسرائيلي بمنتهى العناد.

لقد كان العدو الصهيوني بدرجة من الخبث بحيث تمكن من التلاعب بالسياسة والانتخابات الامريكية والرأي العام الامريكي. وقد تمكن من إقناع الولايات المتحدة عن خطأ بأن المصالح الاسرائيلية ومصالح الولايات المتحدة هي دائما مصالح واحدة.

وفي نفس الوقت ، وعلى الرغم من التأييد غير المستحق الذي ما فتئ يلقاه من الولايات المتحدة ، كان من الجحود أن يتجسس حتى على مؤيده . ولكن وسائط الاعلام في الولايات المتحدة تحاول بالطبع أن تحتوى هذه الفضيحة عن طريق الاذاعة المتكررة لخبر الاعتذار الذي قدمته القاعدة الصهيونية في محاولة للتحكم بالانتفاضة المحتومة للمشاعير المعادية لاسرائيل في الرأي الامريكي . وانني لست متأكدا من مدى نجاح وسائط الاعلام ، ولكن لابد لحكومة الولايات المتحدة أن تعيد النظر في موقفها ازاء القاعدة الصهيونية . فهل قاعدة الارهاب والاجرام جديرة حقا بكل هذه التفضيات والهزائم الامريكية . انني آمل في أن يعطى الشعب الامريكي الفرصة للجابة على هذا السؤال .

وملاحظتي الاخيرة موجهة الى بعض البلدان المسلمة والى كثير من البلدان غير المسلمة ، التي تقف عادة ، تحت ضغط الولايات المتحدة أو لأي سبب وجيه آخر ، موقف المتفرج البعيد ازاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين . فنجدها تحفظ ماء الوجه وتتشدق بعض الاحيان بالمعارات الخطابية ، ولكن هذا لا يكفي . ينبغي لها أن تتذكر أنها اذا استمرت في التفاضي عن هذه الهيمنة الامبريالية فانها ستدفع الثمن باهظا لان الامبريالية لا تعترف بالامناء ، فليس لها سوى ضحايا . ولذلك فانني اناشد هذه البلدان أن تقف بثبات ضد الامبريالية وأن لا تترك فلسطين لوحدها ، والا فانها ستجد نفسها عاجلا أم آجلا وحيدة لا سند لها .

وهنا أود أن اختتم موضوع بياني . ولم يعد أمامي سوى أن اطلب الى جميع الممثلين أن يقفوا وقفة راسخة في وجه القاعدة الصهيونية كلما اشيرت هذه المسألة . وينبغي لهم أن يضربوها في وجهها في لحظة رؤيتها أمام فلسطين أو افريقيا أو ناميبيا أو الى جانب شقيقتها الصهيونية ، جنوب افريقيا . فالقاعدة الصهيونية هي عدوكم وعدو البشرية بأسرها . إنها عدو الشعوب المقهورة كلها وقاعدة الامبريالية في الشرق الاوسط المحتلة لفلسطيننا الحبيبة .

السيد ويجيواردان (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

المؤرخ المعروف الدكتور ارنولد تونبي ذكر مرة حول قضية فلسطين ما يلي :

"ان الشرق الاوسط سيظل مسرحا للصراع حتى تحسم قضية فلسطين".

والتطورات في منطقة الشرق الاوسط منذ ان نظرت الجمعية العامة للمرة الاخيرة في قضية فلسطين قد أكدت صحة ملاحظة تونبي . ان منطقة الشرق الاوسط يعوزها السلام وقد شهدت أكثر من نزاع أدى الى الصراع المسلح . ولكن ما من شك في أن المسألة المركزية والمفتاح الى السلام والاستقرار هو قضية فلسطين . وما دامت هذه المسألة بدون حل ، فلا توجد امكانية تذكر لتحقيق سلام عادل أو دائم في المنطقة . وفي رسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ذكر رئيس سرى لانكا ، فخامة ج . ر . جيواردين ، مايلي :

"ما زالت حكومة بلادي تؤيد قضية الشعب الفلسطيني وتؤيد تأييدا

ثابتا الرأي الذي نشترك فيه مع بقية أعضاء المجتمع الدولي ، انه ما لم يتم الوفاء بهذه الشروط فلا يمكن أن تكون هناك امكانية لارساء سلام عادل ومستقر في الشرق الاوسط".

ان بؤر التوتر في الشرق الاوسط تهدد بالانتشار واكتساح مناطق أخرى بحيث تهدد السلم والامن الدوليين .

ان هناك شرطين أساسيين مسبقين لتسوية المسألة الفلسطينية وهما : انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، تمشيا مع مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني واعادة اقرارها . وهذه الحقوق تشمل حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي وحقه في اقامة دولة وطنية . وهذه الشروط الاساسية لتسوية قضية فلسطين قد ترددت المرة تلو الاخرى في هذا المحفل وغيره ، وشكلت جزءا من اعلانات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والكمونولث ، بالاضافة الى الجامعة العربية . وان الدول العربية ، في مؤتمر قمته الثانية عشرة في فاس ، بالمغرب ،

ومؤخرا في الدار البيضاء ، قد أفصحت عن هذه الشروط . والوفاء بهذه الشروط ضروري اذا أريد لجميع الدول في المنطقة ، بما فيها الدولة الفلسطينية ، أن تعيش في كنف السلام والامن .

وفيما ينظر المرء في قضية فلسطين في السياق الاجمالي للحالة في الشرق الاوسط ، ينبغي ألا يغيب عن باله الجانب الانساني لهذه المسألة ، أي وضع الشعب الفلسطيني . ان الشعب الفلسطيني قد عانى أكثر من أي شعب آخر في الشرق الاوسط في العقود الماضية الاخيرة ، وحرمان من حقه في وطنه وانتشر في أرجاء العالم ، وأرغم الكثير من أبنائه على العيش في مخيمات اللاجئين . وقد بذلت جهود ميسرة لوصف مسألة فلسطين بقضية لاجئين ليس الا . وهذا جزء من محاولة عبثية ، ولكنها محسوبة ، لانكار هويتهم كشعب ذي حقوق قومية ثابتة .

وكعضو في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، فان سرى لانكا تعي بصورة خاصة معاناة الشعب الفلسطيني . وان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الذي قدمه الى هذه اللجنة مقرر اللجنة في وقت سابق من هذا الاسبوع ، يعطي مزيدا من التفاصيل عن وضع الفلسطينيين . ونحن نشكر اللجنة لمواصلة جهودها في ابقاء الاهتمام الدولي مركزا على هذه المسألة ونعرب عن تقديرنا لعمال رئيس اللجنة ومقررها والاعضاء الآخرين فيها .

ان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة بصورة غير شرعية يشكل مزيدا من المثاق للشعب الفلسطيني ويجعل التسوية النهائية لقضية فلسطين أكثر صعوبة . والتعديلات السياسية والدينية والثقافية والديمقراطية التي تجرى محاولة تحقيقها في الاراضي المحتلة غير قانونية . واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، ولا سيما الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب ، والبروتوكولين الاول والثاني من الاتفاقية المعتمدة في عام ١٩٧٧ تنطبق على الاراضي المحتلة .

ان كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة أرضه ولممارسة حقوقه الثابتة يتجلى بطرق

متنوعة . وبالنسبة لسرى لانكا ، تشكل منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني والذي لا يمكن تسوية قضية فلسطين دون مشاركته . وان منظمة التحرير الفلسطينية التي منحتها سرى لانكا المركز الدبلوماسي الكامل ، لابد من الاعتراف بها كشريك كامل على قدم المساواة في أى مؤتمر دولي أو عملية سلام تسعى الى تسوية قضية فلسطين واحلال الاستقرار في الشرق الاوسط . وتؤيد سرى لانكا أية مبادرة للأمم المتحدة للتوصل الى تسوية تفاوضية لقضية فلسطين ، تستند الى اعادة اقرار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقتبس من البرت اينشتاين ما يلي :

"السلام في فلسطين لا يمكن تحقيقه بالقوة ، ولكن عن طريق التفاهم

فحسب" .

السيد بواكير (هوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحوا لي

أن أبدأ بياني بأن أعرب عن تقدير وفد بلادى المصدق للعمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها ، السفير مسامبا سارى ممثل السنغال ، وذلك لجهوده الحميدة التي تستهدف اقامة الظروف المؤاتية لاحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ان وفد بلادى يؤيد تقرير هذه اللجنة ويحث المجتمع الدولي على أن يطبق التوصيات ذات الصلة .

على مدى ٢٨ سنة ما فتئت الجمعية العامة تتخذ قرارات بشأن قضية فلسطين . وعلى مدى هذه السنوات اتخذت المبادرات من قبل المجتمع الدولي لاستعادة السلام الدائم والعادل في الشرق الاوسط ولكنها كانت تذهب سدى . وان مفتاح ذلك هو استعادة الحق الكامل والثابت لشعب فلسطين الشهيد ، وهو حق مسلم به لكل الشعوب ومكرس في ميثاق منظماتنا ، الا وهو الحق في الوطن .

كم من مبادرات اتخذت في داخل هذا المحفل ومن قبل بلدان عدم الانحياز ، لتحقيق هذا الغرض ، ولكنها لقيت جميعها الرفض من اسرائيل التي كانت سياستها العدوانية في كل الاراضي العربية المحتلة ، وأيضا ازاء كل الدول العربية تتسبب دائما في اشارة اشمئزاز وخوف المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، ستذكر البشرية بحزن سوء المعاملة الاسرائيلية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات في لبنان واحتلال هذا البلد وتفككه من قبل القوات الاسرائيلية المحتلة ، وكذلك اضطهاد اسرائيل المخزي والمحموم لابناء الشعب الفلسطيني في ملائهم البعيد ، تونس .

ونقيض الموقف الاسرائيلي هو حسن النية لدى البلدان العربية الذي تجلى على الدوام في أعمالها ، كما تشهد عليه شتى المقترحات التي قدمتها الشخصيات العربية البارزة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تتضمن خطة فاس للسلام مقترحات مناسبة تعبر عن حسن نية الاشخاص المعنيين ورغبتهم في العيش في سلم مع الدولة العبرانية .

وستؤيد بوروندي جميع المقترحات الرامية الى ضمان أن تتمتع جميع شعوب المنطقة ، وفقا لميثاقنا ، بنفس الحقوق والواجبات ، مما سيخلق الظروف اللازمة للتعايش السلمي في الشرق الاوسط . وفي هذا السياق فان بلدي مقتنع بأن عقد مؤتمر دولي يعنى بالشرق الاوسط وفقا لما أوصى به مؤتمر جنيف الدولي في ١٩٨٣ ووافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٣٩ دال ، وأعاد تأكيده الاجتماع الوزاري الأخير لبلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، يمثل الاطار الأمثل لتسوية قضية الشرق الاوسط .

لذلك يضم وفدي صوته الى صوت المتكلمين السابقين كلهم في مناقشة المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لازاحة جميع العقبات في طريق عقد ذلك المؤتمر . ولتحقيق هذه الغاية يتعين على حلفاء اسرائيل ، لا سيما الذين وفروا لها على الدوام الدعم المادي والعسكري والمعنوي ، أن يمارسوا ضغطا عليها لتتحلى بالارادة السياسية للتفاوض مع جميع أطراف الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد المشروع للشعب الفلسطيني .

ولابد من الاعتراف بأن الطريق الى ذلك الهدف ما زال مخفوقا بالمخاطر ، كما أوضح ذلك تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/40/35) وتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/40/166 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ ، علاوة على آخر الاحداث في المنطقة . وعلى اسرائيل أن تدرك أنها ، بتأمين الظروف الملائمة لاستئناف الحوار مع البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ستسهم في تعزيز أمنها هي . ولهذا الغرض لابد وأن يضع هذا البلد حدا لسياسة ضم الاراضي العربية المحتلة واجراء التغييرات في مركز وهيكل تلك الاراضي

ومواصلة سياسة الاستيطان وتوطيد المستعمرات الاستيطانية في تلك الاراضي ، وهي أمور تصاحبها انتهاكات لحقوق الانسان مثل الحق في حرية التنقل والتعبير والانتماء تشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة علاوة على القرارات ذات الصلة لمنظمتنا .

وكما ذكر صاحب السعادة العقيد جين بابتيستا باغازا ، رئيس جمهورية بوروندي ، في رسالته التي قرأها مبعوثه الخاص ، صاحب السعادة لورين نزييامانا ، وزير العلاقات الخارجية والتعاون ، في ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ، على اسرائيل أن تدرك أن القوة لم تحكم قط مبادئ الاخلاق والقانون الدولي . لذلك عليها أن تفهم أن أمنها وانهاء عزلتها الدولية لن يتحققا ما لم يتم التوفيق بينها وبين الشعوب العربية الشقيقة ، لا سيما الشعب الفلسطيني ، الذي تتشاطر معه مصيرا واحدا .

ان تسليم اسرائيل بهذا سيكون خطوة هامة صوب ارساء الظروف اللازمة لسلم شامل وعادل ودائم في المنطقة يؤدي الى عصر جديد من علاقات حسن الجوار والتعاون المتبادل المنفعة بين اسرائيل والبلدان العربية بما في ذلك الدولة الفلسطينية ذات السيادة التي تتوق بوروندي لرؤيتها . وهذا سيكون أفضل مساهمة تقدمها اسرائيل في صيانة السلم والامن الدوليين العريزين على هذه المنظمة التي تدين لها اسرائيل بوجودها .

السيد تاهيندرو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتجمع هنا

اليوم مرة أخرى للنظر في القضية الفلسطينية . وطوال ما يناهز الأربعين سنة بقيت الحقائق الاساسية للمشكلة دون تغيير جوهري . فمن ناحية نجد الشعب الفلسطيني محروما من كل حقوقه وكل أراضي ، ومن ناحية أخرى ، نجد اسرائيل تتمتع بكل حق وتستولي على كل الاراضي . يضاف الى ذلك أن الحالة تردت ترديا كبيرا بسبب احتلال اسرائيل ليس فقط للأراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس ، وانما أيضا للبلدان العربية المجاورة . وتكفي الإشارة الى احتلال اسرائيل لمرتفعات الجولان ولأراض في الجنوب اللبناني .

وغني عن القول أنه في حالة تتسم بالاستقطاب الحاد فان انفجار العنف لا مندوحة منه ، ومن الصعب تصور الى أية أعمال يائسة سيلجأ الافراد أو مجموعات الافراد

لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي الى الظلم والحرمان اللاحقين بهم . وفي ظل ظروف كهذه لا يؤدي مرور الوقت الا الى مضاعفة التوترات بدلا من تخفيفها ، والى تقريبننا من التمرد والعنف اللذين لا مناه منهما .

في الذكرى الاربعين للأمم المتحدة يشتكي الشعب الفلسطيني مرة أخرى لدى المجتمع الدولي من اهدار أهم حقوقه الأساسية ، وبالتحديد حقه في العودة الى دياره بكرامة وأمن والحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ويعرف الشعب الفلسطيني أن تلك الحقوق تحظى باعتراف المجتمع الدولي بأسره حتى هذا اليوم .

وتحدو الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط بنا الى التفكير بأنه ما لم يعط المجتمع الدولي ردودا واضحة للشعب الفلسطيني ، لن يكون من التحويل تصور تدهور عام في الوضع في المنطقة في المستقبل القريب .

ماذا يستطيع مجلس الأمن أن يفعله في اطار صلاحياته العادية لمعالجة هذه

الحال ؟

من الصحيح أنه في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، سعى مجلس الأمن الى رسم اطار شامل لتسوية نزاع الشرق الاوسط . وأكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي صدر في تلك المناسبة ، عدم جواز الحصول على الاراضي بواسطة الحرب ، والحاجة الى العمل من أجل احلال سلام عادل ودائم يمكن لكل دولة في المنطقة أن تعيش في ظله في أمن . فضلا عن ذلك ، أكد القرار ان الوفاء بمبادئ الميثاق يتطلب اقامة سلام عادل ودائم ينبغي أن يتضمن تطبيق المبادئ التالية : انسحاب قوات اسرائيل المسلحة من اراض محتلة في الصراع الاخير ، وانهاء جميع حالات الحرب ، واحترام سيادة كل دولة من دول المنطقة ووحدة وسلامة اراضيها واستقلالها السياسي وحققها في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وبالإضافة الى هذا أكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

فيالى متى سوف يواصل المجتمع الدولي وصف قضية فلسطين بأنها مجرد قضية "اللاجئين" ؟ والى متى سوف يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم مساهماته - وهي مساهمات غير كافية - لوكالة الأمم المتحدة لانغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (أونروا) ، وذلك لاسكات صوت ضميره ؟ والى متى يمكنه أن ينسى ، أو يتناسى ، أن الشعب الفلسطيني ، مثله مثل جميع الشعوب الاخرى ، يتطلع الى دولة وبلد ، وأنه ليس بوسعه أن يقبل الى مالا نهاية أن يعامل كشعب لاجئ . ان على الشعب اليهودي أن يكون أول من يفهم ذلك . يدرك الجميع أنه ما من انسان يولد لاجئا . بل أن هناك ظروفًا خاصة ترغم أفرادا أو حتى مجموعات كاملة من الافراد على أن يصبحوا لاجئين . وبالإضافة الى هذا ، يبدو من الواضح أن حتى أى شعب لاجئ ليس شيئا ينتج بصورة عفوية . فمن الواضح أنه قبل أن يكون له وضعه الحالي كشعب لاجئ كان له وطن وأرض .

وبهذا المعنى ، عزز القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ببساطة أمرا واقعا - أي أنه وفر اعترافا قانونيا وسياسيا لتفوق اسرائيل العسكرى ، مما ألحق ضررا بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

اننا نرى أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان ينبغي أن يطلب الى اسرائيل سحب قواتها

من الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وان تعود الى الحدود القائمة على الامر الواقع فيما قبل عام ١٩٦٧ . عندما يأمر مجلس الامن بوقف اطلاق النار ، من المعتاد أن يطالب بشكل متزامن ومريح بانسحاب القوات المتحاربة وبالعودة الى جبهات ما قبل القتال . وقد كان الحال كذلك في القرارات ٤٧ (١٩٤٨) و ٨٢ (١٩٥٠) و ٢٠٩ (١٩٦٥) . الا أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) كان مؤداه تأييد قاعدة "وضع اليد" بما في ذلك من إضرار بالمبدأ الثابت القائل بأن "الخطأ لا يصبح مشروعاً في القانون" - أي أن العدوان لا يعطي أي حقوق للمعتدى . وباختصار فإن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) عزز قانون القوة وقوض قوة القانون .

وفي هذا السياق من الصعب أن يعتبر القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الاساس الوحيد لاية حلول تفاوضية لمشكلة الشرق الاوسط ما دام ذلك القرار غير قادر على توفير استجابة واضحة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وما دام البعض يواصلون السعي الى تطبيق ذلك القرار بشكل شامل على أية تسوية للمسألة ، سوف يظل المجتمع الدولي مكتفياً بمعالجة الاعراض بدلا من معالجة الاسباب الكامنة وراءها .

هناك البعض الذين يشعرون بأن هذا القرار هو الاساس الوحيد لتسوية النزاع . الا أن من حق المرء أن يتساءل : لماذا نرى تكاثرا في الخطط لتسوية القضية الفلسطينية ؟ وعلى سبيل المثال ، قد نذكر الخطة التي وضعتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والخطة التي اقترحتها مؤتمر القمة العربي في فاس وخطة الحكومة السوفياتية المؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والخطة التي احتوت على الاتفاق الاردني الفلسطيني والمؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ وأخيرا خطة الحكومة الامريكية المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

من الواضح مما تقدم أن هناك مخطا متزايدا ازاء موقف مجلس الامن من المسألة وأنه آن الاوان للمجلس ليستكمل - ان لم يكن لينقح - القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بأن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار تسوية شاملة ، بالنظر الى أن المسألة الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط .

وفي هذا السياق ، وبغية تيسير ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير الوطني والاستقلال والسيادة في فلسطين ، على مجلس الامن - بمفئة خاصة - أن يبدأ اتخاذ الخطوات التالية : أولا ، انشاء جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية بالكامل من الاراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ؛ ثانيا ، انشاء قوات حفظ سلام مؤقتة لتيسير عملية الانسحاب ؛ ثالثا ، اصدار أمر الى اسرائيل بالكف عن انشاء مزيد من المستوطنات وازالة المستوطنات التي أنشئت بالفعل ؛ رابعا ، مطالبة اسرائيل باحترام أحكام اتفاقية جنيف المتملة بالبروتوكول المرفق بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

علاوة على ذلك ، بغية تنفيذ المبادئ التوجيهية لتسوية المسألة ، على مجلس الامن أن يسهل عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط بموجب برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جنيف عام ١٩٨٣ . ومن نافلة القول أن منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني ، ينبغي أن تشترك على قدم المساواة مع جميع الاطراف الاخرى في النزاع العربي الاسرائيلي ، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ .

ونحن مقتنعون بأنه قد يسفر ذلك المؤتمر عن خطة شاملة تتيح للفلسطينيين ممارسة حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وحق اقامة دولتهم المستقلة في فلسطين .

السيد فرح ديرير (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعهد

الدورة الاربعون للجمعية العامة مناسبة للاحتفال بالذكرى تاسيس الامم المتحدة ، وهي مناسبة أيضا للتفكير فيما مضى ، ولتقييم أنشطة المنظمة في مجالات متنوعة خلال الاربعين سنة الماضية . والمجال الذي يتطلب منا التفكير الجدي هو قضية فلسطين ، التي لم تنجح حتى الآن جميع محاولات المجتمع الدولي في التوصل الى حل عادل ودائم لها . ان مسؤولية الامم المتحدة في هذا الصدد ذات شقين . أولا ، بوصفها منظمة مسؤوليتها الاولى حماية السلم والامن الدوليين ، فانها ملتزمة بايجاد حل عاجل لاي

حالة من الممكن أن تهدد السلم . ثانيا ، لأن قضية فلسطين نشأت عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ (د - ٣) المعلنون "حكم فلسطين مستقبلا" ، وكان فحوى القرار إنشاء دولتين في فلسطين ، كان المفترض أن تكون أحدهما دولة عربية فلسطينية .

لسوء الحظ ، لم تنشأ سوى دولة صهيونية توسعية نتيجة لإصدار ذلك القرار ، وفرضت المأساة الفلسطينية على الأمم المتحدة لحوالي أربعين عاما .

وفي اللحظة التي أعلنت فيها إسرائيل نفسها دولة شرعت على الفور في ممارسة سياستها العدوانية التوسعية ، وأدخلت الارهاب الى المنطقة كوسيلة لتحقيق أغراضها السياسية . إن المذابح التي راح ضحيتها المدنيون العزل بما فيهم النساء والاطفال في دير ياسين ، كان الهدف منها إرهاب السكان الامنيين واجبارهم على الهجرة الجماعية خارج وطنهم ووطن أجدادهم . وكانت تلك بداية الشتات الفلسطيني الذي ما زال قائما حتى اليوم .

وبالتأكيد لم يكن في نيّة الامم المتحدة فرض هذه المأساة على الشعب الفلسطيني . وقد أعربت عن قلقها باعتماد القرار ١٩٤ (د - ٣) ، الذي نصّ ، ضمن جملة أمور ، في الفقرة ١١ من المنطوق على :

"أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أقرب تاريخ ممكن عمليا ، وأن يدفع التعويض عن الممتلكات لمن يختارون عدم العودة ، وعن أى خسارة أو أضرار للممتلكات تقضي قواعد القانون الدولي والانصاف أن تتحمل الحكومات أو السلطات المسؤولة التعويض عنها" .

وللأسف ، فإن هذا القرار ، شأنه شأن القرار السابق والقرارات اللاحقة للأمم المتحدة ضرب به عرض الحائط في غطرمة من جانب الكيان الصهيوني الذي كانت استجابته الامعان في تدمير الممتلكات الفلسطينية ، الى حد تدمير مئات القرى والمدن الفلسطينية ، واضطرار مزيد من السكان الى الهرب .

وهناك هجرة جماعية أخرى تسببت فيها حرب ١٩٦٧ الاسرائيلية العدوانية التي احتلت فيها الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية ، وانضمت الموجة الجديدة من اللاجئين الفلسطينيين الى اخوانهم في مخيمات اللاجئين الحقيرة . والظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني موثقة ومعروفة للجميع ولست بحاجة الى الخوض في تفاصيلها . ولكن الجدير بالذكر هو أن الهدف من كل السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على كافة جوانب الحياة الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، هو القضاء على

المُثل الفلسطينية الوطنية والثقافية . فحتى من يعيشون في المنفى أصبحوا أهدافاً للتصفية الجسدية ، وهو ما يشهد عليه العدوان غير المبرر في ١٩٨٢ على لبنان ، ذلك البلد الذي وفّر المأوى للاجئين الفلسطينيين ، والعدوان الأخير على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .

وعلى مدى أربعة عقود من الزمان تحاول إسرائيل دون رادع تدمير المقاومة الفلسطينية . ولكن هذه المقاومة لم تغتر أبداً ، بل إنها أخذت في التزايد حتى في الأراضي المحتلة .

وحيث أن المسؤولية الأولى للأمم المتحدة هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فمن واجبها إذن إتخاذ التدابير الدولية الجماعية الفعالة ، لمنع وإزالة الاخطار التي تتهدد السلم والأمن . إن دائرة العنف التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط نتيجة لانتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، تنطوي على خطر يتهدد السلم ليس فقط في تلك المنطقة ، بل في العالم أجمع . والعالم في الوقت الراهن محفوف بمشاكل جمة يبذل المجتمع الدولي جهوداً خارقة لحلّها . ومن المنطقي البدء بمعالجة المشاكل التي يمكن حلّها عملياً . ويعتقد وفدي أن الخطوة الأولى للتوصل إلى حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية ، وهي سبب صراع الشرق الأوسط ، هي الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين .

وهناك اليوم رغبة عالمية للتصدي لهذه المسألة الحيوية وإيجاد حل عادل ودائم للمشكلة . وقد تجسدت تلك الرغبة في خطة السلام العربية التي اعتمدت بالاجماع في مؤتمر القمة الثاني عشر المعقود في فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، كما أكدها من جديد مؤتمر القمة الطارئ للدول العربية المعقود في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . وقد أعقب ذلك اعلان جنيف الذي أيد عقد مؤتمر دولي معني بالقضية الفلسطينية ، وقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم .

وكما أشرنا من قبل ، فإن القضية الفلسطينية مسؤولية المجتمع الدولي ، وأكثر الخطوات ملاءمة صوب تحقيق تسوية عادلة ودائمة هي عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، تشترك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . إن عملية السلم ينبغي ألا تتجزأ ، كما ينبغي أن تكون شاملة ، وأن تركز على قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وأن تكفل الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

أود في الختام أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للسفير مسامبا ماري ولاعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لجهودهم الدؤوبة والمتفانية لتعبئة الرأي العام العالمي وتوعيته تأييدا للقضية الفلسطينية ، وللتقرير القيم الذي قدموه لنا في هذا الصدد .

السيد باسندوه (اليمن) : ها نحن - من جديد - نعود ، مرة أخرى ، كعادتنا في كل عام ، لمناقشة قضية فلسطين . وليس بين الأمم المتحدة وأية قضية أخرى رفقة عمر ، وصحة حياة مثلما بينها وبين القضية الفلسطينية . فمنذ ما يقارب أربعة عقود ، وهذه القضية بند ثابت على جدول أعمال الجمعية العامة ، دورة إثر دورة ، وعاما تلو عام ، حتى بتنا لا ندرى إن كان بقاؤها على هذا الحال من غير حل ، بسبب أن الأمم المتحدة ، وفاء منها ، لا تريد لهذه القضية التي هي رفيقة عمرها ، أن تغارقها ، أم لأن ذلك مقدور على الشعب الفلسطيني الشقيق . فإذا كان الأمر مرتبطا بالقدر ، فإن عزاءنا أن لكل مقدور أجل ، وأن القدر لا بد وأن يستجيب - إن عاجلا أم آجلا - لإرادة الشعوب ، ذلك لأن إرادة الشعوب هي من إرادة الله .

وإذا كان من حق الأمم المتحدة أن تفخر بما لها من منجزات جمة ، وإيجابيات كثيرة ، لا يمكن لمنصف أن ينكرها عليها ، فما أحرأها أن تشعر بالخجل ، وليس بالحرب فقط ، لأنها ، عبر ثمانية وثلاثين عاما ، أي منذ عام ١٩٤٧ وحتى اليوم ، لم تستطع حل قضية فلسطين .

ولئن كانت الأمم المتحدة ترى في ما صدر عنها حول هذه القضية من قرارات عادلة ومنصفة ، لا عدّ لها ولا حصر ، مدعاة لاعتزازها ، فإن بقاء تلك القرارات - على عدالتها وكثرتها - رغم تقادم العهد عليها ، وتوكيدها من حين لآخر ، سنة بعد سنة ، من غير تنفيذ ، وموادا على بياض ، إنما هو دليل على عجزها وفشلها ، وليس شاهدا على فاعليتها ونجاحها . ولعلني لا أجتنب على هذه المنظمة الدولية الام ، إذا قلت أن هذه القضية التي لم تلق طريقها الى الحل ، رغم عدالتها ووضوح الحق فيها ، وعلى قدمها وما يمثله استمرارها من وصمة عار على جبين البشرية جمعاء ، ستظل من أهم وأبرز اخفاقات الأمم المتحدة - على امتداد عمرها كله .

إذا كان في كل قضية جان ومجني عليه ، فهل يمكن أن يكون الجاني في القضية التي أمامنا هو شعب فلسطين ؟ طبعا لا .. والفلا .. .

إن الجاني ، كما أكدت الأمم المتحدة في كل قراراتها ، هو إسرائيل ، ولا أحد سواها .. فهي التي انتزعت من الشعب الفلسطيني أرضه ، وبسطت ، عليه ، بقوة السلاح ، وحشي ومائل القمع والارهاب ، سلطان استعمارها الفاشم ، وشردت مئات الآلاف من بنييه الذين يقيم البعض منهم في المخيمات على الكفاف يكابد الحرمان والهوان ، فيما يهيم البعض الآخر على وجهه في المنافى حيث يحصد مرارة الاحساس بالغربة ، ويمطلي بحرقه الشوق للوطن الذي فارقه ذات يوم ، إما مبعدا أو مرغما خشية بطش سلطات الاحتلال الصهيوني التي صادرت المساكن ، واستولت على الممتلكات ، بعد أن ملأت السجون بالآلاف المؤلفة ، وصيرت كل مدينة وقرية سجنا كبيرا من غير قضبان ، أو معتقلا مفتوحا من دون جدران .

ثم من المسؤول عن الحيلولة دون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وعن تعطيل حل القضية الفلسطينية ؟

سؤال ما من منصفين على أديم كوكبنا يمكن أن يختلفا في الرد عليه .. إذ من عساه يكون ذلك المسؤول غير إسرائيل ، وإسرائيل وحدها .. فهي التي ترفض رد الأرض الى أهلها ، وإعادة الحق الى أصحابه .. وهل أخذ شعب فلسطين من حكام إسرائيل شيئا من أرض ، أو حقا لهم حتى يكون مطلبها بارجاعه .. أو ليست إسرائيل هي التي انتزعت من الفلسطينيين وطنهم كله ، والتي ترفض حتى إعادة بعضه اليهم .. نعم ترفض حتى إعادة ما احتلته من أراضي موطنهم في عدوان حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، منكرة عليهم حقهم في أن تكون لهم دولتهم الوطنية المستقلة حتى يبقوا بلا وطن .. ولا هوية .. .

إن ما يلقيه شعب فلسطين من الويلات الفادحة ، وما يكابده من الأهوال الجسام ، سواء داخل وطنه المحتل ، أو خارجه في المهجر ، أو وسط المخيمات ، سيظل مأخذا على عصرنا ، بل وصمة عار على جبينه .

وطالما بقي للاستعمار في عالمنا وجود أو حتى أثر ، وطالما بقيت شعوب فلسطين ، وناميبيا ، وجنوب افريقيا محرومة من حقها في تقرير مصائرهما ، وحكم نفسها بنفسها ، فلا غرابة إذا ظل المجتمع الدولي يعيش أزمة ضمير .

إنني أعتنم فرصة قيام جمعيتنا العامة بمناقشة قضية فلسطين ، لادعو الولايات المتحدة الى مراجعة موقفها ، والاقلاع عن انحيازها التام لاسرائيل .. فالولايات المتحدة كدولة كبرى يحتم عليها دورها ومسؤوليتها تجاه ملام العالم وأمنه ، أن تلتزم الحيادة على الأقل ، إذا لم تشأ أن تقف مع الحق ، وتنتصر له .. إذ غير خاف على أحد أن اسرائيل ما كانت لتستمر في تعنتها ، وتمضي في امتتهارها بقرارات الأمم المتحدة ، وتحدى المجتمع الدولي كله ، بل ما كانت لتقوى على شيء من ذلك لولا وقوف الولايات المتحدة - بكل ثقلها - خلفها ، ترفدها بكل أسباب الدعم المادى والسياسي ، وتحاول إفساد كل محاولات المجتمع الدولي للضغط على اسرائيل بالتخلي عن عنجهيتها وتماديها في سياساتها العدوانية ، وعلى الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها على غير وجه حق .

لعل اسرائيل ما زال يراودها الامل بأن بإمكانها احتواء نضال الشعب الفلسطيني البطل ، من خلال فرض حلول صورية زائفة بالامتعانة بعناصر فلسطينية تختارها هي ، من غير الحاجة الى الاعتراف ب (منظمة التحرير الفلسطينية) ، ودون القبول بانعقاد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ومشاركة الدول ذات العضوية الدائمة .. وهي بذلك إنما تمنى نفسها بحلم كاذب ، بل بما هو مستحيل .

وإذا كانت اسرائيل جادة في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الشابة ، بما فيها حقه في العودة ، وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، فلماذا تصر على تجاهل ممثله الشرعي والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

إن شعب فلسطين لا يئنشد سوى العيش على أرضه في سلام ، وأن تكون له ، مثل غيره من شعوب الدنيا ، دولته الوطنية المستقلة .. فهل في هذا ما يشكل عدوانا على حق أحد ، أو تهديداً لأمن أحد ؟

إن الأمم المتحدة مطالبة بأن تتحرك لحل هذه القضية العادلة وذلك من خلال الإسراع في عقد مؤتمر دولي للسلام وتنفيذ قرار الأمم المتحدة ٥٨/٢٨ تشارك فيه كل الأطراف المعنية بالصراع في الشرق الأوسط ، التي تعتبر القضية الفلسطينية لبّه وجوهره ، بما في تلك الأطراف - منظمة التحرير الفلسطينية .

إن اعتماد إسرائيل على منطق القوة المستمدة من غيرها ، لن يقودها في النهاية إلّا الى الخسران المبين ؟ .. وهي واهمة إن هي ظنّت أنها قادرة على استئصال الشعب الفلسطيني من الوجود ، أو على تمييز كفاحه المتواصل ، أو على احتواء قضيته وحقوقه المشروعة والعادلة .. فالقوة قد تضمن الغلبة الى حين ، ولكن ليس الى الابد - أما الحق ، وإن اعتري أهله ضعف ظاهر لبعض الوقت ، فإنه لا يلبث طويلا حتى يصبح أقوى من كل قوة .

السيد فوم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالرغم من أن منظمنا عالجت عددا من المسائل الخطيرة وحالات النزاع ، ما زالت قضية فلسطين من القضايا التي تشير شعورا عميقا بالسخط والاحباط والقلق وتستمد هذه القضية جذورها من أعمال قامت بها المنظمة في بداية عهدها . وتجسّد بوضوح كيف أسهم التهاون في استمرار العدوان ونزعة التوسع والاهم من ذلك أنها قضية الغاء وجود شعب بأسره تنكر عليه ، شأن الشعب الاسود الذي يزرع تحت وطأة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، انسانيته وقد حوّل وطنه الى شعب من اللاجئين ينكر عليه حقّه في وطنه . وهي القضية التي ما زالت تشكل لبّ مشكلة الشرق الأوسط الاوسع نطاقا والتي تزعزع استقرار المنطقة بأسرها ومن ثم تؤثر قضية فلسطين ، بحكم طبيعتها ، تأثيرا مباشرا على المسائل المتعلقة بحرية الانسان والسلم والامن الدوليين كما أنها تشغل بشكل مباشر المجتمع الدولي بأسره .

وطيلة ما يزيد على ٣٧ سنة بذل المجتمع الدولي ، ادراكا منه لمسؤوليته ، جهودا كبيرة سعيا للتوصل الى حل عادل وسلمي للمشكلة . وتحقيقا لهذه الغاية اتخذت هذه المنظمة وغيرها من المؤسسات المعنية قرارات عديدة تطالب باستعادة حقوق الشعب

الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبالتوصل عن طريق ذلك الى حل لمشكلة اوسع ، مشكلة الشرق الاوسط ، وان كانت حقيقة ان تلك الجهود المبذولة في سبيل الحرية والسلم لم تنجح حتى الآن ولم تصل الى أى نتيجة تدل على شيء فإنها تدل على تشدد اسرائيل .

فقد قامت اسرائيل عن عمد وبطريقة منهجية منذ نشأتها بانتهاك كل تعهد وكل شروط اتفق عليها عند تقسيم فلسطين بموجب القرار ١٨١ (د - ٣) لعام ١٩٤٧ . ولهذه السياسات اثرها الكبير على الحالة التي أدت الى الحرب التي شنتها اسرائيل على عدد من الدول العربية في عام ١٩٦٧ . وبعد تلك الحرب واحتلال مزيد من الاراضي الفلسطينية والعربية اتخذت تدابير متزايدة لتغيير الطابع الديموغرافي والمادي لهذه الاراضي .

وكانت السمة الرئيسية للسياسات الاسرائيلية هي العمل على تصفية الشعب الفلسطيني ، فقد أجبرت أعداد كبيرة منه الى العيش في المنفى وتناثر اللاجئين في مختلف أرجاء العالم بل وعلى تراب وطنهم . ولا يدل التتابع التاريخي للأحداث إلا على تزايد العدوانية وتعاقد التوتر .

وعلى الرغم من الموقف العدواني المتمثل الذي أبدته اسرائيل ، فإن الشعوب المحبة للحرية والسلام لم تال جهدا في السعي لايجاد تسوية عادلة وداشمة في الشرق الاوسط . وكان اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٣٦ (د - ٢٩) في عام ١٩٧٤ علامة بارزة على طريق تلك الجهود ، إذ أكدت الجمعية في ذلك القرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في الاستقلال الوطني وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته . وفي مواجهة تلك الخطوة الايجابية كان رد اسرائيل الوحيد هو زيادة عمليات القمع ضد الشعب الفلسطيني وأبرزها تدمير الممتلكات المدنية الفلسطينية وزيادة الجهود الرامية للتخلص من حركته الشعبية الشرعية وهي منظمة التحرير الفلسطينية .

غير أن الجمعية اعتمدت القرار ٢٣٧٥ (د - ٣٠) في عام ١٩٧٥ الذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية الى تحقيق السلام تحت رعاية هذه المنظمة . ومنذ ذلك الحين أظهر غزو اسرائيل للبنان واحتلاله التردى السريع والمتزايد للحالة برمتها . غير أن هذا الغزو قد بين بوضوح تصميم الشعب الفلسطيني على الاستمرار في نضاله المشروع من أجل التحرير .

ويشارك وفد بلاده تماما في القلق الدولي بشأن الموقف الخطير في الشرق الاوسط نتيجة لاستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه والحاجة الى تكثيف الجهود لحل مشكلة فلسطين .

وتفرض علينا المسؤوليات التي أخذناها على عاتقنا عندما انضمنا الى الامم المتحدة أن نحترم مبادئ الميثاق وأن ننهض بقضية الحرية وأن نسهم في خلق مناخ للسلم والامن . وتتنافس الممارسات الاسرائيلية في المنطقة وداخل فلسطين مع كل هذه

المعتقدات الأساسية . فعن طريق الطرد والترحيل وغيرها من التدابير القمعية يجبر الشعب الفلسطيني على النزوح من بلاده . وبنهاية عام ١٩٨٢ وصل دخول المستوطنين المنظم إلى ١٤٠ ٠٠٠ مستوطن أما الرقم المستهدف فهو ١٥ مليون مستوطن مع نهاية هذا القرن . ويشكل ضم القدس واستمرار احتلال مرتفعات الجولان وغيرها من الأراضي العربية عوائق واضحة مباشرة تعترض سبيل أي حل . ومن الواضح أن هذه الأعمال لا تؤدي إلى التسوية السلمية - لمشكلة الفلسطينيين بل إن هذه الأعمال هي جوهر المشكلة . لقد فقد الشعب الفلسطيني حقوقه الأساسية بسبب اجراء اتخذته هذه المنظمة . ولذا تظل مسؤولية هذه المنظمة الرئيسية هي السعي من أجل تصحيح ذلك الخطأ الفادح . ولا يجوز لهذه الجمعية أن تسمح للاحتجاجات المضادة بأن تجعلها تحيد عن طريق العمل الصحيح . وقد كان عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف منذ عامين في رأي وفدي اسهاما قيما من جانب المجتمع الدولي في الجهود الرامية لتسوية المشكلة . وقد أدى ذلك المؤتمر إلى زيادة الوعي العام بمحنة الفلسطينيين وصحّح المفاهيم الخاصة بقضيتهم العادلة .

وفيما مضى بذلت كثير من الدوائر محاولات مختلفة للاسهام في حل المشكلة . بيد أن كثيرا من هذه المحاولات كانت تشوبها إما المفاهيم الخاطئة أو التحيز أو التعصب أو التردد في قبول الحقائق التي يعيشها الشعب الفلسطيني ويعانيها مثله المشروع منظمة التحرير الفلسطينية .

وكان من رأى وفد بلادي دائما أن هناك عناصر أساسية معنية يجب أن تطبق إذا أُريد التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة . وهذه العناصر الأساسية هي انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في إقامة وطن خاص به . ولما كانت القضية تنطوي على جوانب تؤثر أيضا على مسائل أوسع نطاقا ، فقد أيد وفد بلادي المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر القمة الثاني عشر للدول العربية الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب والتي أيدّها

مؤتمر جنيف للعمل الدولي المنسق . وتطالب تلك المبادئ التوجيهية : أولا ، بالمعارضة القوية والرفض القاطع للسياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ولاسيما إقامة المستوطنات ؛ وثانيا ، بانهاء الاحتلال الاسرائيلي طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وثالثا ، الغاء جميع التدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها الدولة المحتلة التي حاولت أن تغيّر أو غيّرت طابع ومركز القدس . رابعا ، الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والاصيل للشعب الفلسطيني في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود المبذولة لإرساء السلم في المنطقة . خامسا ، حصول الشعب الفلسطيني على حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك حقه في وطن مستقل ، وأخيرا ، الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في الوجود المستقل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

والى أن تتحقق هذه الاهداف فلا يمكن أن يكون هناك حلّ ، ناهيك عن حل دائم ، للمشكلة التي تشمل الحرية الانسانية والكرامة وأمن الامم والتي تهدد السلم والامن الدوليين . ويجب على هذه الجمعية لذلك أن تعمل بحزم . ونعتقد أن واجب جميع الدول أن تعمل بحزم وأن تكفّ عن أوهام مفادها أن قضية فلسطين يمكن أن تزول من تلقاء نفسها .

ولا أستطيع أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن امتناننا العميق للسيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عرض قضية الشعب الفلسطيني بوضوح واتزان على الدورة الحالية . وقد بيّنت كلمته من جديد الطابع المسؤول والمتمّزن لمنظمة لا تعتزم فقط استعادة الحقوق السلبية للشعب الذي تمثله وانما تعتزم أيضا الاسهام في الحلول التي تعتبر ضرورية للغاية من أجل الحفاظ على مناخ الحرية والسلم والامن .

السيد منكليير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فضلا عن قضية

الشرق الاوسط ، التي تعدّ قضية فلسطين جوهرها ، فما من مسألة أخرى على جدول أعمال الجمعية العامة ، تتعرض لما تتعرض له تلك القضية ، من تأثير العوامل الخارجية والتشويهاً . وأنا لا أشير في هذا الصدد ، الى ظاهرة حديثة . فهي وإن كانت بعض مظاهرها قد تبدو حديثة في يومنا هذا ، فإن الظاهرة ذاتها ليست بالحديثة .

ففي المقام الاول ، ينتمى الفلسطينيون الى منطقة جغرافية عرفت على مر التاريخ بأنها حلبة للثقافات والممالح العريقة المتناحرة ، وهي أيضا منطقة تتيح تقريبا كل ما تحتاجه بلدان الغرب الصناعية من بترول . لذا ، ظل الوصول الى تلك الموارد والسيطرة على طرق الاتصال من تلك المنطقة شاغلين دائمين لدى بعض الدول خارج المنطقة . كما أن الاهمية الاستراتيجية الملحوظة للمنطقة قد أدت الى تكاثر النظريات الدفاعية حولها ومن أجلها مما ينطوي بالطبع على استخدام كثيف للأسلحة المطوّرة . كما فرضت عليها - بصورة حتمية - ديناميات المجابهة بين الشرق والغرب . هذه بعض المظاهر الجليّة التي طمست في الماضي ما يشكل حقا لب الموضوع وجوهره وهو تشريد الفلسطينيين وضرورة عودتهم الى وطنهم بأسرع ما يمكن .

وبالإضافة الى هذه الاعتبارات توجد بعض المواقف الذهنية السائدة تجاه الفلسطينيين وتجاه قضية فلسطين ، والتي تعرقل التحرك صوب الحل . وقد أشار ادوارد سعيد ، وهو عالم فلسطيني مرموق ، في وصفه لنتائج أعمال الصهيونية واسرائيل منذ البداية ، فيما يتعلّق بالفلسطينيين ، الى ما أسماه رفض حتى الاعتراف بوجود الفلسطينيين العرب . وخلص سعيد الى " ان قضية فلسطين لذلك ، هي تناحر بين التأكيد والانكار " .

وبمثل هذا الموقف تجاه الفلسطينيين يكون من غير المدهش - بطبيعة الحال - أن تبذل الجهود لاعادة تعريف المشكلة الفلسطينية واعطاء طابع مختلف لما يشكل المسألة الاساسية في هذه القضية . إن المنظمة التي تمثل الشعب الفلسطيني ، منظمة التحرير الفلسطينية ، قد أعطيت نعتا ، وتشكل موقف ذهني تجاهها في حين كانت المنظمة

أول من استجاب الى الامين العام ، معربة عن تأييدها لعقد مؤتمر سلم دولي معنسي بالشرق الاوسط . ولا تزال منظمة التحرير الفلسطينية تبدي ايمانا لا يتزعزع بالجمعية العامة ومجلس الامن وبقدرتهما على تحقيق حل للمشكلة الفلسطينية . وهي تشارك مشاركة نشطة وبثاءة في أعمال لجنة حقوق فلسطين . كما أنها تحظى باحترام وتأييد السواد الاعظم للمجتمع الدولي بوصفها ممثلة لمصالح الشعب الفلسطيني . إلا أن ، الموقف الذهني الثابت تجاه منظمة التحرير الفلسطينية لا يزال سائدا ، بل ويمصغ على قضية فلسطين بأسرها أبعادا أخرى .

وبالاضافة الى هذه العقبات الذهنية ، هناك بطبيعة الحال اسرائيل وموقفها المتمسك من الامم المتحدة ، وهو تصلب تدعمه قوى خارجية ذات قوة ونفوذ . ويكون من الصعب في بعض الاحيان أن نتبين بجلاء ما اذا كانت اسرائيل أداة تلك القوى الخارجية ، أو ما اذا كان الواقع عكس ذلك . ومهما كان الحال ، فإن التصلب الاسرائيلي هو العامل الاساسي في المعادلة .

ونتيجة لتضافر هذه العوامل مجتمعة لا يزال الشعب الفلسطيني مشردا ، أممة بغير دولة ، تتحمل شظف العيش في مخيمات اللاجئين .

إن النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاقامة دولته المستقلة جزء لا يتجزأ من النضال العالمي ضد السيطرة الاجنبية ، وهو نضال لا يخاض في الشرق الاوسط فحسب ، بل في الجنوب الافريقي ، وأمريكا اللاتينية ، وخاصة في أمريكا الوسطى . ويجدر بنا أن نتفهم أبعاد النضال السياسي وأشاره الحقيقية بل ونأخذها في الاعتبار .

إن غيانا تتعاطف مع الشعب الفلسطيني في ذلك الكفاح ، وتكرر تأييدها له . فالمسألة ليست مجرد مسألة وطن لشعب مشرد بل هي أكثر من ذلك . إذ ما نراه في الميزان في قضية فلسطين هو عدد من المبادئ ذات الطابع العالمي والتي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة للسياسة الوطنية لعدد من الدول بما فيها غيانا . ومن بين هذه المبادئ ، حق الشعب في الاستقلال وتقرير المصير ، وما لا يقل أهمية عن تلك المبادئ ، مبادئ احترام الاستقلال والسيادة والوحدة الاقليمية وعدم استخدام القوة في

تسوية المنازعات ، وعدم الاستيلاء على الاراضي بالقوة . وكل هذه المبادئ تُوطأ بالاقدام فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني . ويمكن لانتهاك تلك المبادئ على نطاق واسع أن يخلق حالة من شأنها أن تفرض أخطارا أكثر جسامة على السلم والامن العالميين . إن احتمالات السلم الدائم في الشرق الاوسط تبدأ وتنتهي بالوفاء بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وقد نمت هذه المنظمة منذ عام ١٩٤٧ ، على إقامة دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع نظيرتها اليهودية . ولم يكن في تصوّر الأمم المتحدة بالتاكيد أن إقامة الدولة اليهودية مترتب عليه تشريد الشعب الفلسطيني بمئة دائمة أو الفاء حقوقه غير القابلة للتصرف .

إن الفلسطينيين لن يختفوا ، كما أن قضية فلسطين لن تذوى بوصفها مسألة تشير القلق الدولي . وقد اختتمت اللجنة السياسية الخاصة في الاونة الاخيرة ، النظر في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، وفي التقرير المقدم من وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . وفي سياق النظر في هذين البندين ، علمنا مرة أخرى ، بالمحاولات التي تبذل لارهاب الفلسطينيين وحملهم على الاستكانة للاحتلال وإزالة كل أثار الهوية الفلسطينية من الاراضي المحتلة . وانها لشهادة على قوة الهوية الوطنية الفلسطينية أن الشعب الفلسطيني لا يزال صامدا في مواجهة هذه المحاولات . ففي الواقع ، لم يؤد التشريد والاحتلال والقمع سوى الى شحذ عزيمة الفلسطينيين لتكثيف نضالهم من أجل حقهم في العيش كمواطنين ذوي كرامة في دولتهم المستقلة .

ولا تزال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تلعب دورا داعما قيّما نشطا في الكفاح الفلسطيني . وقد طرحت تلك اللجنة برنامجا منظّما للعمل لتحقيق الاهداف الكامنة وراء انشائها . ويود وفد بلادى أن يشيد بتلك اللجنة - الاشادة التي تستحقها - برئاسة السفير ماسامبا سارى ممثل السنغال الذي قادها قيادة رائعة تدل على التفاني . وذلك للعمل الهام الذي تقوم به .

لا يمكن السماح للمأزق المتعلق بقضية فلسطين أن يستمر بعد ذلك . فهناك حاجة ماسة الى اجراء ايجابي لوضع حد للشلل الذي فرضته المواقف المتخذة تجاه الفلسطينيين . إذ تتسبب تلك المواقف في فقدان المجتمع الدولي فرصاً قيّمة لتسوية هذه المسألة . ومما يؤسف وفد بلادى ، على سبيل المثال ، معارضة انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط ، واحباط تحقيقه بعقبات من نوع أو آخر . ومثل هذا المحفل ، المؤتمر الدولي المقترح ، الذي ينص على مشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن الشعب الفلسطيني ، والاطراف المعنية الاخرى ، انما يتيح فرصة فريدة للخروج من الركود الحالي الذي يعترى جهود السلم في الشرق الاوسط ولمناقشة شاملة لمصالح جميع الاطراف المعنية . ونجد من المؤسف أن تنفيذ هذا الاقتراح البناء الذي جرى توحيه لتحقيق تسوية سلمية للخلافات عن طريق الحوار في منطقة ذات طابع متفجر ، مثل منطقة الشرق الاوسط ، يجرى احباطه .

ومهما كانت الصفة التي نعطيها لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فليس هناك بديل من التعامل مع تلك المنظمة في نهاية المطاف . ونحن إنما بتعاملنا مع منظمة التحرير الفلسطينية فإننا لا نتعامل مع مجرد منظمة ، فان الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية هو حديث عن ارادة وتصميم شعب بأسره . وترمز منظمة التحرير الفلسطينية الى التطلعات الوطنية للامة الفلسطينية بأسرها وما من سبيل آخر الى السلام في الشرق الاوسط سوى قبول تلك التطلعات والتعامل مع الممثلين الذين يختارهم الشعب الفلسطيني . وعلى أية حال ، كيف يمكن للحوار بين الجانبين أن يكون مفيدا إذا كان أحد الجانبين هو الذي سيقرر من يتكلم باسم الجانب الآخر ؟ لا يمكن حتى للقوة أن تشني الفلسطينيين عن تطلعاتهم لأن يكون لهم وطن مستقل . إن استعمال القوة كسياسة للتعامل مع الامة الفلسطينية قد أثبت مسبقا عدم جدواه وعجزه في هذا الصدد . وهناك حدود واضحة لما يمكن أن يحققه استعمال القوة العسكرية في مواجهة المشاعر القومية القوية . وينبغي أن يكون لبنان عبرة في هذا الصدد . وان العمليات المضادة مثل العملية الاخيرة التي تمت في تونس لا تضعف تصميم الفلسطينيين .

في الواقع ، إن اسرائيل بسعيها لغرض ارادتها في الشرق الاوسط عن طريق استعمال قوتها المتفوقة ، قد زادت من المخاطر التي تتهدد أمنها وأمن المنطقة أيضا . إن الامن في الشرق الاوسط ، كما هو في أية منطقة أخرى ، ينبغي أن يكون متبادلا . ولا يمكن أن يركز أمن اسرائيل على افتقار جيرانها الى الامن كما لا يمكن أن يقوم ذلك الامن على التشريد الدائم لشعب بأسره ولا على الاحتفاظ غير القانوني بالأراضي التي اغتصبت من جيرانها . إن الأراضي المحتلة رمز للظلم ، وهي تسمى الى المشاعر القومية للفلسطينيين وشعوب الدول المجاورة المحتلة الأخرى . وان الاحتفاظ بها ضمان لعدم الاستقرار في المنطقة . بل إن ما هو أسوأ من مجرد الاحتفاظ بها هو سياسة اسرائيل في بناء المستوطنات التي تزيد من تفاقم الظلم الأصلي وتعمل على استمراره .

ينبغي أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية . ولا يمكن أن تقبل غيانا أن تكون الفوائد المكتسبة من الاستعمال غير القانوني للقوة غير قابلة للتفاوض أو أن يكون التوسع الاقليمي فضيلة دولية . ان الوقت ليس في جانبنا بالتأكد في الشرق الاوسط . ويأمل وفدي باخلاص أن تسهم هذه المناقشة في حفز وعي جديد بضرورة ايجاد حل لهذه المشكلة على نحو عاجل .

فلنضع في اعتبارنا دائما ألا تقتصر مناقشتنا بشأن قضية فلسطين على الفلسطينيين أو ضرورة استعادتهم لحقوقهم غير القابلة للتصرف - رغم الاهمية الاساسية لها . إن هذه المناقشة تتعلق أيضا بقوة وقدرة الأمم المتحدة على توفير الاحترام والتنفيذ لقراراتها ، وهي تتعلق بمدى استعداد الدول لجعل ميثاق الأمم المتحدة قوة فعالة في تشكيل علاقاتها بعضها ببعض . وهي أيضا مناقشة حول السلم - السلم الدائم والأمن بحيث يمكن لجميع الدول والشعوب في منطقة الشرق الاوسط - بما فيها إسرائيل - أن تعيش داخل حدود تحظى بالاعتراف المتبادل ، حتى يمكن للفلسطينيين في نهاية المطاف أن يكرموا طاقاتهم ومواهبهم لسعادة ورخاء وطنهم المستقل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للقرار ٤٧٧ (د - ٥)

المصدر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية .

السيد الفراء (جامعة الدول العربية) : السيد الرئيسي ، يسعدني أن

أبدأ كلمتي هذه باسم جامعة الدول العربية بتهنئة معادة السفير دي بينيمس على انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة ، وعلى الثقة العالمية التي نالها بكل جدارة واستحقاق . لقد عملنا سويا في هذا المعيد الدولي لسنوات طويلة عرفت خلالها ما يتميز به من مقدرة فائقة ودبلوماسية رصينة هادئة وموضوعية عريضة في معالجة القضايا وحب في دعم العلاقات الدولية وتحقيق السلام القائم على العدل . فهذه هي القيم التي عودنا عليها بلده العظيم - اسبانيا - التي تربطنا بها أواصر صداقة وتراث مشترك .

فهناك سبعة قرون من التاريخ المشترك بين شعب اسبانيا والشعب العربي ،
تداخلت خلالها الحضارتان وارتوى كل منهما من منابع الثقافة والتراث المشترك ، مما
ترك أكبر تأثير على الشعبين ، وانعكس ذلك في عدد الجامعات الاسبانية التي تعني
بتدريس لغة وأدب وتاريخ العرب ، وفي عدد المكتبات التي تضم ذخائر التراث العربي .
وأوجب هذا التراث المشترك الآثار الخالدة التي نعرفها في البنيان والقصور والجوامع
والحدائق وفي مدائن الاندلس وشمال افريقيا . هذه الحضارة المشتركة التي جعلت من
الاندلس مركز أنوار التمدن ، تضاهاي أثينا والاسكندرية . فهذا ابن زهر يشرى علم
الطب ، وهذا المقرئ وابن الخطيب في الأدب والجغرافيا والتاريخ ، وغيرهم كثير في
علم الفلك والرصد والكيمياء والجبر والفلسفة ، أمثال ابن حزم وابن عربي وابن طفيل
وابن رشد .

وما ترشح اسبانيا للرئيس دي بينييس لهذا المنصب الكبير ، إلا دليل على
ما تكنه الدولة الاسبانية من تقدير لهذه المنظمة الدولية ، التي هي أمل الشعوب
وأمل الاجيال القادمة .

كما أود باسم جامعة الدول العربية ، أن أسجل الشكر والتقدير لسعادة السفير
ماسامبا ساري رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف ، لجهوده البناءة ، ولما تميّزت به رئاسته من حكمة ودراية .
بعد قليل نصل الى نهاية مناقشة الجمعية العامة لقضية فلسطين لقد حظيت
القضية - رغم أهميتها - بثلاثة أيام فقط من وقت الجمعية العامة . ومع ذلك ، فقد
عكست المناقشة اهتمام المجتمع الدولي المتعاقد بقضية فلسطين .

ويمعب على المرء في هذه الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية ، أن يتحدث
عنها بدون أن تغمره موجة من التخوف والالام ، فالقضية تعالج أمام الجمعية العام
منذ حوالي الأربعين عاما - أي منذ نشأة الأمم المتحدة - وكادت وسائل الاعلام أن
تعودنا على أحداثها وكأن استعمال القوة والعنف وارتكاب الجريمة ، أصبحت
بتكرارها ، وسائل طبيعية للتعامل الدولي ، الأمر الذي يدفع الى التساؤل عن مدى

جدية الالتزام بالأسس التي بني عليها مجتمعنا الدولي والمبادئ النبيلة التي قامت عليها منظماتنا الدولية .

لقد أدانت الجمعية العامة غير ما مرة سياسة العدوان والارهاب التي تنفذها اسرائيل داخل الاراضي العربية المحتلة وخارجها . وأكدت قرارات الجمعية العامة حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة . لكن عمليا لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني ، ليس فقط من التشتت والحرمان خارج فلسطين ، بل ومن ويلات القمع التعسفي والاعتقال والابغداد والارهاب الاسرائيلي داخل فلسطين . ويساعد الفرور والصلف الاسرائيلي وتمعيد سياسة الارهاب الذي تمارسه اسرائيل ضد الدول والشعوب العربية ، ما تلقاه من دعم خارجي لا يعرف الحدود .

ورغم ما تواجهه المنظمة من ضغوط من دول ذات مسؤولية خاصة في مجلس الامن ، وما يواجهه الشعب الفلسطيني من احباط ، ما زالت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، تتمسك بالشرعية الدولية وبمبادئ الامم المتحدة ، وبالقيم الاخلاقية السامية . وتأتي الى هذه المنظمة سنة تلو اخرى تذكر بهذه الشرعية وهذه المبادئ . وعلى هذا الاساس تبنت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية حركة سلام لا يمكن أبدا تجاهل الجهود العربية الجبارة التي بذلت من أجل الدفع بعجلتها الى حل مقبول يحقق السلام في المنطقة . السلام الذي من دونه ، لن يستقر الامن ، ولن تنعم المنطقة بالطمأنينة . إن قرارات ومبادئ قمة فاس التي أكدها من جديد مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب هذه السنة ، لاكبر شاهد على النوايا التي تحرك العرب وتجعلهم ينادون بعقد مؤتمر دولي في إطار الامم المتحدة ، تشارك فيه القوتان العظميان وبقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن ، بحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مع الاطراف المعنية الاخرى . هذا بالاضافة الى المساعي التي تقوم بها الدول العربية في محاولة اقرار السلام والخروج من الازمة ، بما يضمن حقوق جميع شعوب المنطقة في أمن وطمأنينة .

لكن ماذا نجد في مقابل مبادرة فاس العربية السلمية التي قد يطول بها المسار ، وقد يقضي عليها طول الانتظار ؟

الجواب حملته مؤخرا طائرات اسرائيل ، وعبرت به آلاف الاميال لتحطم بيوتها آمنة على من فيها من شيوخ ونساء وأطفال ، في بلد عربي عضو في الامم المتحدة ، وهذا هو الجواب الذي تتقنه اسرائيل ردا على كل مساعي السلام في المنطقة ، وقد أصبح جوابها هذا أقرب ما يكون من التصرف الهستيري : ملاحها يقصف شمالا وجنوبا ، غربا وشرقا ، داخل فلسطين وخارجها ، حتى يفهم من لا يزال يخامرهم شك ، أنها تقول لا للسلام ، وأنها تعتمد قتله وتدمير مساره

وعلى إثر عدوانها الهجوي على تونس وقصفها بيوت للمواطنين التونسيين وقصفها لمقر منظمة التحرير الفلسطينية وقعت أحداث مؤسفة في البحر والبر راح ضحيتها أحد ركاب السفينة أكيلي لاورو ، وراح ضحيتها أيضا أحد مواطني الولايات المتحدة الأمريكية ، السيد الكسندر عودة ، الذي أُغتيل لا شيء ، إلا لأنه أراد استخدام حقّه في الرد على اتهامات الحركة الصهيونية لمنظمة التحرير الفلسطينية . أراد الرد في بلاد تدعي ممارسة الحرية على مزايع مختلفة ، فكان نصيبه القتل ، ولم نسمع في حينه أصواتا أمريكية تندد بالارهاب الصهيوني ، بل تابعت الحكومة الأمريكية ووسائل الاعلام الأمريكية ، تشجيعها للعناصر المعادية للعرب ، حتى كاد الرأي العام الأمريكي يرى الاعتداء على العرب شيئا مقبولا ومبررا .

إن محاولة تقنين التصرفات العنصرية الجارية بها العمل في اسرائيل والاراضي العربية المحتلة ضد السكان العرب دخلت منعرجا جديدا . فقد تقدم مؤخرا ماثير كاهانا بمشروع قانون الى الكنيسيت ، يستثنى الاول غير اليهودي من حق المواطنة في اسرائيل ، ويمنع الثاني أي نوع من الاندماج بين اليهود وغير اليهود . وكون رئاسة الكنيسيت رفضت المصادقة على هذين المشروعين ، لا يغيّر في شيء طبيعة الحدث ، لاسيما وأن المحاولة لم تنته بعد ، حيث تقدّم كاهانا الى محكمة العدل العليا في اسرائيل قصد الحصول على حكم يرغب رئاسة الكنيسيت على قبول المشروعين العنصريين . وان رفضت المحكمة اصدار مثل هذا الحكم ، فهذا لا يعني أن العنصرية الصهيونية قد تخلّت عن مشاريعها ، وانما هي محاولة أولى لا ريب في أن محاولات أخرى ستتبعها .

فالسؤال الذي يطرح نفسه هو : ألا يحمل هذا التفكير نظرية عنصرية ومفاهيم عنصرية ، هي نفسها السبب الرئيسي في ما لاقاه اليهود - عبر التاريخ - من اضطهاد ؟ أما أن الاوان للقيادات الاسرائيلية أن تعود الى روح ما أقرته هذه المنظمة في مواثيقها حول حقوق الانسان ومساواة الانسان وأخوة الانسان ؟

ومثل هذا التفكير المريخ ، هو الذي يتسرب الى عقول الكثيرين في اسرائيل ، فيقتربون أنواع الجرائم لشعورهم أن كل ما هو للأغيار يجب أن يصفى حتى بهدم مساجدهم وكنائسهم وطمس تراشيمهم تمهيدا لطردهم لتبقى الدولة يهودية لا مكان فيها للأغيار . وما قضية شيمون باردا رئيس عمالة "لفتا" الذي حاول نفس المسجد الأقصى ومساجد أخرى في القدس وخطط لذلك وأدانته المحكمة المركزية وحكم عليه بالسجن واستأنف الحكم ، إلا دليل على هذا التفكير العنصري المريخ .

نحن نشجب من هذا المكان الدولي ، الارهاب بكافة أنواعه ونؤيد في نفس الوقت جميع حركات التحرير الشرعية ، ونميز بين الارهاب وبين حق الشعوب في الكفاح بكل الوسائل المتاحة من أجل حريتها وكرامتها ، وهو الكفاح الذي أيّدته هذه الجمعية في أكثر من قرار ، ونقول لدعاة التشويه والمغالطة لا تستطيعون اخفاء جرائمكم وارهابكم وأعمالكم العدوانية ، باتهام الآخرين وخلق كتلة مهيكة من الدخان لاختفاء هذه الجرائم .

وما كنا لنشير الى مواقف كاهانا ، لولا أنه يمثل تيارا متطرفا فسي اسرائيل ، ويلاقي هذا التيار تشجيعا متزايدا فيها . وأكبر دليل على ذلك أن حامل هذه الافكار الارهابية العنصرية قد انتخب الى عضوية الكنيست انتخابا . وقد آن الاوان لقادة التطرف في اسرائيل أن يعرفوا أن الارهاب لا يفتح الطريق الى السلام . وأن الرصاصة لا تقتل العقيدة ، بل تزيد المؤمنين بها ايمانا واستعدادا للدفاع عن التراث وعن العقيدة . ولهذا فإن هذه الممارسات التعسفية والعمليات الارهابية التي تنفذ ضد السكان العرب وضد النضال البطولي المتواصل للشعب الفلسطيني داخل الاراضي العربية المحتلة ، لن يضعف بالضربات التي تحاول اسرائيل أن توجهها اليه والى قيادته .

وهذا العامل الجديد الذي طرأ على الوضع في المنطقة ، يعكس ظهور نفسية
اسرائيل جديدة ملؤها القلق والتهور والانفعال ، أصبحت تسود الاوساط الاسرائيلية وقد
برزت بوضوح في انتشار التطرف الصهيوني وتعاقد التوتر في الاراضي العربية المحتلة .
والاسباب التي اوجبت هذه النفسية الخطيرة عديدة ومختلفة ، ولكن المهم هو معرفة
آثارها المستقبلية التي بدأت تظهر ملامحها جلية في تصرفات اسرائيل .

وان عملية تونس هي آخر مظاهر هذا التصرف الذي يبراد منه أولا وقبل كل شيء ، اقناع الرأى العام الداخلي والخارجي ، بأن اسرائيل رغم هزيمتها أمام النضال العربي في جنوب لبنان والاراضي المحتلة وعلى الجبهات الاقتصادية والاجتماعية ، لا تزال القوة العسكرية الاولى في المنطقة التي يمكن للغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، أن يستمر في الاعتماد عليها . ويخشى أن يدفع استمرار هذه العقلية القادة الاسرائيليين الى تكرار عملياتهم العسكرية ضد الدول العربية ، متذرعين في ذلك بأسباب ومبررات تافهة . وهذا يغرس الاصرار الاسرائيلي اليأس على استعمال القوة ورفض السلام . كنا نعتقد أن نضال جنوب لبنان قد أثبت لاسرائيل انه بات من المستحيل فرض حلول دائمة بالقوة ، وان الاحتلال لن يكون حلا دائما مهما بلغت ممارسات التعسف والإرهاب من ضراوة .

لهذا فعندما يقف السيد شيمون بيريز ويقول :

"ومن فوق هذا المنبر أدعو الشعب الفلسطيني الى وضع حد للرفض والعداء . فلنتحدث معا . بادروا الى الاعتراف بحقيقة دولة اسرائيل ، وبرغبتنا في العيش في سلم وحاجتنا الى الامن . فلنجلس وجها لوجه كرجال ونساء أحرار عبر طاولة المفاوضات" (A/40/PV.42 ، الفقرة ٥٨)

وأنا أقول من هذا المكان ، ان السلام المراوغ الذي دشنه شيمون بيريز خلال احتفالات هذه المنظمة الدولية بالذكرى الأربعين لتأسيسها موجه للاستهلاك الداخلي في اسرائيل ، ويراد منه تعزيز موقف حزب العمل وهو أيضا موجه للاستهلاك العالمي بكلمات برّاقة موجهة لمحطات التلفزيون والراديو .

انني أتحدى شيمون بيريز أن يعلن الآن من مقره في تل أبيب انه يعترف بوجود الشعب الفلسطيني الذي اعترف بوجوده العالم أجمع ؛ أن يعترف بحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني ؛ أن يعترف بحقه في إقامة دولته المستقلة . لو بدأ بيريز بذلك يكون قد تخلّى عن سياسة العنف وأقلع عن سياسة ارتكاب المذابح البشرية التي قضت على مئات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني . ان السلام ، يسيادة الرئيس ، هو طريق

ذو اتجاهين ، وهو يستدعي تغيير سياسة الحق والموت والإرهاب . والذي ينادى بسياسة التعايش عليه أن يعترف بالفريق المعني الذي يطلب التعايش معه . أقول ، إذا كانت هذه نوايا إسرائيل التي أعلنها بيريز ، فهناك سؤال حائر في حاجة إلى رد ، وهو لماذا تبنت سلطات الاحتلال مؤخرا سياسة مبنية على التدابير التعسفية اللاإنسانية كتعزيز الوجود العسكري وتكثيف دوريات القمع وإقامة الحواجز على جميع الطرق وتفتيش المارة بدون تمييز وبمساعدة مجموعات من الإرهابيين المستوطنين اليهود وكتكثيف الإرهاب السري الذي تمارسه أجهزة الاستخبارات ، والتطبيق العملي لسياسة الإبعاد والطرده والاحتجاز الإداري .

ما هي الغاية من مثل هذه المضايقات ؟ إذا كانت الحكومة الإسرائيلية لا تفصح دائما عن نواياها الحقيقية ، فأحزاب اليمين المشاركة في الحكم وغير المشاركة وعلى رأسها الليكود تجيب على سؤالنا بوضوح في شعارها الذي تنادى به اليوم أكثر من ذي قبل : "توراة واحدة ، وأرض واحدة ، لشعب واحد فقط" نعم ، غايتهم هي تمفية الشعب الفلسطيني ! وهذا لا يختلف عن الشعار النازي الذي أراد أن يخفيه مندوب إسرائيل اليوم بشعار مختلف لا صلة له .

وأنا أتساءل هنا هل ينسجم هذا التفكير مع الدعوة إلى التعايش ، ومع روح ميشاق هذه المنظمة وقراراتها ، ومع كل ما ينادى به ميشاق حقوق الإنسان !

فالي أولئك الذين تظاهروا يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ داخل مقر هذه المنظمة الدولية ، وطالبوها بإعادة النظر في قرارها الذي وصف الصهيونية بأنها حركة عنصرية وإلى الذين ساندوهم لأغراض انتخابية معروفة ، أقول أن الحركة الصهيونية تقيم بأفعالها وممارساتها . وحتى يغير قاداتها ما بقلوبهم وعقولهم وتصرفاتهم ، لا تستطيع هذه المنظمة الدولية وفاء لرسالتها ومبادئها وميثاقها إلا إدانة تلك الأفعال والممارسات ، والمطالبة بالكف عن ارتكابها وشجب الحركة الصهيونية القائمة وراءها .

وعندما يكون شعار اليمين الإسرائيلي : توراة واحدة ، وأرض واحدة لشعب واحد فقط ، ماذا يتوقع من هذه المنظمة أن تقول ؟

اننا على يقين أن دولنا وهذه المنظمة الدولية وميثاقها الذي بدأ ديباجته
بالعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" لن تدخر جهدا لوقف عملية إبادة شعب من شعوبها .
غير أنه من الضروري التأكيد على المسؤولية التاريخية التي تتحملها الولايات
المتحدة الأمريكية عن استمرار الوضع الراهن في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب التأييد
الاعمى الذي تلقاه إسرائيل منها حتى لو تعلّق الأمر بعمليات الإرهاب الدولي الشنيعة
التي ارتكبت مؤخرا والتي تتعارض والمبادئ والقيم الأمريكية نفسها .
بل في الوقت الذي نددت فيه الدول العربية بعملية خطف السفينة الإيطالية
أكيلي لاورو ، لم تتردد الولايات المتحدة في مساندتها المطلقة لإسرائيل في النزول
الى مستوى الإرهاب الدولي ، للقيام بعمليات إرهابية لحساب السلطة الصهيونية . وإلا
فكيف نسمي عملية القرصنة الجوية التي تمثلت في اختطاف الطائرة المدنية المصرية من
طرف سرب من الطائرات الحربية الأمريكية ؟ أين القانون الدولي ؟ وأين المبادئ
الاخلاقية ؟ بل ماذا تبقى من صداقية الولايات المتحدة وعن عزمها على إحلال السلم في
الشرق الأوسط ؟ ان عملية اختطاف الطائرة المصرية بغض النظر عن مبرراتها التافهة
وطابعها الانتقامي البدائي تعبّر عن مشاركة امريكا لإسرائيل في اضطهادها للشعب
الغلسطيني الذي زاد شعوره بالتشاؤم والغضب وتزعزع إيمانه بالمبادئ السلمية في
أيام تطفى فيها لغة السلاح ، ويرقى فيها الإرهاب الى مستوى السياسة القومية لدولة
كبيرة .

وأخيرا ، سيدى الرئيس ، أخشى ما أخشاه أن تتولّد عن المواقف المتعنتة التي
نشهدها الآن من جانب الحركة الصهيونية وأصدقائها ، حملة شديدة معادية للسامية يكون
ضحيّتها هذه المرة الشعب العربي . وعلينا جميعا أن نفكر فيما يتبع ذلك من مضاعفات
لا تخدم التفاهم بين الشعوب والتوجه نحو السلام وتحقيق العدالة .
لا بد من الإجابة على عدد من النقاط ، وباختصار ، وهي نقاط أشارها مندوب
إسرائيل بعد ظهر هذا اليوم .

تكلم بالانكليزية

ان ما سمعناه بعد ظهر اليوم لم يتضمن أي شيء جديد . وهو كلام معاد ، لقد
استمعنا الى الممثل الاسرائيلي يكرر الشعار النازي "بلد واحد ، شعب واحد ، قائد
واحد" . وهذا هو شعار الصهيونية اليوم كما أشار من قبل . لقد تكلم الممثل
الاسرائيلي باسمها عن النازية ثم شدّد في كلمته على انه "ربما تكون النازية قد
دحرت في أوروبا ، ولكنها حيّة تماما في الشرق الاوسط" . وأنا أتفق معه تماما في
قوله هذا ، فإن النازية ربما تكون قد دحرت في أوروبا ، ولكنها حيّة تماما في
الشرق الاوسط . فالصهيونية تمارس عندنا في جزء من الشرق الاوسط . وتشارك الصهيونية
في كل شيء مع النازية .

وتؤمن النازية والصهيونية بمفهوم العنصر ، وتؤمن كل من النازية والصهيونية بفكرة التفوق النازي والشعب الصهيوني المختار وتتمسك كل من النازية والصهيونية بفكرة المجال الحيوي ، ويريد الصهاينة توفير المجال لتجميع المنفيين اليهود من جميع أنحاء العالم في فلسطين ، وتؤمن كل من النازية والصهيونية بمفهوم الطابور الخامس . ولدى الصهاينة في الولايات المتحدة جماعات ضغط ولديهم مدينة داخل كل مدينة وبلدة داخل كل بلدة ولديهم جماعات ضغط داخل كل جهاز من أجهزة حكومة الولايات المتحدة .

وقضية الجاسوس بولارد هي مثال على ذلك . وقد تساق الحجج بأن تلك القضية مسألة داخلية ، وانها تعكس خلافات بين شريكين استراتيجيين ، وانها مجرد خلافات عائلية . ولكن ، عندما يوضح الرسميون علانية أن جواسيس رافئيل إيتان أرادوا أيضا تجميع معلومات سرية عن القدرة العسكرية للدول العربية المجاورة ، فإن أسرة الامم هذه يحق لها أن تعلم ما الذي تخطط له الاسرة الامريكية الاسرائيلية لمنطقتنا وأمنها .

لقد تكلم ممثل اسرائيل عن رفضنا لفكرة "الحل التوفيقي والتعايش" . وتلك هي كلماته . واعتقد أن رئيس وزراء اسرائيل السابق أجاب على هذا الادعاء . فقد قال عندما زار مستوطنة آريل - وهي إحدى أكبر المستوطنات في الاراضي المحتلة - القسم التالي :

"أنا ميناحيم إبن زي وأشيزا بيغين ، أقسم رسميا ما دمت أقوم بخدمة الأمة كرئيس وزراء ، فلن نترك أي جزء من يهودا والسامرة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان " .

لقد أدلى بذلك البيان في ٩ أيار/مايو ١٩٨١ . ومن ثمّ عندما تدعون الى التعايش ، تريدون أن يعيش اللاجئين في المخيمات خارج فلسطين وأن تبقوا انتم في أراضيهم وأن تتعايشوا معا .

ثم أشار الى الصحيفة السعودية "المجلة" . وتلك أكذوبة كبرى . انني لا أعلم بأية جريدة تسمى المجلة في المملكة العربية السعودية . ان ما يسمى بالصحيفة

السعودية المجلة لا وجود لها . ولست بحاجة الى الإشارة للكثير من الاختلاقات والتشويهات الاسرائيلية ، فالرئيس وأعضاء الجمعية ملّمون بحملات الاكاذيب والتشويهات التي تشنها اسرائيل .

واعتقد انه قد آن الاوان لتغيّر الصهيونية من ملوكها البشع . ويجب على الصهاينة أن يقبلوا نصيحة حاييم وايزمان ، نصير الصهيونية ، الذي من على فراش موته قدم النصيحة التالية الى جميع الصهاينة في العالم :

"اننا شعب صغير ولكننا شعب عظيم ، شعب قبيح ولكن رائع ، شعب مدمر ولكنه خلاق ، شعب تمتزج فيه العبقرية والحماقة بدرجة متساوية . اننا شعب طموح رفض وقوّس مرارا وتكرارا ما بناه أجدادنا ، بالله دعونا لا نسمح بالكسر في الحائط أن يبتلعنا"
كانت هذه نصيحته الاخيرة قبل موته .

أخيرا ، لديّ اقتباس واحد من جيمس ريستون وهو صحفي قدير من صحيفة "نيويورك تايمز" . لقد قال بعد أن أجرى مقابلة مع السيدة جولدا مايير :

"تطالب اسرائيل بالعدل ، ولكنها غير عادلة تجاه اللاجئين العرب . وهي تطلب الرحمة ولا تبدي رحمة في الهجوم . وهي تطالب بإلحاح من أجل إقرار السلم والنظام في العالم وسيادة المبادئ بين الامم ، ولكنها تزدرى بـ السلم وتُشهر بالامم المتحدة ، التي بالرغم من أوجه ضعفها تعتبر الاداة الوحيدة للنظام والعدل الدوليين" ثم اختتم قوله : "وبهذا المفهوم ، فإن الجغرافيا والتاريخ ليسا فقط ضد اسرائيل بل المنطق أيضا وذلك في المدى الطويل ، ويعرف الاسرائيليون ذلك" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب عضو مراقب الكلمة

ممارسة لحق الرد . هل لي أن أذكر الاعضاء انه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر كلمات ممارسة حق الرد على عشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، وينبغي أن يلقيها الممثلون من مقاعدهم .

لقد طلب المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية التكلم ممارسة لحق الرد .
وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد الراملاوي (منظمة التحرير الفلسطينية) : وقد مساء هذا اليوم
مندوب اسرائيل للتحدث في موضوع قضية فلسطين ، وقد أمر على أن يتحدث عن جذور هذه
القضية ، ولكن لم يغير ما عودنا عليه كلما أراد مندوب اسرائيل التحدث أمام
الجمعية العامة أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، من كذب وتضليل وتسطير القصص بعيدا
كل البعد عن الحقيقة والموضوعية ، لأن في الحقيقة والموضوعية إدانة سافرة لاسرائيل
وممارساتها العدوانية العنصرية والتوسعية : فهو أراد أن يغير اهتمام الجمعية
العامة الموقرة ويحوّله عن الهدف الحقيقي من بحث قضية فلسطين ، الى قضايا ومسائل
وهمية ليس لها علاقة بالدافع الذي تتصدى له الجمعية العامة . وإذا أراد مندوب
اسرائيل أن يتحدث عن جذور القضية كان عليه حتى يكون موضوعيا ان يعلن أمام الجمعية
العامة هنا الهدف الحقيقي من خلق اسرائيل في منطقة الشرق الاوسط والاصاليب التي
اتبعتها القوى الاستعمارية الأوروبية والحركة الصهيونية العنصرية منذ بداية هذا
القرن تحقيقا لهذا الهدف المشترك بين تلك القوى . وكان عليه أن يذكر الجمعية
العامة بتقرير السيد كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا لعام ١٩٠٧ الذي وضح
الهدف من خلق اسرائيل في فلسطين كمشروع استعماري يؤمن المصالح المستمرة للقوى
الاستعمارية لعشرات من السنين القادمة في منطقة الشرق الاوسط .

ثم لم يتحدث مندوب اسرائيل عن الاصاليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية
مدعمة من تلك القوى الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني من قتل وإرهاب قبل عام ١٩٤٨
لإقامة اسرائيل كمشروع استعماري بغيض . وأوضح مثل على ذلك هو تلك المذبحة المعروفة
لديكم جميعا وهي التي وقعت في شهر نيسان/ابريل ١٩٤٨ في بلدة دير ياسين والتي
قادها ميناحيم بيغن ، واسحق شامير ، وزير خارجية اسرائيل الحالي والتي ذهب ضحيتها
المئات من المدنيين العزل من نساء وأطفال وشيوخ . كما انه لم يشر الى ما قاله
ميناحيم بيغن آنذاك من انه لولا مذبحة دير ياسين . لما كان لاسرائيل أن تقوم .

ثم إذا كان مندوب اسرائيل معني بجذور القضية وأحداثها التي سبقت قيام اسرائيل عندما تحدث عن الإرهاب آنذاك ، فلماذا لم يذكر شيئاً عن الإرهاب الذي مارسه العصابات الصهيونية ضد الأمم المتحدة عندما قامت بارتكاب جريمتها بقتل الكونت برنادوت ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى فلسطين .

كان على مندوب اسرائيل بدلا من أن يقص علينا قصصا من نسجه أن يرد بكل موضوعية على تقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

ثم كان عليه ان يوضح الموقف الاسرائيلي الصهيوني من إرادة المجتمع الدولي ممثلة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة كما عكستها على مدار سنوات طويلة والتي أكدت فيها اعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة في العودة الى وطنه وتقرير مصيره بدون تدخل خارجي وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

ولكن تجاهل اسرائيل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان وعدم التزامها باتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، لم يعد هذا التجاهل بالموقف الحديث على الجمعية العامة ، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي . فتاريخ اسرائيل منذ ولادتها عام ١٩٤٨ حافل بالتنكر لقرارات هذه الجمعية واحتقارها لها ، وانني في هذه المناسبة أذكر الجمعية العامة بموقف حاييم هيرتزوغ الرئيس الاسرائيلي الحالي عندما كان مندوبا لاسرائيل لدى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ . حيث وقف على هذا المنبر وأعلن انه صهيوني ومزق قرارا كانت الجمعية العامة قد اتخذته حينها وقال مخاطبا الجمعية العامة ان مصير هذا القرار في اسرائيل هو سلة المهملات . وكان القرار هو قرار الجمعية العامة الذي أدانت فيه الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

هكذا تتعامل اسرائيل مع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها . ولهذا ليس بالغريب ان يأتي مندوب اسرائيل اليوم ويمارس نوعا من التضليل والخداع ولوي ذراع الحقيقة لأنه في موقف عاجز عن مواجهتها وهي تشير له ولحكومته بالاتهام .

أما فيما يتعلق بما قاله مندوب اسرائيل حول موت كلنجهوفر ، فإنني أود أن أقول هنا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد من جديد انه ليس لها علاقة بكل ما جرى على ظهر الباخرة أكيل لورو ، وقد أدانت المنظمة تلك العملية ، وان ما قيل اليوم كان في إطار الرد على الدعوة التي أقامتها السيدة كلنجهوفر ضد المنظمة ، وكأنها بذلك تلتصق عملية الباخرة وحادثة الموت التي وقعت على ظهرها بالمنظمة زورا وبهتانا .

ان زعم اسرائيل بالتطلع الى السلام ، هو زعم لا أساس له . وان ما قاله مندوبها اليوم بأن اسرائيل تطالب بمفاوضات مباشرة ، ليس أكثر من غطاء للإلتفاف على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين التي رفضتها اسرائيل وما زالت ترفضها وتتنكر لها . في حين يؤكد شعبنا الفلسطيني عن طريق قيادة منظمته منظمة التحرير الفلسطينية ، تمسكه الشديد بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وقراراتها الخاصة بقضية فلسطين وصولا للسلام القائم على العدل الذي يضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يتذكر الممثلون أن الجمعية

العامة معروض عليها ثلاثة مشاريع قرارات عمت بوصفها الوثائق A/40/L.23 الى A/40/L.25 . علما بأن مشروع قرار رابع سيقدم في إطار هذا البند .

ونظرا لان بعض مشاريع القرارات هذه لها آثار على الميزانية البرنامجية ، فستبت الجمعية العامة فيها في اجتماع لاحق يعلن عن مواعده في "اليومية" .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠